LEBANESE NATIONAL DEFENCE

الدفاع الوطني اللبناني

- الاستراتيجية الاميركية الجديدة بين إعادة الإنتشار العسكري وإعادة التأهيل الإعلامي
- واقع الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة
- البعد العربي - الاسرائيلي في الصراع الهندي - الباكستاني

- Feuille de route et accord de Genève: quel espoir pour la paix?
- The Israeli-Soviet / Russian Relations

الدفاع الوطني اللبناني
الدفاع الوطني اللبناني

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد الثامن والأربعون - نيسان ٢٠٠٤

مبادرات مبادرات... والمطلوب واحد

منذ إنشاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين تلاحقت المبادرات الدولية لحل الأزمة - المأساة التي نجمت عنه، حتى ان احدى دور النشر أطلقت موسوعة مؤلفة من خمسة عشر مجلداً، تتضمن في طياتها نصوص القرارات الدولية والمبادرات التي تتصل بالنزاع العربي الإسرائيلي.

لن نتكلم عن الماضي البعيد لأنه يلزمنا الكثير لتعداد المبادرات والقرارات والتوصيات، لكننا نبدأ بالأمس القريب، من اتفاق أوسلو وأبنائه في كامب دايفيد وشرم الشيخ، إلى مبادرة السلام العربية في بيروت، والإطاحة بها في عملية «السور الواقي» العدائية ضد أراضي السلطة الفلسطينية، حتى جاءت «خارطة الطريق» التي استغرق اعدادها ما يربو على السنتين، تخللتها اجتماعات للرباعي الدولي، الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي، حتى اذا صدرت بعد احتلال العراق (وقد كان احتلال العراق شرطاً غير معلن لإصدارها) رافقتها احتفالات وزيارة نادرة للرئيس الأميركي الى العقبة وشرم الشيخ. ثم جاء جدار الفصل العنصري ليطيح بخارطة الطريق، واستمرت اسرائيل ببنائه غير آبهة بالاعتراضات السياسية والقانونية والانسانية، وها هي اليوم تطرح الانسحاب من طرف واحد من غزة، انسحاباً يذكّر بانسحاباتها من لبنان عام ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥، حيث تلى كل انسحاب منها انفجار أفخاخ وألغام ألحقت بلبنان أضراراً تجاوزت أضرار الاحتلال نفسه. لكن انسحاب عام ٢٠٠٠ كان في الحقيقة اندحاراً حقيقياً أفشل إسرائيل بفضل الوعي السياسي والوطني للشعب اللبناني وللدولة والمقاومة، فكان تحريراً للأرض وللإنسان. من هنا فإن المطلوب من الشعب الفلسطيني الآن هو تجاوز خلافاته، والاقتداء بما حصل بعد انسحاب عام ٢٠٠٠ من لبنان.

مبادرات تلي مبادرات... والمطلوب واحد: تطبيق القرارات الدولية. وهذا ما تلتفّ عليه إسرائيل وتهرب منه إلى الأمام، وإلى اليمين واليسار، خوفاً من متطلبات السلام.

العميد الركن الياس فرحات
مدير التوجيه

الفهرست

العدد الثامن والأربعون - نيسان ٢٠٠٤

الاستراتيجية الاميركية الجديدة..... **د. فريدريك معتوق** ٥
بين إعادة الإنتشار العسكري وإعادة التأهيل الإعلامي

واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ..... **أحمد ابو هدبة** ٤١
وقطاع غزة

البعد العربي - الاسرائيلي في الصراع ..... **إحسان مرتضى** ١١٩
الهندي - الباكستاني

الدفاع الوطني

الاستراتيجية الأميركية الجديدة بين إعادة الانتشار العسكري وإعادة التأهيل الإعلامي

د. فردريك معتوق*

مقدمة

ميزة الاستراتيجية أنها تقوم على تقويم شامل للمعطيات القائمة على الأرض، وعلى رؤية مستقبلية لما ينبغي أن تؤول إليه بعد السيطرة عليها سيطرة فاعلة. وهذا تحديداً ما تقوم عليه الاستراتيجية الأميركية التي طوّرت أدواتها طبقاً لتعدُّل المعطيات الميدانية خلال العقود المنصرمة، بحيث أن ما نلمسه اليوم هو تبلور استراتيجية جديدة رسمت لنفسها أهدافاً جديدة بأسلوب جديد وتقنيات وتكتيكات مستجدّة. فما هي معالم هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة؟

نقرأ مثلاً في مقال حول هذا الشأن في مجلة «الشؤون الخارجية» الشهرية الأميركية، الناطقة شبه الرسمية بالسياسة الأميركية الخارجية (١) أنها باتت تقوم اليوم على المرونة (Suppleness) واللُدونة (Flexibility) . ويشير اعتماد هذين

* أستاذ في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الإجتماعية.

المبدأين إلى توجّه جديد لم تكن تعتمده الولايات المتحدة قبل عقد من الزمن، لا بل قبل سنتين ونصف السنة تحديداً، حيث أن أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ قد تمخضت فعلاً عن توجّه جديد في الاستراتيجية العالمية الأميركية.

وسنقوم برصد هذه التحوّلات على المستويين العسكري والإعلامي، كما هي مطروحة على الأرض، من زاوية ارتباطها بالشرق الأوسط تحديداً، والذي يبدو في صميم هذه الاستراتيجية. فالشرق الأوسط برمته يقع حالياً في «عين العاصفة» الأميركية التي هبّت على العالم بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ منطلقة من هدفين كبيرين وغامضين في آنٍ هما: القضاء على الإرهاب وتعطيل أسلحة الدمار الشامل.

١- الترجمة العسكرية

لو تعقّبنا المراحل التي مرّت بها الاستراتيجية العسكرية الأميركية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي بعد ١٩٤٥، للاحظنا أنها قامت على تطويق (Containment) وحصر النفوذ السوفياتي في أوروبا والعالم. فاستراتيجيّة السدّ هذه قد تمحورت جوهرياً حول أوروبا الغربية التي راهن الجباران الأميركي والسوفياتي عليها، لغناها الاقتصادي والعلمي ولموقعها الجغرافي الوسيط بين الطرفين.

فطوال مرحلة الحرب الباردة قامت الاستراتيجية الأميركية على تأمين سدّ منيع لمصالحها في العالم عامة وأوروبا خاصة بنشرها سلسلة من القواعد العسكرية الكبيرة تقوم بحماية مجال نفوذها الجيو- سياسي. ومن هذا المنطلق قامت الولايات المتحدة، بموافقة من الكونغرس، ببناء وتمويل

شبكة واسعة من القواعد العسكرية، ما بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠، في كلٍّ من إيسلندا وبريطانيا وألمانيا وأسبانيا واليونان وتركيا والمملكة العربية السعودية (٣) والمحيط الهندي وتايلاندا واليابان (٢) وكوريا الجنوبية .

وتُضاف إلى هذه القواعد الأساطيل الحربية الأميركية (الأسطول السابع في المحيط الهادئ والخامس في المحيط الهندي والسادس في البحر المتوسط) التي شدّت أواصر التطويق الجيو ـ سياسي الذي كان يستهدف الاتحاد السوفياتي كعدو أساسي لمصالح الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر العالم .

هدف الاستراتيجية الأميركية خلال مرحلة الحرب الباردة كان عملياً حماية أوروبا من خلال ست قواعد عسكرية تقف في المرصاد أمام مخاطر تمدّد الهيمنة السوفياتية والشيوعية، وأيضاً حماية اليابان وكوريا الجنوبية من خلال أربع قواعد عسكرية، كجزء من الآلة الصناعية والاقتصادية الغربية، وأيضاً حماية المملكة العربيّة السعودية، من خلال ثلاث قواعد عسكرية ، كحليف اقتصادي أساسي في الشرق الأوسط.

معالم تلك الاستراتيجية العسكرية كانت واضحة وثابتة، تسمح للولايات المتحدة الأميركية بلعب دور العرّاب الأكبر للنظام الليبرالي بالمفهوم الأميركي للكلمة، بحيث ان استقراراً واسعاً تحقق عبر العالم بفضل هذه المظلة العسكرية التي استفاد منها غير بلد، ومنها لبنان .

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه في ظل هذه الاستراتيجية جاء موقع العالم العربي طَرَفياً، بمعنى أنه لم يكن في صلب الهمّ الأميركي سوا في شقه النفطي السعودي. فالصداقة الاميركية - السعودية كانت تعكس، كمّاً

ونوعاً، خصوصية العلاقة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط الذي لم يثر اهتمامها فيه سوى مخزونه النفطي.

ففي سلّم الأولويّات الاستراتيجية كانت منطقة النفط الشرق أوسطية تأتي بعيداً بعد أوروبا واليابان، حيث كانت أميركا تسعى لحماية طاقات ومقدّرات صناعية واقتصادية وحضارية غربية الجوهر، في حين أنها لم تكن تهدف، في الشرق الأوسط، سوى لحماية مادة خام .

وهذه الاستراتيجية ذات المستويين (Two - step) مرّت من تحت أقدام العالم العربي بسهولة، من دون أن يدرك قادتها أو يطالبوا بتصحيحها جوهرياً، صابّين اهتمامهم على التفاعل السلبي مع «البعبع الإسرائيلي» الذي رسمت له الاستراتيجية الأميركية دور عامل الإلهاء والتعويض لمسار تطوّر المنطقة ككل.

ففي سياق استراتيجيّة سَدّ وتطويق النفوذ الشيوعي والسوفياتي في أوروبا واليابان، بقوة الحضور العسكري البرّي والجوي والبحري، أتت استراتيجيّة متفرعة، تقوم على تلزيم إسرائيل عملية الإلهاء والإعاقة الدائمة للبلدان العربيّة، باستثناء العربيّة السعودية كمحمية أميركية مباشرة. وقد استفادت إسرائيل من عملية التلزيم الإقليمية هذه ، كالمتعهد الصغير الذي يفرح للفوز بعقد لتنفيذ مشروع في بقعة ما من العالم .

لكن الاستراتيجية الأميركية الكبرى التي تمخضت عن هذه الميني - استراتيجية لم تكن تعني سوا تلزيم شق من المهمة، من دون أن يعني ضمانة فعلية ودائمة لإسرائيل، على عكس ما روّجه بشكل ساذج بعض الإعلام العربي (ولازال يردّده بشكل ببغائي). فحماية الولايات المتحدة الأميركية

لإسرائيل مؤمّنة للدولة العبرية، طالما أنها تنفّذ بنود عقد التلزيم الذي أُبرم معها، من دون أن يعني ذلك حماية استراتيجية فعلية لها .

قد يبدو هذا الكلام غريباً، ولكن في سياق هذه الدائرة الاستراتيجية الصغرى، يلعب الفلسطينيون والإسرائيليون معاً دور أحجار الداما التي تحركها الولايات المتحدة لإبقاء النار مشتعلة في المنطقة، إلى حين السيطرة كلياً عليها. ولو كانت السياسة الأميركية تريد فعلاً لإسرائيل مستقبلاً استراتيجياً قابلاً للحياة في المنطقة لكانت أرغمتها منذ زمن بعيد، وبغير أسلوب، على التصالح مع العرب، كما فعلت في جنوب إفريقيا عندما عقدت العزم على رسم مستقبل فعلي لهذه البلاد التي عاشت، بحماية منها، أبشع ألوان التفريق العنصري والعداء المتبادل بين السود والبيض.

أما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي مطلع التسعينات من القرن المنصرم، فقد اختارت الولايات المتحدة لنفسها استراتيجية أخرى، دون تعديل خريطة قواعدها العسكرية السابقة لا كمّاً ولا نوعاً، تقوم على نظرية الاستقرار الإقليمي (Regional stability)، بحيث أرادت أن تبقي العالم تحت سيطرتها العسكرية، ولكن من دون استنفار لقواتها ولا استجاشة لمشاعر العداء ضد «العدو» السوفياتي الذي غاب بملء إرادته عن الساحة العالمية. وظل ذلك الوضع قائماً حتى دخلت أميركا، وأدخلت معها العالم، أي مرحلة ما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ المأساوية.

أما الشرق الأوسط فقد بقي خلال تلك الفترة يعيش في ظل المعادلة الاستراتيجية الأميركية السابقة، مع استمرار لعقد تلزيم الإلهاء العسكري والسياسي الموكَل للدولة العبرية. ففسخ العقد الأمني والسياسي العدائي لم

يحصل خلال تلك المرحلة، وذلك بقرار أميركي وليس بقرار إسرائيلي. وبقيت مصالح النفط في العمق العربي محمية، وإضعاف العرب والإسرائيليين الاستراتيجي قائماً، بحيث بتنا اليوم نقرأ مفاعيل هذه الاستراتيجية على الدولة العبرية التي يهاجر الناس منها أكثر مما يفدون إليها، ويحتجّ الروس علناً وينهار الاقتصاد المحلّي. فهل أن كلّ ذلك في مصلحة الإسرائيليين الاستراتيجية، أم لغير مصلحتهم وهم بالتالي مجرد دمى في اللعبة ككل؟

التعديل الحقيقي الذي طرأ على الاستراتيجية الأميركية لم يحصل إبّان سقوط الجبّار السوفياتي . فمرحلة التسعينات شكّلت ما يسمّيه رجال الاقتصاد مرحلة «جني الأرباح» بالنسبة للأميركيين الذين سعوا إذذاك للمحافظة على الاستقرار الإقليمي العام كما ذكرنا. حصل التعديل الحقيقي للاستراتيجية الأميركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١.

فبناءً على اقتراح الجنرال جايمس جونز، قائد القوات الأميركية في أوروبا، اعتمدت الولايات المتحدة استراتيجية جديدة تقضي بإنشاء سلسلة قواعد عسكرية صغيرة، لحالات الطوارئ، تسمح بالتواجد السريع للقوات المسلحة الأميركية حيث تشهد المصالح الأميركية اعتداءً عليها. فهذه القواعد العديدة والصغيرة الحجم من شأنها أن ترتبط بالقواعد الأميركية السابقة الموجودة، على المستوى اللوجستي، غير أن ميزتها هي التدخّل السريع والنوعي المناسب حيث تدعو الحاجة . علاوة على أن قاعدة تحرك هذه القواعد الجديدة، كما حدّدها الجنرال الذي اقترح إنشاءها، هي المرونة واللدونة، بحيث أنها تتعامل بشكل مناسب مع الحالة الأمنية الطارئة المطروحة في محيطها المباشر.

اعتُمِدَتْ فكرة الجنرال جونز، وسرعان ما «فرّخت»، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، ١٢ قاعدة عسكرية أميركية جديدة عبر العالم، في البلدان الآتية: المجر، بلغاريا، رومانيا، جورجيا، أوزبكستان، كيرخزستان، أفغانستان، باكستان، قطر، دجيبوتي، الفيليبين والعراق. (٢)

وتجدر الإشارة هنا أيضاً إلى سلسلة عمليات عسكرية واكبت عملية الترسيم الجديدة للاستراتيجية الأميركية لمرحلة ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، يمكن تلخيصها كما يلي:

- إعادة انتشار القوات العسكرية الأميركية في جنوب كوريا الجنوبية، بعدما كانت متمركزة منذ الستينات على خط التماس الحدودي مع كوريا الشمالية، مما يعني إظهار نيّة واضحة في تبريد هذه الجبهة على الرغم من التهويل الإعلامي المعاكس.
- الإبقاء على قواعدها الجوية والبحرية الموجودة في اليابان، مع سحب عدد من جنودها الموجودين في قاعدة «أوكيناوا» باتجاه قاعدة «دييغوغارسيا»، في المحيط الهندي، بحيث يصبحون أقرب من الشرق الأوسط.
- الانسحاب شبه الكامل من العربيّة السعودية وإعادة الانتشار في قطر وداخل العراق.

عِبرَ ما قبل وما بعد

الملاحظة الأولى هي أننا أمام كمّ هائل من العمليات التي تحققت

مباشرة على الأرض، وليس أمام إعلان للنيّات أو خُطب من دون أفعال (كالتي يعجّ بها العالم العربي على نحو خاص) والعالم الثالث على نحو عام. فالأميركيون الذين كانوا قد «أسسوا قواعدهم العسكرية السابقة على مدى عقد كامل من الزمن (١٩٤٥ - ٤٥٩١(وعددها ١٥ قاعدة، أنشأوا، في أقل من سنتين عملياً (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) ما لا يقلّ عن ١٢ قاعدة عسكرية جديدة. وإن حذفنا القواعد العسكرية السابقة في العربيّة السعودية والتي هاجرت إلى العراق وقطر، يصبح أن عدد القواعد العسكرية المرتبطة بمرحلة الحرب الباردة (والتي دامت ٤٥ سنة) يوازي حالياً تلك التي أُنشِئتْ بعد أحداث ١١ أيلول» (١) (أي منذ سنتين ونيف فقط).

ماذا يعني ذلك؟

يعني أولاً أن ما حدث في ١١ أيلول ٢٠٠١ قد هزّ الولايات الأميركية في العمق، بل ويشير بوضوح إلى أن ما حدث يشكّل خطراً مصيرياً ، من المنظور الأميركي، ينبغي التعامل معه بشكل استراتيجي. وهل أوضح من إنشاء القواعد العسكرية الجديدة التي أتينا على ذكرها كإشارة ملموسة لمدى جدّية الطابع الاستراتيجي للتخوف الأميركي العميق الناشئ عن أول اعتداء مباشر في عقر دار الولايات المتحدة الأميركية؟ فلا مجال للتأويل أو لتغليب التعجّب أو التحفّظ، ذلك أن ما ينبغي التعامل معه هو ظاهرة سياسية ـ عسكرية ملموسة، موجودة بكل ثقلها على الأرض وعلى الخريطة الجيو ـ سياسية العالمية، إذ أن أميركا قد زادت بنسبة ١٠٠٪ قدراتها العسكرية عبر العالم خلال العامين الأخيرين بعدما ضاعفت عدد قواعدها العسكرية الجوية والبحرية على حدّ سواء.

أما الملاحظة الثانية فهي تتعلّق بالإطار الجيو ـ سياسي لعملية المضاعفة

هذه، حيث نلاحظ هنا أن محوراً استراتيجياً جديداً قد قام وهو الشرق الأوسط. وكانت عمليات تدخّل قوات حلف الأطلسي والقوات الأميركية في البوسنة وكوسوفو، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، قد شكّلت نوعاً من «بروفا» لما يجري، إذ أن استراتيجية ما بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ كانت جاهزة وقائمة قبل هذا التاريخ على ما يبدو، لكنها كانت موضوعة على نار خفيفة، فجاءت أحداث ١١ أيلول لتنقلها إلى نار حامية.

خلال مرحلة الحرب الباردة كانت أوروبا محور الاهتمام العسكري الأول. أما اليوم فقد غدت، بالنسبة للولايات المتحدة محور الاهتمام الاقتصادي الأول، وحلّ مكانها، في أولوية الاهتمام العسكري، الشرق الأوسط. فالقواعد العسكرية المستحدثة بعد ١١ أيلول تحيط معظمها بالشرق الأوسط: من البلقان (المجر، بلغاريا، رومانيا) إلى تخوم تركيا (جورجيا) وتخوم إيران (أوزبكستان، كيرخزستان) وباكستان والجزيرة العربيّة (قطر ودجيبوتي).

فعملية إعادة الانتشار العسكرية التي رافقت القواعد العسكرية الأميركية عبر العالم، ترافقت مع إعادة تعريف للأولويات في الاستراتيجية الأميركية . وهذا ما يفسّر إمساك الأميركيين بالوضع في العراق وبقواهم العسكرية الذاتية، ويُبطل الفكرة الشائعة سابقاً والقائلة بأن الولايات المتحدة كانت قد أوكلت لإسرائيل أمن المنطقة.

تصويب

ورد خطأ مطبعي في الصفحة ١٣ من العدد السابق (رقم ٤٧)، والصحيح ان المديونية الداخلية نهاية العام ١٩٩٠ بلغت ١،٧ مليار دولار، فاقتضى التصويب والاعتذار.

لم يعد نفط العربيّة السعودية هو الذي يهم، دون سواه، الولايات المتحدة، بل المخزون الاستراتيجي للمنطقة ككل، الموجود بشكل أساسي في العراق. ومن هنا فإن تطويق منطقة الشرق الأوسط اليوم بالقواعد العسكرية يشبه تطويق المعسكر الاشتراكي إبان الحرب الباردة. وفي إشارة إلى عمق التبدّل الذي حصل، نلاحظ أن بعض بلدان الكتلة السوفياتية السابقة قد دخلت طوعاً في هذه العملية الجديدة (رومانيا، بلغاريا، المجر، جورجيا، أوزبكستان، كيرخزستان)، الأمر الذي يدلّ إلى عمق وسرعة التحوّل الذي حصل.

فالولايات المتحدة لم تطوّع فقط الشرق الأوسط بهذه الاستراتيجية العسكرية الجديدة، بل أيضاً بلدان المعسكر الاشتراكي السابق، التي وجدت نفسها متورطة في إعادة توظيف استراتيجية حسمت بشكل نهائي انتماءاتها السياسية والأيديولوجية السابقة. لقد أصابت أميركا بذلك عصفورين بحجر واحد.

فتطويق العالم العربي وإيران هذا، قد تزامن مع عملية مزدوجة : من خارج المنطقة، كما سبق وأشرنا إليه، ومن داخلها، عبر البوابة العراقية، بحيث أن الإمساك بالشرق الأوسط بات يبدو محكماً على المستوى العسكري. وقد قيل في هذا السياق إن الولايات المتحدة تريد من خلال هذه العملية السيطرة على المخزون الاستراتيجي للنفط العراقي (والذي يُعدّ من الأكبر في العالم) وعلى النفط السعودي ولكن بأساليب ضغط مختلفة تفرض الولايات المتحدة كمحدّد أساسي لأسعار النفط في العالم من الآن فصاعداً.

فهذه الرسالة الجديدة وشديدة اللهجة بدأت تُفهم بشكل جيّد في المنطقة، حيث نلاحظ تعاملاً جدياً معها من قِبَل إيران وليبيا أيضاً. ويبدو

أن سبحة التسليم بالواقع الاستراتيجي الأميركي الجديد ستطال مختلف البلدان في القريب العاجل.

وجديد الاستراتيجية العسكرية الأميركية الذي قام على التطويق والاختراق في آنٍ واحد، يشير إلى عمق المعرفة التي تتحلّى بها اليوم الولايات المتحدة، في العلوم الاستراتيجية كما يشير إلى نيّة أميركية في الانتهاء من خطاب «الهوبرة» العربيّة الذي يسود العالم العربي منذ خمسة عقود من الزمن.

فبعملية الاختراق العراقية المباشرة ، المدعومة من عملية إعادة الانتشار العسكرية عبر العالم، ومع مضاعفة قواتها على نحو خاص حول الشرق الأوسط، أسقطت الولايات المتحدة هيبة الأنظمة القائمة في المنطقة.

أما ادعاء الخطاب الأميركي بأن هذه العملية (الكامنة قبل ١١ أيلول ٢٠٠١ والمكشوفة اليوم) تهدف إلى نشر الديموقراطية في المنطقة فيعود إلى سكان المنطقة أنفسهم. فبقدر ما سيتعاملون مع أنفسهم بشكل ديموقراطي (كما حصل لليابان بعد احتلال الأميركيين لها بعد ١٩٤٥) ستتحقق الديموقراطية عندهم، بخاصة في العراق. أما إن فضّلوا السيناريو الأفغاني (لا لطالبان ولا للأميركيين) فستبقى الحيرة القاتلة ضاغطة على مستقبلهم. فسيناريو «لا صدّام ولا الأميركيون» سيناريو غير موضوعي، عشائري وعصبي، يقوم على غرائز الرفض العشوائية التي أوصلت العالم العربي سياسياً إلى ما هو عليه.

علماً أن هذا السيناريو هو أكثر ما يفرح قلب صقور الدولة العبرية الذين لا يريدون الاستقرار في المنطقة من ناحية، ولا يريدون أن ينافسهم أحد، لا حالياً ولا مستقبلاً، في القرب من الولايات المتحدة من ناحية ثانية.

فخيار الديموقراطية ، في أوروبا ما بعد هتلر، لم يكن خياراً أميركياً بقدر ما كان خياراً ألمانياً وفرنسياً وإيطالياً وإسبانياً وبريطانياً. هم الذين وجدوا لأنفسهم مصلحة فيه وتعاملوا معه بشكل جدّي وإرادي. وما من شك أن ما سهّل هذه العملية في أوروبا آنذاك تجذّر الديموقراطية في بلدان أوروبا الغربية منذ زمن الثورة الفرنسية . أما في العالم العربي فالمناخ الذهني سلبي ويقوم على الاكتفاء بسياسة أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب . مع العلم إن هذا الاستعداد الذهني، السلبي، لم يتمخّض حتّى اليوم سوا عن وضعيّة عامة يختصرها مثل شعبي آخر يقول «لا مع جدّه بخير ، ولا مع جدّته بخير».

من هنا فإن ما سيحدث في العراق في السنوات القادمة سيشير إلى نيّة التحوّل الموجودة في العراق والمنطقة، أو إلى نيّة التصلّب العصبي الموروثة عن البُنى الاجتماعية والذهنية القديمة والتي ستعرقل، بمؤآزرة إسرائيلية متعددة الأشكال ، انتصار الديموقراطية على ذهنية العصبيّات المتجذّرة في المنطقة منذ الأزمنة الغابرة، تماماً كما كانت متجذرة في اليابان قبلذاك. لكن تعامل اليابانيين مع مستقبلهم على قواعد جديدة وقبولهم بسنّ دستور جديد لبلادهم عام ١٩٥٦، سمح لهم بالتعامل الإيجابي والخلاق مع المعطيات الاستراتيجية العالمية الجديدة.

هذا الرهان الصعب الذي يتطلب تضحيات جمّة هو بين أيدي العراقيين أنفسهم وبين أيدي الأميركيين، الأوصياء على شؤونهم في الوقت الراهن، بحيث أن الديموقراطية لن تحلّ في ربوع العراق طالما أن العراقيين لم يحسموا أمرها في ما بينهم. فأمامهم سيناريوان: سيناريو اليابان ما بعد

الحرب العالمية الثانية (والذي لم تكن حالها أفضل من حال العراق اليوم، مع هزيمة عسكرية عظيمة خلّفت تدمير مدينتي هيروشيما وناغازاكي ، واقتصاد منهار وتسريح ثلاثة ملايين جندي في اليابان والبلدان التي كانت قد احتلتها قواتها، بين ليلة وضحاها، وتنحّي الإمبراطور عن قيادة البلاد سياسياً ، وبطالة وفقر عارمين) أو سيناريو أفغانستان.

يتطلب السيناريو الأول قدراً كبيراً من ضبط النفس وكبح الغرائز والعصبيّات، فهذا هو ما أنقذ الإنسان الياباني وأدخله في عصر الحداثة. أما السيناريو الثاني فأسهل وفي متناول اليد، إذ أنه لا يتطلب سوا البقاء على حال التشرذم والتفتت المذهبي والاثني الموجودة منذ قرون في العراق كما في أفغانستان.

في أفغانستان لا يسعى الأميركيون للولوج بالوضع العام سوا إلى حالة من الاستقرار تؤمن مصالحهم ومصالح خط أنابيب النفط المزمع إنشاؤه في البلاد. أما في العراق فإن البلاد كانت وستغدو مستقبلاً أكبر مصدّر للنفط في العالم. لذا فإن تعامل الاستراتيجية الأميركية مع هذه البلاد، في ما يتعلق بإرساء أسس النظام الديموقراطي فيها، أكثر موضوعيّة. ذلك أن للأميركيين مصلحة استراتيجية في كسب هذه البلاد اقتصادياً وسياسياً على حدّ سواء، للإفادة طويلة الأمد من خيراتها النفطية في إطار من الاستقرار الأمني والاجتماعي ومن الهدوء السياسي؛ كما ان للأميركيين مصلحة في إنجاح التجربة الديموقراطية في العراق بغية الضغط سياسياً، من داخل العالم العربي نفسه، على العربية السعودية وسوريا من ناحية وإيران من ناحية ثانية، بهذا الاتجاه.

فإن فهمت القيادات العراقية الجديدة هذه المسألة وتعاملت معها بشكل إيجابي، فسوف تنجح التجربة الديموقراطية في البلاد وتُفتح صفحة جديدة. أما إن مانعت، فيعني ذلك أنها لم تدرك مصلحتها الاستراتيجية، وأنها ستبقى تراوح مكانها داخل دائرة السيناريو الأفغاني. وهذا ما سيفرح أرباب العصبيّات في العراق، ناهيك عن الفوائد الاستراتيجية الجمّة التي ستجنيها إسرائيل من جرّاء عملية التعويق هذه، وهي الدولة التي تجد لنفسها مصلحة في تأخر وتشرذم العالم العربي، كي تستأثر، ولو شكلياً، بأنها «الديموقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط» .

أما لو عدنا إلى الدولة العبرية، فهناك سؤال يتبادر مباشرة إلى الذهن: ما موقعها حالياً في هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة؟

مما لاشك فيه ان إسرائيل خسرت من أهميتها في الاستراتيجية الجديدة. ذلك أن التلزيم السابق المعطى لها قد سُحِبَ منها ولم يُترك لها منه سوا حرّية الحركة داخل أراضي ٤٨ والضفة. الأمر الذي تستغلّه (قبل موعد توقّفه) بوحشية لافتة. فإسرائيل، في سياق الاستراتيجية الأميركية الجديدة، قد عادت إلى حجمها، وإلى دورها القامع للفلسطينيين، داخل حدود ضيقة. علماً أن هذا الدور الثانوي، مقارنة مع ما يجري في المنطقة ككل، لا يعدو كونه إضعافاً مستمراً وثابتاً للإسرائيليين والفلسطينيين على حدّ سواء، إلى أن يحين موعد فرض السلام عليهما معاً، بحسب مقتضيات وتوقيت المصالح الاستراتيجية الأميركية.

فإسرائيل، «المحصورة في قنينة» اليوم، على المستوى الجيو ـ سياسي، لا تستطيع أن تصبّ غضبها على عرّابها الأميركي، لذلك تقسو ببربرية على

الفلسطينيين، آملة في أن تتعدّل الخطة الاستراتيجية العامة. لكن الولايات المتحدة، ومهما كانت قوّة اللوبي الصهيوني فيها، تمسك أميركياً بالمنطقة ولا تسمح لملتزم ثانوي لسياساتها في المنطقة بتخطي قرارها الاستراتيجي العام.

من هنا فإن العدّ العكسي قد بدأ بالنسبة لإسرائيل التي تحجّم دورها الإقليمي ووهن وضعها الداخلي (اقتصادياً واجتماعياً) وبهتت صورتها الإعلامية وتراجعت أهميتها الجيو- سياسية بعد دخول الأميركيين أنفسهم على خط السيطرة العسكرية على المنطقة، من الخارج والداخل.

مرونة ولدونة

يتبيّن لنا أيضاً أن شعاري المرونة واللدونة اللذين رفعتهما الاستراتيجية الأميركية الجديدة هما فعلاً قيد التطبيق .

فعملية تمفصل القواعد العسكرية الكبيرة (في ألمانيا وإيطاليا وتركيا مثلاً) مع القواعد العسكرية المستحدثة بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ (في المجر ورومانيا ودجيبوتي مثلاً) الأصغر حجماً، تندرج في سياق هذا المبدأ الذي يعتمد على تنسيق قوتين من حجمين مختلفين في آن معاً. فالصغير أسرع من الكبير ، ميدانياً، لكن الكبير أطول نَفَساً وأكبر طاقة .

لذلك لابدّ من الإشارة إلى الإبداع الاستراتيجي الأميركي الذي يتعامل بشكل عقلاني ومنطقي مع كلّ مرحلة جيو- سياسية طبقاً لمعطياتها الميدانية والتي لا تتطابق بالضرورة مع معطيات المرحلة التي سبقتها. فالعدو المتربص خلف جبهات محدّدة، في زمن الحرب الباردة، دفع بالاستراتيجيين

الأميركيين إلى اعتماد استراتيجية ثابتة، بقواعد عسكرية ضخمة عند خطوط التماس الجيو- سياسية مع الاتحاد السوفياتي القائم آنذاك.

أما اليوم ، فإن اختلاف العدو وعدم انحصاره في بقعة جغرافية محددة وثابتة، دفع بالاستراتيجيين الأميركيين، الراغبين في القضاء على الحركات الإسلامية المسلحة، المنعوتة بالإرهاب، إلى اعتماد إعادة انتشار عسكرية تعتمد سرعة التدخل ومحاصرة الشرق الأوسط، مصدر هذا «السارس السياسي» المزعوم. من هنا تنسيق الطاقات العملانية الخاصة بالقواعد العسكرية الكبرى، القديمة، مع القواعد العسكرية الجديدة والأصغر حجماً، التي تسمح بحركة متنوعة ومن زوايا جغرافية مختلفة .

فالمرونة ، مرونة التفكير والحركة، ليست مجرد مبدأ كلامي على ألسنة الاستراتيجيين الأميركيين الحاليين. انها ولا شك جزء من العبقرية العسكرية الأميركية التي إنما نشأت في الأساس في خضم حرب الانفصال الأميركية (١٨٦١ - ٥٦٨١(التي شهدت مواجهة فكرية وعسكرية بين النظام السياسي القائم في ولايات الشمال والنظام السياسي المعتمد في ولايات الجنوب، على أساس اختلاف جوهري في ما يتعلق بالعبوديّة. فالقوات الانفصالية ، في الجنوب، كانت قد اعتُبرت إذذاك قوات إرهابية، دفعتها وقاحتها في إحدى المرّات إلى بلوغ محيط العاصمة واشنطن، فاعتمدت بعدها قوات الشمال تنسيق عملياتها العسكرية الكبرى مع عمليات اختراق صغيرة، في قلب المنطقة التي كانت تسيطر عليها قوات الجنوب.

فالمبدأ الاستراتيجي هو نفسه، لكن تطبيقه على أرض الواقع يأتي في سياق متجدّد اليوم، ذلك أنه يقع، بالكامل، خارج الولايات المتحدة وفي إطار

عالمي شديد التعقيد. إلاّ أن أوجه الشبه الداخلية بين الماضي والحاضر لا تخلو من دلالة، بسبب تواصل العلوم الاستراتيجية عبر العالم أجمع. فالكليات الحربية تعلّم طلابها، أينما كان، الاستراتيجيات الحربية التي ابتدعها اليونان القدامى والقرطاجيون والصينيون والرومان والعرب والفرس والهنود والأوروبيون، الخ. ومبادئ الماضي قد تصلح، معدّلةً، اليوم، وإن تبدّلت ساحتها.

أما اعتماد مبدأ اللدونة فهو يندرج أيضاً في سياق العبقرية الاستراتيجية الأميركية التي وجدت نفسها ملزمة، في حربها على أسلحة الدمار الشامل مثلاً، على تحييد مؤقتاً كوريا الشمالية مؤقتاً، بسحبها قواتها العسكرية من خطوط التماس معها، بغية التفرّغ للمهمة الأكبر، المتمثلة في النفط والإرهاب.

ففي الشرق الأوسط لم يعد اليوم هاجس المحافظة على منابع النفط وخيراتها الاقتصادية على رأس الأولويات، بل أيضاً وبشكل متزامن، خطر ما يُسمّى بالإسلام الحركي الذي يعمل على الحلول مكان الفكر الشيوعي والاشتراكي واليساري السابق. فالهدف إذاً هدفان: أحدهما اقتصادي والآخر أيديولوجي، ولابدّ بالتالي في هذا المضمار من لدونة مستمرة تسمح بمعالجة هذا الشأن بالتزامن مع الشأن الآخر، وبالعكس.

إن كلمة إرهاب بالطبع ليست مناسبة، لكن ما تنمّ عنه من مخاوف سياسية وعسكرية استراتيجية ليس مبالغاً به. فالفكر الحركي الإسلامي يحاول اليوم، كما فعلته العقيدة الشيوعية مطلع القرن العشرين، السيطرة على أنظمة سياسية قائمة بغية تحقيق أيديولوجيته. وقد نجح الأمر في إيران،

إنما سُعي إليه في الجزائر وأفغانستان وباكستان دون نجاح. بالتالي فإن المسألة ليست هاجساً فارغاً أو وهماً، بل أنها تتعلق بمشروع طوباوي تدرك الولايات المتحدة نفسها موضوعيّته في النفوس، وهي التي راهنت سياسياً وعسكرياً عليه في أفغانستان في حربها السابقة ضد الاتحاد السوفياتي.

فالاستراتيجيون الأميركيون يدركون اليوم أن هذا الكيان العصبي الهائل الذين استخدموه ضد الآخرين، قد انقلب اليوم على الولايات المتحدة ويهدّد مصالحها الآنية والمستقبلية. لذا فإن أهميته الميدانية ليست موضع تشكيك، لعلم الأميركيين بمقدار الطاقة الكامنة في هذا الإسلام الحركي.

ففي إطار «النفط والإرهاب» ، كمعادلة استراتيجية جديدة، لم تعد العلوم العسكرية وحدها المفيدة، بل إن سلسلة علوم أخرى غدت مطلوبة، تؤمنها مراكز الأبحاث الأميركية التي تعمل على معاضدة أرباب الاستراتيجية العسكرية الأميركية بتحاليل ثاقبة ومناسبة حول خصوصيات هذا العدو الجديد. وتنسيق المعارف النفطية مع المعارف الحركيّة الإسلامية بات اليوم أبرز ما تطلبه الاستراتيجية الأميركية الجديدة التي وجدت نفسها، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، أمام معادلة جديدة وغير متوقّعة فرضت تعاملاً جديداً مع معطيات جيو ـ سياسية جديدة.

وبما أن قلب هذه المعادلة الجديدة ، معادلة النفط والإرهاب، يقع في الشرق الأوسط، عمدت الاستراتيجية الأميركية الجديدة إلى تطويقه، كما عمدت إلى التعامل معه بشكل خلاّق.

٢- الترجمة الإعلامية

في سياق المرونة واللدونة المعتمدتين راهناً، تبيّن للأميركيين أن ثمة حاجة لتفعيل الحضور الإعلامي المباشر في المنطقة. فتطويق الشرق الأوسط، كما سبق وأشرنا، عملية تحصل من الخارج والداخل على حد سواء: من خارج الشرق الأوسط ومن داخله ؛ من داخل العلوم العسكرية ومن خارجها.

وبما أن الشق الأيديولوجي مهم في هذه المواجهة، فقد عملت الاستراتيجية الأميركية (التي يُنتج جزء منها في الكونغرس الأميركي) على إعادة تأهيل صورة الولايات المتحدة في العالم العربي تحديداً من خلال إعادة تأهيل إعلامية بنيوية قضت، بعد ١١ أيلول ٢٠٠١، بإنشاء محطة إذاعية جديدة ومجلة جديدة ومحطة تلفزيونية جديدة، تحمل كلها صورة النسر الأميركي على جبينها. علماً أن هدف هذه الوسائط الإعلامية الجديدة هو بث الثقافة الأميركية في عمق النسيج الاجتماعي العربي، وبخاصة الشبابي، باللغة العربيّة وليس بالإنكليزية.

راديو سوَا

كان الرئيس جورج بوش قد وافق على ٢٠٠٢ على إنشاء محطة إذاعية أميركية، ناطقة باللغة العربيّة، بإدارة مالية وإدارية وسياسية أميركية. فباشرت هذه الإذاعة بثها في آذار ٢٠٠٢، متوجهة نحو الشباب العربي، ببرامج موسيقية وغنائية كثيفة تتخلّلها بعض البرامج السياسية.

وقد حلّت عملياً «راديو سَوى» مكان إذاعة «صوت أميركا» السابقة، التي كانت قد أُنشِئَتْ عام ١٩٤٢ لمواجهة حضور الاتحاد السوفياتي في العالم،

بخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإنشاء المعسكر الاشتراكي. فصوت أميركا السابقة كانت إذاعة سياسية أميركية، ناطقة باللغة العربيّة، تناصر الأنظمة الملكية القائمة في العالم العربي وتنشر وجهة نظر السياسة الأميركية في شؤون العالم بأسره.

لكن هذه الإذاعة قد خسرت بريقها الأيديولوجي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي أدّى إلى تراجع عدد مستمعيها بشكل لافت. وقد دعت المعطيات الجديدة الولايات المتحدة إلى مراجعة حضورها الإعلامي في هذه المنطقة من العالم والتفكير بإذاعة جديدة، في ظل تنامي العداء لها في الأوساط الشبابية التي إنما تراهن عليها الثقافة الأميركية على المستويين السياسي والاقتصادي. فانتشار الثقافة الأميركية في العالم العربي من شأنه أن يزيد من الاستهلاك الاقتصادي للسلع الأميركية في المنطقة، كما أنه سيسمح حتماً بمحاربة ذهنية معاداة أميركا السائدة على المستوى الشعبي، على المدى الطويل.

من هنا جاءت موافقة الكونغرس الأميركي لتكرّس هذا القرار الاستراتيجي الأميركي، بالتصويت الإيجابي على ميزانية سنوية قدرها ٣٥ مليون دولار لمحطة «راديو سوَا»، اعتباراً من سنة ٢٠٠٢.

فهذه الإذاعة التي تبث ٢٤ ساعة على ٢٤، تعمل على التغلغل في ثنايا تشكيلة التصوّرات الخاصة بشباب العالم العربي. فمذيعوها هم كلهم من الشباب، وكذلك معدّو برامجها (علماً أن قسماً لا بأس به من العاملين فيها هم من اللبنانيين، أصحاب المهارة في الحقل الإعلامي الحديث، ماضياً وحاضراً).

وتشير مبادرة الولايات المتحدة هذه إلى حيويّة الرصد الأميركي للمنطقة. فلو قارنا مثلاً ما حدث لإذاعة «صوت أميركا» مع ما حدث لإذاعة «مونتي كارلو» الفرنسية، نلاحظ أن حضور هاتين الإذاعتين، السياسيتين، قد بهت وتضاءل خلال التسعينات من العقد المنصرم، وهو عقد انتهاء الحرب الباردة. فإذاعة صوت أميركا التي كانت تقدّم صورة «حربجيّة» للولايات المتحدة لم تعد مقبولة ومطلوبة في العالم العربي اليوم. وكذلك صورة راديو «مونتي كارلو» السياسية.

إلا أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة قد عملت فوراً على مراجعة مسارها في هذا المضمار وتمخضت عن إنشاء إذاعة شبابيّة جديدة، أظهرت الحضور الأميركي في حلّة جديدة، بينما لم تستبدل فرنسا طقمها السابق بآخر جديد وأشدّ جاذبيّة. ففرنسا لم تقم بمراجعة مماثلة لحضورها كما فعلت الولايات المتحدة على الرغم من إصابة إذاعتها بالداء نفسه الذي أُصيبت به «صوت أميركا». وهذا ما يشير دون أي شك إلى حيويّة المتابعة الاستراتيجية الأميركية للعالم العربي.

فالرصد الأميركي لمنطقة الشرق الأوسط عموماً، محطّ طموحاته الاقتصادية، والعالم العربي خصوصاً ، محطّ همومه السياسية المستجدّة، رصد علمي. ولذلك فهو رصد يمهّد لرهان رابح. ولمن فاته الاطلاع على الوضع السكاني في العالم العربي المعاصر نذكر بأن ثلثي العرب اليوم هم دون الثلاثين سنة. لذلك تحديداً تخاطب وسائل الإعلام الأميركية الجديدة العالم العربي من نافذة شبابه، الذين يشكلون السواد الأعظم من سكانه.

فإطلاق المشاريع الإعلامية الأميركية يقوم على معرفة حثيثة لما هو قائم على الأرض. والتعامل يأتي هنا وظيفياً، لا استنسابياً. وهنا قوّة هذا المشروع الإعلامي الأميركي الجديد وسواه من المشاريع الإعلامية على السواء. فالرهان السياسي المستقبلي مبني على رصد موضوعي للواقع ولما هو مطلوب على مستوى هذا الواقع، ولا يقوم الرهان على تصوّر عام للأمور.

يُضاف إلى ذلك أن الرهان الأميركي المستقبلي يعمل على المشاركة في تعديل معالم هذا التصوّر كما هي مرسومة ميدانياً (العداء العام لأميركا من منطلق سياستها المنحازة لإسرائيل). «فإذاعة راديو سوَا» تضع قسماً لا بأس به من شباب العالم العربي على موجة وجهة النظر الأميركية بأسلوب محبَّب (الموسيقى والغناء)، لا بأسلوب بالي وغير مناسب (التحليل الإخباري أو التعليق السياسي).

فالمقاربة اختلفت وكذلك جمهورها. لم تعد الإذاعة الأميركية تتوجه إلى الراشدين والمسنّين، كما في زمن «صوت أميركا»، بل أضحت تتوجه اليوم إلى جمهور شبابي يحمل أذواقاً ثقافية جديدة ولا تشغله الهموم السياسية الكبرى كثيراً، من منطلق شيوع ثقافة الفردانية التي نشأ عليها في المدرسة والأسرة والمجتمع. وتشير هنا الإحصاءات (٤) إلى ازدياد مطرد لعدد مستمعي راديو سوَا في العالم العربي، منذ آذار ٢٠٠٢، الأمر الذي يعكس نجاح الخطوة على الأرض.

مجلة Hi

انطلقت هذه المجلة الأميركية، الناطقة باللغة العربيّة، في تموز ٢٠٠٣، أي

بعد سنة ونصف تقريباً من انطلاق «راديو سوَا». ومثل زميلتها الإذاعية، تتوجّه هذه المجلة المخصصة للمنوّعات، إلى الجمهور الشبابي العربي.

وقد أُنشِئتْ بقرار من الكونغرس الأميركي الذي خصص لها ميزانية سنوية قدرها ٤ ملايين دولار أميركي.

تُطبع هذه المجلّة، بالكامل، على ورق لمّاع، وهي لافتة بإخراجها. يُنشر من كلّ عدد من أعدادها ٥٠،٠٠٠ نسخة على الأقل، سرعان ما تتلقفها الأوساط الشبابية الشغوفة بالموسيقى الحديثة في معظم البلدان العربيّة.

تعتبر هذه المجلة انها «نافذة على الثقافة الأميركية» ، في حين أنها، فعلياً ، نافذة على الثقافة العربيّة. فعمّ تتكلّم هذه المجلّة ؟

انها تتكلّم عن المطربين والمطربات الأميركيين والعرب الشباب، وعن مشكلات السمنة والتسجيل في الجامعات الأميركية (العدد الأول)، متجنبة عن قصد التطرق إلى الموضوعات السياسية الشائكة (كفلسطين والعراق)، أي أنها تتجنّب لفت الانتباه إلى المسائل الخلافية التي لا إجماع عليها، لا بين العرب والأميركيين ولا بين الأميركيين أنفسهم.

أما كشبّاك شكلي للحوار، فتعرض المجلة في إحدى زواياها فسحة أمام تبادل الآراء. فنقرأ مثلاً عدداً من آراء الشباب العربي بالأميركيين، وعدداً من آراء الشباب الأميركي بالعرب. وتشدّد المجلة، في هذا الصدد ، أن هدفها هو بناء جسر بين الشباب العربي والشباب الأميركي.

غير أن الواقع، على مستوى هذه المجلة كما على مستوى جميع الوسائط الإعلامية التي «تعكّز» عليها السياسة الأميركية عبر العالم، هو أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة لا تسعى إلى بناء جسور مع أحد، في موقف

أحادي الاتجاه لا يقبل التفاوض أو المناقشة. والأمثلة على منطق القوة هذا عديدة، سواء تجاه منظمة الأمم المتحدة التي تريدها الولايات المتحدة مطواعة وراضية باستلاب قرارها، أو تجاه أوروبا، الحليف السابق، الذي تتعامل أميركا معه اليوم على أساس أنه مجرد بلدان مترهّلة ومصابة بغياب الإبداع والتراجع الفكري والثقافي.

فأميركا التي تعامل الأوروبيين اليوم على هذا النحو، كيف لها أن تتعامل مع الشباب العربي على أساس حوار وجسور، وهي التي لا تعرف سوا سياسة الجسور المتحركة (pont-levis) التي كانت تُستخدم في الحصون القروسطية في أوروبا، والتي تخضع لمشيئة سيّد الحصن لا لمشيئة قاصديه؟

أرباب الاستراتيجية الأميركية يعلمون ذلك تماماً، لكنهم لا يبوحون به، بل إنهم يعتمدون موقف وزير خارجية نابوليون، الداهية تاليران، الذي كان يردّد أن الكلمات هي أفضل أدوات لتمويه أفكارنا.

وتجدر الإشارة هنا أيضاً، وفي السياق نفسه، أن الكونغرس الأميركي قد أقر، في نهاية عام ٢٠٠٣، تخصيص مبلغ قدره ٢٣ مليون دولار للمساهمة في «إعادة تأهيل» الصحافة العربيّة.

ماذا يعني ذلك؟ يعني أن الاستراتيجية الأميركية مُدرِكة تمام الإدراك أن الصحافة العربيّة تقوم ، عموماً، بدور داعم لمصالحها. لذا فهي تريد تفعيل هذا الدور من الداخل، لعلمها أن «هذه الصحافة تجيد مخاطبة الرأي العام في بلدانها، وكلمتها مسموعة على مستوى عامة الناس والمسؤولين على حدّ سواء». فبغية الإمساك بزمام المبادرة من الخارج (عبر وكالات الأنباء العالمية) ولكن أيضاً من الداخل، عمدت الاستراتيجية

الإعلامية الأميركية إلى الإستفادة من جميع المعطيات الموجودة على الأرض، متابعة سياستها الشبابية الخاصة، ولكن دون إغفال ما هو متاح لها من إمكانيات تواصل عبر الصحافة الموجودة على الأرض والمتوجهة عموماً للفئات العمرية الأكبر.

محطة الحُرّة

تأتي هذه المحطة التلفزيونية في السياق الاستراتيجي الإعلامي نفسه الذي جاءت في إطاره إذاعة «راديو سوَا» ومجلة Hi، مستهدفة إرساء قواعد التغيير على المدى الطويل في هذه المنطقة من العالم الناطقة بلغة الضاد. فهذا ما كان قد صرّح به بُعيد إقرار إنشائها، السيد هنري هايد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، في صيف ٢٠٠٣.

هذه المحطة التلفزيونية الجديدة التي ستباشر البثّ في شباط ٢٠٠٤، أي بعد سنة على إطلاق المجلة وسنتين على إطلاق الإذاعة، ستستكمل الكوكبة الإعلامية الأميركية في الفضاء العربي، بعدما استأثرت شركات أميركية كبيرة بسوق الإنترنت في المنطقة عبر بوابتي دبي وبيروت.

وتبلغ الميزانية السنوية التي قرّرها الكونغرس الأميركي لهذه المحطة التلفزيونية الجديدة، الأميركية التمويل والسياسة، والناطقة باللغة العربيّة، ٣٠ مليون دولار لسنة ٢٠٠٣ لإعداد التجهيزات وتدريب العاملين فيها، علماً أن فريق عمل محطة «الحُرّة» سيضمّ العديد من اللبنانيين. وقد وعد أصحاب الشأن في الكونغرس رفع هذه الميزانية، خلال سنة ٢٠٠٤، إلى ٤٠ مليون دولار.

يضمّ فريق هذه المحطة الجديدة ما بين ٧٥ و١٠٠ إعلامي، ناطقين باللغة العربيّة، في مزيج من الطاقات الشبابية والمخضرمة على حدّ سواء.

اما القاعدة التي سينطلق منها البث، فهو مدينة فيرفاكس (Fairfax) في ولاية فيرجينيا (Virginia)، أي من قلب الولايات المتحدة إلى قلب العالم العربي. ويُفترض بهذه المحطة التلفزيونية الأميركية الجديدة أن تنقل بأمانة وجهة النظر الأميركية الرسمية، للوقوف في وجه محطتي «الجزيرة» و«العربية» اللتين لا تتعاملان مع الأخبار العربيّة على النحو الذي يتناسب مع الاستراتيجية الأميركية الجديدة في المنطقة .

وفي الواقع تهدف محطة «الحُرّة» إلى تعديل طويل الأمد في عمق العالم العربي (Hinterland) الثقافي والسياسي، بغية صدّ ومكافحة أيديولوجية الإسلام الحركي التي مالت إليها كثيراً فئات واسعة من المجتمعات العربيّة. فكما قال ابو النواس في ما مضى، «داوِها بالتي كانت هي الداء». إذ أن الاستراتيجية الأميركية الجديدة ترى أن مجابهة الإسلام الحركي في العالم العربي اليوم تمر ليس فقط بالضربة العسكرية والتدخّل الأمني، بل أيضاً بالمقارعة الفكرية والأيديولوجية. لذلك ستعمد محطة «الحُرّة» ، كما هو مقرّر لها، إلى الإكثار من المقابلات والتوك شوو، بهدف دحض النظريات المناوئة أو المعادية لأميركا.

أي أن هذه المحطة التلفزيونية ستستعيد بعضاً من الدور الذي كانت تلعبه إذاعة «صوت أميركا» حتّى التسعينات، بتأمينها مروحة واسعة من الحجج المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة. إلا أنها ستعمد أيضاً إلى جذب الفئات الشبابية من خلال برامج المنوّعات والمسلسلات التي ستقدّمها، أي

أنها ستعمل كمحطة تلفزيونية شاملة، لا تهتم بالشأن السياسي فحسب (كمحطتي الجزيرة والعربية)، بل أيضاً بالمنوّعات والتسلية التي يشغف بها كثيراً الجمهور الشبابي العربي، بخاصة عندما تعتمد اللون الأميركي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجهود الإعلامي الأميركي يبدو أسهل بكثير من مجهودها العسكري. فالناس في العالم العربي مقولبون على الثقافة الأميركية. فأذواقهم العامة، المُدرَك منها وغير المُدرَك، تلتقي من حيث لا يدرون مع أذواق الشباب الأميركي (ما عدا في ما يتعلق بوضع المرأة ي عالم الإنتاج والعمل)، بخاصة في ما يتعلق باستهلاك التسلية واستهلاك السلع الغذائية والتكنولوجيا المتقدمة. وقد أثبت ذلك حتّى الآن رواج كلّ من المحطة الإذاعية الأميركية الجديدة والمجلة الشبابية الناشئة بحيث أن محطة «الحُرّة» ستقوم باستكمال المشهد العام ليس إلاّ.

فالتشخيص الأميركي للمشهد الإعلامي العام صائب، بمعنى أنه يعتمد على تشكيلة من الوسائط الإعلامية المختلفة، دون تغليب السمعبصري مثلاً على السمعي أو على الكتابي. فكل سجلات المخاطبة الإعلامية موجودة في هذه الاستراتيجية الإعلامية الشاملة. وإذا ما أضفنا إليها الاهتمام الخاص الذي يوليه الكونغرس الأميركي للصحافة العربيّة القائمة حالياً في العالم العربي، نفهم مدى عمق الاهتمام الأميركي بالشأن الإعلامي العربي.

صحيح أن معدّلات القراءة قد تراجعت جداً في العالم العربي خلال العقدين المنصرمين، لصالح الشاشة الصغيرة، غير أن أرباب الاستراتيجية الأميركية يعلمون (من خلال التقارير والتحاليل التي ترفعها لهم مراكز الأبحاث الاستراتيجية) أن أصحاب القرار، في المجالات كافة،

يقرأون الصحف، أو على الأقل يتابعونها باهتمام. ذلك أن الصحافة العربيّة المستقلة، عكس صحافة الأنظمة، قد كسبت احترام الرأي العام العربي ولا تزال. من هنا فإن إيلاء الشأن الصحافي (لا الكتابي العام) الأهمية التي يستحقها قد انعكست في إقرار الكونغرس دعم هذا القطاع .

نضيف إلى ذلك أن خطى الاستراتيجية الأميركية ثابتة، على المستوى الإعلامي كما على المستوى العسكري. ففي سنة ٢٠٠٢ الإذاعة، وفي سنة ٢٠٠٣ المجلة، واليوم، في سنة ٢٠٠٤، المحطة التلفزيونية. وربما مستقبلاً غير ذلك أيضاً، مما يشير إلى أن لا تراجع في تنفيذ الأميركيين لاستراتيجيتهم، بل تصاعد مطرد وتضاعف ثابت. فالذين يتكلمون عن تراجع أميركا في الشرق الأوسط أو العالم العربي لا يحسنون برأينا قراءة المعطيات الميدانية التي تشير إلى عكس التقهقر والتراجع، بل كلّ الأمور تشير إلى أن خطة السياسة الأميركية تترجم ميدانياً بوتيرة مدروسة وتصاعدية، بحيث تصل ، بعد عقد من الزمن، إلى الوضعيّة المطلوبة. ألم يقل العرب ذات يوم: في العجلة الندامة وفي التأني السلامة؟

يطبّق الأميركيون اليوم هذه الحكمة على العرب أنفسهم.

٣- كيف نقرأ هذه الاستراتيجية الجديدة

تتميز الاستراتيجية الأميركية الجديدة بسلسلة مميزات بالغة الأهمية لمن يود أن يفهم منطق الأمور في السياسة الخارجية الأميركية. نذكر من أبرز هذه المميزات، كما هي ظاهرة في الأفعال والمبادرات:

• الانتقال من استراتيجية الحرب الباردة إلى استراتيجية الحرب الحامية:

بعد فترة طويلة من المواجهات الملتوية أو بالتوكيل مع الاتحاد السوفياتي السابق والأنظمة المتحالفة معه، ها هي الولايات المتحدة اليوم تجاهر بخططها العدوانية ولم تعد تعمل على إخفائها. فعدّوها يجد عسكرها (في إفغانستان) وأجهزتها (عبر العالم أجمع) بالمرصاد له، بحيث أنه ملاحق باستمرار.

لم تعد الولايات المتحدة تفاوض ، بل تطالب الدول والأنظمة كافة التعامل معها تحت طائلة المسؤولية، أي العقاب. وهذه اللهجة غير الديبلوماسية التي نسمعها على ألسنة الغالبية العظمى من المسؤولين الأميركيين (ما عدا السيد كولن باول) تعكس تبدّل طبيعة الاستراتيجية. فماهو معتمد بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ في الولايات المتحدة هو استعادة الهيبة العسكرية التي كانت أميركا قد فقدتها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبخاصة بعد الهزيمة في فيتنام.

فاللهجة العسكرية الجديدة، كلهجة تهكّمية ومتغطرسة، لم نكن نسمعها منذ نصف قرن سوا في بلدان جنوب الأرض التي تسودها الديكتاتورية (في أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا والعالم العربي) أضحت اليوم من زعدّة الشغلس عند المسؤولين السياسيين الأميركيين. ويفهمون العالم جهراً أن المعطيات الديبلوماسية السابقة، السائدة أيام الحرب الباردة، قد أصبحت غير ذات جدوى، علماً أن هذه اللهجة التي يستخدمها ساسة واشنطن تصيب العالم بأسره ما عدا دولة واحدة هي بريطانيا، المتحالفة مع

استراتيجيتها، الأمر الذي يعني أن العرب والأوروبيين والأفارقة والآسيويين موضوعون كلهم في كيس واحد، دون تمييز يُذكر.

• حيويّة استراتيجية فعلية ولافتة

هذا ما يمكننا أن نلاحظه عند إطلاعنا على النسق العام للاستراتيجية الأميركية اليوم. فهذه الاستراتيجية التي بوشر باعتمادها منذ سنتين ونيف فقط، مثيرة للإعجاب على المستوى التقني المحض. ويتزامن فيها شقان، واحد عسكري وآخر إعلامي، بشكل جدّ متكامل.

القيّمون على المبادرة العسكرية يدركون تماماً ماذا يفعلون، وكذلك هي الحال بالنسبة للقيمين على المبادرة الإعلامية. والكونغرس الأميركي مدرك تماماً لما يفعله هؤلاء وأولئك. فالأداء العام مدروس ومطبّق مرحلة بمرحلة، من دون إرباك أو تردّد، كما يحلو لبعض وسائل الإعلام العربيّة الرسمية أن تصوّره في العراق مثلاً. فالأميركيون غير منهكين هناك، على الرغم من الخسائر في الأرواح (المتوقّعة من الناحية العسكرية أصلاً). فها هم قد تبنّوا أخيراً فكرة اللواء الأجنبي (La légion étrangère) التي كان الجيش الفرنسي قد اعتمدها منذ زمن لمواجهة الجيوش الألمانية الأكثف عدداً، خلال الحروب الأوروبية الداخلية، بحيث أن الجيش الأميركي بات يجنّد اليوم أناساً يطمحون لنيل الجنسية الأميركية في ألوية ووحدات تعمل في العراق، لتخفيف الضغط عن الجنود الأميركيين الأصليين. من هنا التلاعب بأرقام الضحايا الذين لا يشملون هذه الفئات العسكرية غير المحسوبة على الجنسية الأميركية بعد.

كذلك فإن القدرات الاستراتيجية الأميركية ظاهرة في هذا التنسيق اللافت بين الشأنين العسكري والإعلامي. ذلك أن المعركة، كما هي مطروحة، لا تهدف فقط إلى هزم العدو، بل أيضاً إلى كسب نفوس أبناء العالم العربي. فبغض النظر عن جوهر هذه العملية، يبقى أن شكلها وأداءها ينمّان عن إلمام شديد بماهية السيطرة .

وتجدر الإشارة أخيراً في هذا السياق إلى براعة الاستراتيجيين الأميركيين في تحريك أحجار الشطرنج على رقعة العالم، فيسحبون العناصر من القواعد العسكرية السعودية لإعادة نشرها في دبي والعراق ودجيبوتي، ويبرّدون الجبهة الكورية للتفرغ بشكل أيسر للشرق الأوسط، ويحيّدون إيران للحصول على حرية حركة أكبر في العراق.

• من الأطراف إلى القلب

هكذا برأينا غدا الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأميركية الراهنة، لكن مع مشاعر الغضب والرغبة في الانتقام.

فالشرق الأوسط الذي كان حاضراً في الاستراتيجية الأميركية السابقة، ولكن على هامش الجوهر الأميركي - السوفياتي للصراع العالمي، بات اليوم في صميم هذه الاستراتيجية بعدما أقحمته فيه أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي أحدثت صدمة جُرحية (Traumatisme) عند الأميركيين، علماً أن أطماع النفط كانت دائمة الحضور، غير أن الصدمة الأمنية العميقة التي شكّلتها هذه الأحداث بلورت عند القادة السياسيين الأميركيين رؤية وموقفاً في آن.

فالرؤية تمحورت حول إدراك قيام عدو استراتيجية جديد، لا يقل خطراً

عن الأيديولوجيا الشيوعية السابقة، لقدراتها التجييشيّة. والدراسات التي كانت مراكز الأبحاث الأميركية قد رفعتها إلى المسؤولين حول الاستعدادات التعبويّة الكامنة في العصبيّة الدينية الإسلامية، وبخاصة السنيّة، كانت قد اختُبرَتْ بنجاح في أفغانستان، على يد الاستخبارات الأميركية والباكستانية المتعاونة. من هنا معرفة الأميركيين ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الموجة الأيديولوجية إن اتسع نطاقها وتمتّنت وارتدّت على المصالح الأميركية.

لكن الجدير ذكره أن هذه العصبية الدينية التي تعاملت معها الولايات المتحدة في ما مضى باحترام وتقدير، ناعتة المقاتلين الأفغان إبّان حربهم ضد السوفيات بـ «مقاتلي الحرية» و «جنود الحرية»، باتت تقدّم اليوم على أنها مجرد «إرهاب». وعلى هذا الأساس، وبعد إخضاعها لعملية إعادة التحديد والتعريف المعرفية، غدت الولايات المتحدة تتعامل معها، في معقلها وعبر العالم أجمع، كما كانت بريطانيا العظمى تعامل ظاهرة القرصنة منذ قرنين إلى الوراء.

إذاً لا حوار ولا تفاوض ولا حرب باردة، بل تعقّب عسكري ومحاربة حامية، مع تطويق قانوني وإعلامي مُحكم.

- **تصميم على السيطرة على المنطقة والاستعداد لدفع ثمن ذلك سلفاً**

هذا ما نستشفّه أيضاً من تعامل الولايات المتحدة مع هذا التهديد الجديد الذي تجرأ على تهديد مصالحها وهيبتها.

فالاستراتيجية الأميركية التي أبصرت النور بعد ١١ أيلول ٢٠٠١ قد

انتقلت بسرعة فائقة من مرحلة القرار إلى مرحلة التنفيذ. فالكونغرس الأميركي يعمل لها عن كثب، والماليّة الأميركية تموّلها دون تهادن. فالقواعد العسكرية الجديدة تغزو خريطة العالم والوسائل الإعلامية تعاضدها بفعالية.

فالقيّمون على الاستراتيجية الأميركية لا يرسمون خططاً على الورق، بل ينفذونها مباشرة على أرض الواقع؛ وهم لذلك على أتمّ الاستعداد لدفع ثمن هذه العملية قبل جني أرباحه. فالاستثمار الإعلامي الذي أتينا على ذكره والذي يكلّف الخزينة الأميركية عشرات ملايين الدولارات سنوياً، وربما أكثر في المستقبل القريب، لا يتحفّظ عليه الكونغرس ولا يجادل فيه نوّاب الأمة وممثلو الشعب.

وميزة الاستثمار الاستراتيجي المدروس التي ميّزت الأميركيين في الماضي، أثناء الحرب الباردة، والتي لا تزال تميّزهم اليوم، في حربهم الحامية الراهنة، هي سرّ نجاح السيطرة الأميركية على العالم، إلى جانب سلطان الدولار على الاقتصاد الدولي. فالرؤية الاستراتيجية لها ثمنها، ولا يمكن توقّع جني أرباحها دون دفع هذا الثمن سلفاً.

هذا ما يفعله الأميركيون وربما الإسرائيليون على نطاق أضيق بالطبع، ولكن هذا ما لا يفعله بعض حكّام العالم العربي، على الرغم من الرساميل الطائلة المتاحة لهم والتي تبقى دون استثمار استراتيجي، أقلّه على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

• بُني جزء من الاستراتيجية الأميركية على الخصوصية المعرفية:

فالمعرفة ، في يد الأميركيين سلاح لا يقل أهمية عن الأسلحة المادية الأخرى. وقد كشفت المعلومات الأخيرة، على سبيل المثال، أن تعقّب صدّام حسين في العراق حصل بناءً على رسم أنتروبولوجي لخريطة القرابة في أسرته، المولجة في المنطق العشائري بأمنه وحمايته، أي أن الأميركيين قد استخدموا الأنتروبولوجيا في حربهم في العراق، تماماً كما كانوا قد لجأوا إلى هذا العلم بغية اتخاذ قرارهم في القضاء على الإمبراطور الياباني أو المحافظة عليه، بعد كسر اليابان عسكرياً في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ففي الاستراتيجية الأميركية الجديدة سهر على اختراق الأذهان وعدم الاكتفاء باختراق المواقع العسكرية. ومن هذا المنطلق يعمل الأميركيون اليوم في الشرق الأوسط على عبور الأذهان بالفكرة والصورة واللحن، عبر الصحافة والبثّ الإذاعي والتلفزيوني.

فسياسة الولايات المتحدة تلجأ، في سيطرتها على العالم، إلى جميع الأدوات المتاحة لها، ومنها العلوم الإنسانية (علم نفس وعلم اجتماع وأنتروبولوجيا) التي تستفيد منها بشكل براغماتيكي لبلوغ أهدافها، حتّى أنه بإمكاننا أن نعتبر هذه الميزة من المميزات الأساسية في الاستراتيجية الأميركية، حيث أننا لا نجد مرادفاً فعلياً لها في استرتيجيات الاتحاد السوفيات السابق.

فالأميركيون لا يحكمون العالم فقط بالدولار وبقواعدهم العسكرية، بل أيضاً بالمعرفة، وهذا أمر يثير الاحترام بحدّ ذاته.

• ولبنان في كلّ ذلك؟

لابدّ أن نتساءل أخيراً أين يقع لبنان في هذه الاستراتيجية الأميركية الجديدة؟

إنه يقع على أطراف الشرق الأوسط النفطي، لكنه يقع في قلب الشرق الأوسط الإعلامي، علماً أن الوقت لازال مبكراً لتأكيد هذه الفرضيّة التي تحتاج إلى بحث مستقل.

المراجع

١- Kurt M. Cambell & Celee Johnson Ward, "New Battle Stations", in Affairs, vol. 82, No 5, September - October 2003. Foreign

٢- Gerard CHALIAND, Place de Géo-Politique, éd. Robert Laffont, Paris, 2003

٣- "Afrique" intelligent, no 2237, 23-29 Nov. 2003.

٤- يشير إحصاء للوكالة الفدرالية الأميركية، (Broadcasting Board of Governors) المسؤولة عن البرامج الراديوفونية والتلفزيونية الأميركية خارج الولايات المتحدة، إلى أن ٣٠٪ من الأردنيين و ٣٧٪ من الإماراتيين قد تابعوا برامج راديو سوا ما بين شباط ٢٠٠٢ وشباط ٢٠٠٣.

الدفاع الوطني

واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال وحتى الإنتفاضة

أحمد أبو هدبة*

مقدمة

ما أن وضعت حرب عام ١٩٤٨ أوزارها وتم التوقيع على اتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩، حتى أصبح أكثر من نصف مساحة فلسطين تحت سيطرة الوكالة اليهودية وذراعها العسكري «الهاجناه»، وذلك بعد أن جرى الإعلان عن قيام إسرائيل في الرابع عشر من أيار عام ١٩٤٨، الأمر الذي أنتج، ما اصطلح عليه في الخطاب السياسي الفلسطيني والعربي بتعبير «نكبة فلسطين»، وبالتالي تهديم نسيج المجتمع الفلسطيني وبناه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واقتلاع وتشتيت أكثر من سبعماية ألف نسمة من سكان البلاد الأصليين، إذ لم يبق من هؤلاء سوى مئة وثلاثين ألفا ممن استطاعوا بشق الأنفس التشبث بأرضهم. وقد التجأ بعض الذين طردوا الى أجزاء من فلسطين لم تكن واقعة بعد تحت سلطة الكيان الجديد، عرفت في ما بعد

*باحث في الشؤون الإسرائيلية.

بالضفة الغربية وقطاع غزة، والتجأ البعض الآخر إلى الدول العربية المجاورة، وأصبحت «قضية اللاجئين» القضية الأكثر سخونة في واقع الصراع العربي - الإسرائيلي الذي تواصل صعوداً وهبوطاً حتى يومنا هذا. وفي حين ضُمّت الضفة الغربية إلى الأردن عام ١٩٥٢، عاش قطاع غزة تحت الحكم العسكري - الإداري المصري.

وقد اندمج ما تبقى من المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في النظامين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين لكل من مصر والأردن، وأصبح ما تبقى من البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الأجزاء من فلسطين جزءاً لا يتجزّأ من البنى المشابهة القائمة في كل من مصر والأردن، الأمر الذي أحدث كثيرا من التشوّهات البنيوية فيها. وبينما عانى الفلسطينيون في الضفة والقطاع من الفراغ السياسي الذي نجم عن احتلال ذلك الجزء الكبير من فلسطين وهجرة سكانه إلى دول الشتات وتمزيق المجتمع الفلسطيني ككل وتشتيت قيادات الحركة الوطنية الفلسطينية، اندمجت غالبية الكادرات السياسية الفلسطينية في الضفة والقطاع في الأحزاب السياسية السائدة في مصر والأردن. وينطبق الأمر كذلك على اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المحيطة بفلسطين وخصوصاً سوريا ولبنان، حيث جرى تداخل كبير بين البنى السياسية - الاجتماعية - الاقتصادية في الضفة والقطاع وتلك التي في كلٍ من مصر والأردن، وهي لا تزال تفعل فعلها حتى الآن. ويبيّن الجدول التالي التوزيع السكاني القسري في جزء كبير منه والذي نتج عن حرب عام ١٩٤٨ وإقامة الكيان الصهيوني.

المنطقة	سكان أصليون	لاجئون	العام
الضفة الغربية	٤٤٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	١٩٤٩
قطاع غزة	٨٨,٥٢٠	١٩٥,٠٠٠	١٩٤٩
إسرائيل	١٣٣,٠٠٠	----	١٩٤٩
الأردن	----	٧٠,٠٠٠	١٩٤٩
لبنان	----	١٠٠,٠٠٠	١٩٤٩
سورية	----	٧٥,٠٠٠	١٩٤٩
مصر	----	٧,٠٠٠	١٩٤٩
العراق	----	٤,٠٠٠	١٩٤٩

* الفلسطينيون في العالم العربي، لوري براند، مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ١٩٩٢.

وسنعالج في هذه الدراسة، واقع الشعب الفلسطيني منذ احتلال عام ١٩٦٧، وحتى الانتفاضة الأولى، آخذين بعين الاعتبار التركيز على تأثيرات وتداعيات الاحتلال الإسرائيلي على مجمل الأوضاع السياسية الاجتماعية والاقتصادية والأمنية في الضفة والقطاع، معتمدين في أدوات البحث على مصادر ذات صدقية بحثية وأكاديمية.

١- تأثيرات الاحتلال وتداعياته المباشرة

احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب عام ١٩٦٧ أو «حرب الأيام الستة» كما درج الإسرائيليون على تسميتها،والتي كانت بالنسبة لهم، «قفزة هائلة على المستوى الإستراتيجي، اختلط فيها السياسي بالأيديولوجي بالجيوسياسي» (١). فهي استكمال للمشروع الصهيوني في احتلال ما تبقى من فلسطين وبالتالي استيطانها وتهويدها من وجهة النظر اليمينية -

الدينية، كما أنها حسّنت الوضع الاستراتيجي والسياسي الإقليمي لإسرائيل في نظر المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة وحزب العمل على السواء. أما بالنسبة للفلسطينيين على طرفي ما أصطلح بتسميته من قبل الإسرائيليين بـ «الخط الأخضر» فقد طمست الحرب هذا الخط وحوّلته إلى مجرد خط وهمي، ما ترك تأثيراته المتناقضة على الفلسطينيين على جانبيه. والأهم من ذلك ان تلك الحرب وتداعياتها الإقليمية والدولية أحدثت جدلاً عميقاً في واقع الحياة السياسية والحزبية الإسرائيلية حول «وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وبقية الأراضي العربية المحتلة» (٢)، إذ رأى «بن غوريون» الذي كان يعيش على هامش الحياة السياسية الإسرائيلية، ان «الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة كورقة سياسية ذات مغزى استراتيجي مقابل حصول إسرائيل على اعتراف عربي بوجودها، وقبولها بالتالي في المنطقة، هو أهم من ضمّ تلك الاراضي إلى السيادة الإسرائيلية (٣)»، فيما طالب اليمين الصهيوني والقوى الدينية الأخرى بضم جميع الأراضي العربية التي احتُلت إلى السيادة الإسرائيلية، باعتبارها جزءاً من «أرض إسرائيل الكبرى» وفق المنظور الصهيوني اليميني والديني. غير أن سياسة خلق الوقائع المادية على الأرض، من استيطان، ودمج اقتصادي وتفتيت اجتماعي ونفي سياسي التي اعتمدها حزب العمل وبالتحديد «موشيه دايان» وزير الدفاع الإسرائيلي إلى جانب «سياسة الجسور المفتوحة»، شكلت بمجملها سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ ذلك الحين وحتى اتفاق أوسلو، حيال ما أصطلح عليه في القاموس السياسي الإسرائيلي باسم «المناطق» أي الضفة والقطاع (٤).

كانت أول خطوة قامت بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة والقطاع وبقية الأراضي العربية المحتلة، أن فرضت نظام الحكم العسكري عليها، وحلّت جميع الدوائر والمؤسسات والبلديات والهيئات والمنظمات الرسمية والشعبية، وحظرت مختلف الأحزاب السياسية التي كانت قائمة، العلنية منها وشبه العلنية، وأصدرت سلسلة من القوانين والقرارات والإجراءات، علاوة على أكثر من ٤٠ أمراً عسكريا منذ عام ١٩٦٧وحتى أوسلو، بالإضافة إلى أوامر التعيينات المتعلقة بالدوائر والبلديات، وكانت سلسلة من الأوامر أضيفت إليها تحمل رقم (٧٤) تضم أكثر من ٦٠٠ بنداً تتعلق بالمطبوعات التي تناهض الاحتلال، مثل الكتابات السياسية والشعر والقصة والمؤلفات ذات الطابع الوطني والقومي (٥).

ويمكن تلخيص مجمل السياسات الإسرائيلية التي عمل «دايان» على تحقيقها لخلق ما اصطلح عليه بـ «سياسات الأمر الواقع» (٦)، على النحو التالي:

١- السيطرة المادية على الأرض والموارد المائية من خلال نظام متشدد للحد من التوسع العمراني لسكان الضفة والقطاع، وتحديد إمكانية استغلال الموارد المائية بالنسبة للفلسطينيين.

٢- دمج شبكات المياه والكهرباء والطرق وجميع الدوائر المدنية والخدماتية بالشبكات والدوائر والمؤسسات والوزارات الإسرائيلية، الأمر الذي جعل البنية التحتية الفلسطينية تعتمد بشكل مطلق على الخدمات الإسرائيلية.

٣- امتصاص الاقتصاد الإسرائيلي (وخصوصا قطاعات البناء والخدمات) للعمالة الفلسطينية غير الماهرة.

٤- إلحاق اقتصاد الأراضي المحتلة في الضفة والقطاع، بعجلة الاقتصاد الإسرائيلي، وتحويل السوق فيهما، إلى سوق حرة للسلع الإسرائيلية ومن دون وجود أي نظام جمركي، ومن دون أن تمتد منافع ذلك لتشمل منتوجات الضفة والقطاع داخل السوق الإسرائيلية (٧).

وكان التأثير المباشر لمجمل هذه السياسات على واقع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، يهدف إلى خلق وقائع وحقائق مادية على الأرض يصعب معها تطبيق أية ترتيبات سياسية مستقبلية باتجاه خلق أية كيانية فلسطينية مستقلة، أو حتى فصل الكيانين عن بعضهما، على خلفية نظام الدمج البنيوي المدعوم بالسيطرة السياسية والدمج الاقتصادي وسياسات الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت والطرد.

وعلى الجانب الآخر أدى الاحتلال الإسرائيلي للضفة والقطاع، على الصعيد السياسي، إلى قطع الصلة السياسية بين سكان الضفة والقطاع من جهة ومحيطها العربي من جهة أخرى، وتقويض جميع الآليات السياسية التي كانت قائمة مع النظامين السياسيين المركزيين في مصر والأردن، على قاعدة حظر جميع الأنشطة السياسية التي كانت قائمة قبل الاحتلال والتي كان يتم التعبير عنها رسميا عبر ممثلي هذين النظامين في الضفة والقطاع، أو تلك التي يتم التعبير عنها شعبياً عبر الأحزاب السياسية السائدة والنقابات والمؤسسات الشعبية، وساد نظام الحكم العسكري

بقوانينه وتشريعاته وإجراءاته إلى جانب «سياسة الأمر الواقع» من مصادرة الأراضي واستيطانها والسيطرة الكاملة على الموارد المائية الفلسطينية وما إلى ذلك. وباتت هذه هي السمة السائدة التي تحكم السياسة الاسرائيلية منذ ذلك الحين، يعززها جيش محتل وأجهزة أمنية تستخدم جميع الأساليب والإجراءات القمعية من اعتقال وهدم بيوت وطرد من أجل الحيلولة دون تشكل أية اتجاهات سياسية وطنية فلسطينية.

وقد تقدمت سلطات الحكم العسكري خطوة جديدة باتجاه إحكام السيطرة على المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع من خلال استغلال البنى الاجتماعية العشائرية عندما بدأت تتصل بمخاتير القرى وتعّين رؤساء بلديات على خلفية عشائرية، إلى جانب ربط جميع المؤسسات الخدمية والتعليمية والزراعية والتجارية والصناعية والصحية والإدارية المتصلة بشكل مباشر بحياة الفلسطينيين اليومية، بضباط ارتباط تابعين للحكم العسكري ويعملون في جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي «الشباك» ويجيدون اللغة العربية ويعرفون مكامن الضعف والقوة في النفسية العربية.

وعلى المستوى الاقتصادي ضربت القوانين والإجراءات الاحتلالية المتصلة باقتصاديات الضفة والقطاع، جميع البنى الاقتصادية السائدة وتلك التي تشكلت في الفترة الممتدة بين حربي ١٩٤٨ و١٩٦٧، وقطعت الصلات والوشائج الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة مع البنى الاقتصادية الأم في مصر والأردن، وبالتالي وضعت أسساً جديدة لإعادة هيكلة اقتصاديات الضفة والقطاع، بما يتناسب مع الأنماط الإنتاجية للاقتصاد الإسرائيلي، وحاجة بعض القطاعات الاقتصادية للعمالة العربية

الرخيصة، كقطاعي البناء والخدمات بالتحديد ،وتحويل السوق الفلسطينية إلى سوق أساسية لتسويق كل ما يمكن من منتجات وبضائع إسرائيلية. فقد أغلقت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي جميع البنوك العربية في مختلف أرجاء الضفة والقطاع، واستبدلتها بفتح فروع للبنوك الإسرائيلية، وفرضت على المواطنين الفلسطينيين التعامل بالليرة الإسرائيلية والشيكل بعد ذلك إلى جانب التعامل بالدينار الأردني. وعطلت أيضا عمل غرف التجارة والصناعة والجمعيات الزراعية الريفية في قرى الضفة، في حين أغرقت الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية وفرضت النظام الجمركي والضريبي المعمول به في إسرائيل، إلى جانب العمل على خلق نمط من «الوكلاء التجاريين المحليين» والتركيز على خلق أنماط انتاجية استهلاكية، والابتعاد قدر الإمكان عن أية منشآت انتاجية ذات طابع وطني. وأتبعت سلطات الحكم العسكري ذلك بافتتاح مكاتب عمل في مدن الضفة والقطاع يترأسها ضباط ارتباط على علاقة مباشرة بالشباك ولهم مطلق الصلاحية باستصدار تصاريح عمل ودخول إلى مناطق «الخط الأخضر» ضمن مقاييس أمنية محددة.

هذه الإجراءات والقوانين وجدت لها تعبيراً مباشراً على الصعيد الاجتماعي، من خلال تراجع الشرائح الاجتماعية الفلسطينية الأكثر تطوراً (ذات الملامح البورجوازية) ونقل رؤوس أموالها إلى الضفة الشرقية وأماكن أخرى خارج المنطقة بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن التعامل مع النظام الجمركي والضريبي الإسرائيلي بعد انفكاك عرى التواصل بينها وبين مصالحها خارج الضفة والقطاع. وبينما حرصت دوائر الحكم

العسكري الإسرائيلي ذات الصلة المباشرة بحياة السكان الفلسطينيين على تكريس جميع الأشكال الاجتماعية البدائية (العشائرية والقبلية، والحمائلية) بعد أن حظرت أي نشاطات سياسية ذات سمات أو أبعاد وطنية فلسطينية او قومية عربية، وأصبح التعامل مع «المختار» في القرية والمخيم ، ورئيس البلدية المعين على أساس عشائري في المدينة، السمة البارزة في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في السنوات الأولى الثلاث من عمر الاحتلال، لا سيما وأن العائلة الممتدة تمثل إحدى لبنات البنية الاجتماعية الفلسطينية في الضفة والقطاع على اعتبار أن المجتمع الفلسطيني عامة مجتمع فلاحي يعتمد على الزراعة أساساً، وان الإجراءات والقوانين الجديدة التي استصدرها الحكم العسكري الإسرائيلي أغلقت الأبواب أمام نمو وتطور شرائح جديدة إلى جانب تلك الشرائح الأكثر تطوراً في المجتمع الفلسطيني، علاوة على «حظر نشاط معظم أحزابها السياسية من بعث وقوميين عرب وشيوعيين وإخوان مسلمين» (٨).

٢- تطورات سياسية-اجتماعية-اقتصادية في الضفة وغزة

كان لانطلاق العمل الفلسطيني المسلح واندلاع حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية، تأثيراتهما العميقة في المنطقة، خصوصاً وأن الظهور العلني للكفاح الفلسطيني المسلح، ولا سيما في الأردن، وما رافقه من تردد واسع لأصداء العمليات الفدائية الأولى، ساهمت بشكل عملي في مباشرة مرحلة جديدة مختلفة في المنطقة، وآذنت ببروز اشكالات اجتماعية وسياسية مستجدة لم تكن قائمة من قبل، ولا سيما مع سعي المنظمات

الفلسطينية إلى بناء قواعد لها وشبكات اتصال، وادخال كوادر وقيادات للعمل في الضفة الغربية، «وتصاعد وتائر العمليات العسكرية (الفدائية) داخل الضفة والقطاع وحتى داخل اسرائيل ذاتها، ما جاء يؤكد على رغبة وتصميم منظمات الكفاح المسلح على زيادة تأثيرها السياسي وبالتالي بسط نفوذها المطلق على سكان الضفة والقطاع». (٩)

وزاد من قوة وتأثير هذه المنظمات الدعم السياسي والشعبي والمعنوي الهائل الذي حظيت به من قبل الشعوب العربية وحتى من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة ايضاً، والتفاف الشارع العربي برمته من حولها، واندفاع الشباب العربي إلى التطوع في صفوفها... ما ضاعف تأثيرها في مجتمعات الدول العربية التي كانت على تماس مباشر معها، ولا سيما في الأردن وسوريا ولبنان.

«وكان من شأن ذلك أن فتح الآفاق لانضواء العديد من اعضاء وكادرات الاحزاب الراديكالية العربية في صفوف المنظمات الفلسطينية المسلحة». (١٠)

وإذ أصبحت تجليات الاحتلال واقعية على الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، على شكل استيطان ومصادرة أراضي ودمج اقتصادي وإجراءات عقابية وردعية، فإن المقاومة كانت الرد الطبيعي والاستجابة التلقائية من قبل الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات على تلك التجليات الاحتلالية. وبينما استقطبت منظمات الكفاح المسلح أبناء المخيمات وأبناء الفلاحين من القرى الفلسطينية في الضفة والقطاع، لعبت الشرائح الاجتماعية المدينية الأكثر تطوراً في مجتمع الضفة والقطاع، دوراً بارزاً في تفعيل الشارع

الفلسطيني سياسيا من جهة، ونسج علاقات سياسية وتنظيمية جديدة مع منظمات الكفاح المسلح، من خلال انخراط الكثيرين من قادة وكوادر الأحزاب السياسية المحظورة آنفة الذكر في صفوف تلك المنظمات. «فقد وجدت هذه التطورات السياسية-الاجتماعية في الداخل وفي الشتات تعبيراتها مجتمعة في ائتلاف جميع القوى والشخصيات والأحزاب والمنظمات الفلسطينية في منظمة التحرير التي اتخذت شكلاً جديداً بعد انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني في القاهرة في نهاية عام ١٩٦٨» (١١).

ثم إن حضور منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي عريض يلتقي فيه الفلسطينيون على مختلف مشاربهم الفكرية والسياسية، للتعبير عن قضيتهم في الساحتين الإقليمية والدولية، إلى جانب تداعيات حرب تشرين عام ١٩٧٣ على المجتمع الإسرائيلي وعلى المنطقة برمتها، وتأثيراتها المباشرة على واقع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى حركته السياسية وانفعاله بالمحيط في الفترة التي أعقبت حرب تشرين، كل ذلك أثمر ولادة «الجبهة الوطنية» التي تشكلت من بعض القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية على اثر قرار أصدره المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة عام١٩٧٤، وكانت «لجنة التوجيه الوطني» الذارع المباشرة لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي وبفضلها، راح الشارع الفلسطيني في الضفة والقطاع يشارك في النشاطات المناهضة للاحتلال ويعبر عن نفسه على شكل مظاهرات ذات طابع جماهيري في شوارع المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية. وتحوّل هذا الشكل من النضال السياسي السلمي ليصبح السمة الأبرز في حركة الشارع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في المراحل اللاحقة.

وقد عزز اعتراف قمة الرباط بمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٤، كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، ومن بعده اعتراف الأمم المتحدة، الاتجاه الوطني الذي تبلور في إطار «لجنة التوجيه الوطني» التي أصبحت تشكل الذارع المباشر لمنظمة التحرير في الداخل؛ وجاء فوز قائمة لجنة التوجيه الوطني في الانتخابات البلدية التي أجريت في جميع مدن الضفة والقطاع عام ١٩٧٦، ليعزز العلاقة الوطيدة للتطورات السياسية بين الخارج والداخل» (١٢).

وقد ردت سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي بعنف على انتخاب الرموز والشخصيات الوطنية، بسلسلة من إجراءات القمع والطرد والعزل ومنع التجول، وذهبت أجهزة الأمن الإسرائيلية أبعد من ذلك عندما قررت تصفية معظم رموز وشخصيات «لجنة التوجيه الوطني» فقتلت رئيس بلدية البيرة، وجرحت رئيسي بلديتي رام اللّه ونابلس، وطردت رئيس بلدية الخليل، الأمر الذي أحدث أول شكل من أشكال الاحتجاج الجماهيري الواسع، أو تلك الأشكال البدائية للعمل الانتفاضي (التي سوف تتطور في ما بعد لتعم المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية كافة). مقابل ذلك، فان التحول التاريخي في الحلبة السياسية والحزبية الإسرائيلية، بعد تسلّم الليكود السلطة في إسرائيل عام ١٩٧٧ لأول مرة، أحدث تغييرات كبيرة في شكل التعاطي وأداء أجهزة الاحتلال في المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من قبل حكومة «بيغن»، «حين سارعت إلى إقامة الإدارة المدنية بدلاً من نظام الحكم العسكري، وحلّت المجالس البلدية في مختلف مدن الضفة الغربية، وعينت لكل بلدية مسؤولاً من قبل الإدارة المدنية، وراحت

أجهزة الأمن الإسرائيلية تبحث عن أشكال جديدة يمكن أن تحل محل الأشكال الوطنية الفلسطينية التي تبلورت في الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفية التطورات السياسية - الاجتماعية في الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٦٧ و١٩٨٠ (١٣)».

ويمكن اعتبار «روابط القرى» أحد هذه الأشكال التي حاولت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إنشاءها. وتقوم فكرة هذه الروابط «على أساس دراسة أعدها دافيد كيمحي، منسق الحكومة الإسرائيلية في المناطق، للبنية الاجتماعية - الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وعلى بعض الأفكار التي وضعت بهذا الخصوص في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين» (١٤).

من جهة أخرى، شهدت مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية في تلك الفترة، بروز العديد من الأشكال السياسية ذات الأبعاد الاجتماعية التي بدأت تفرض نفسها على الشارع السياسي في الضفة والقطاع، وكانت اللجان النقابية والطلابية والتعليمية والعمالية الأشكال الأشد تأثيراً في واقع الحياة السياسية الفلسطينية على صعيد مواجهة الاحتلال وممارسات المستوطنين الذين باتوا الأداة التي تستخدمها أجهزة أمن الاحتلال والجيش في مضايقة أهالي القرى الفلسطينية (١٥) .

إن زيارة الرئيس المصري السابق «أنور السادات» للقدس الغربية وإلقاؤه خطاباً من على منبر الكنيست الإسرائيلي، والتوقيع على اتفاق - كامب ديفيد، تركت كلها تداعيات ومفاعيل كبيرة الأهمية على واقع الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع. ففي حين «سارعت معظم قطاعات الشعب الفلسطيني للتضامن مع منظمة التحرير الفلسطينية حيال اتفاق - كامب

ديفيد، شرعت سلطات الاحتلال، ولا سيما الإدارة المدنية الإسرائيلية في الضفة والقطاع إلى دفع «روابط القرى» وتعزيزها من أجل توسيع ما أسمته معسكر السلام الفلسطيني في المناطق (١٦)».

ومع اشتداد حمأة الجدل الإسرائيلي الداخلي في الحلبة السياسية حول مكانة المناطق القانونية والسياسية في تلك الفترة، ازدادت وتائر الاستيطان بشكل لم يسبق له مثيل طوال السنوات العشر التي مرت على وجود الاحتلال، فيما طالبت جهات نافذة في اليمين الإسرائيلي ضم الضفة والقطاع إلى السيادة الإسرائيلية وتطبيق القانون الإسرائيلي، وبرزت جماعات استيطانية يهودية قومية متطرفة في مختلف مناطق الضفة والقطاع، لتلعب دوراً كبيراً في بث الرعب في قلوب المواطنين الفلسطينيين وخصوصاً أبناء القرى، كجماعة «رابي كهانا» وجماعة «غوش إيمونيم» وغيرها من الجماعات الاستيطانية اليهودية المتطرفة.

وقد أضافت حكومة الليكود سلسلة من التشريعات القانونية الجديدة للتعاطي السياسي - الإداري - القانوني مع الضفة والقطاع تحت بند التعديلات لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨، ٧٤ تشريعاً تطال الجوانب السياسية و الاجتماعية و الإدارية في الضفة و القطاع، تضمنت ٦٠٠ بنداً أضيفت إلى الأوامر العسكرية الصادرة عام ١٩٦٧ (١٧) ، وُسّعت بموجبها صلاحيات الإدارة المدنية الإسرائيلية وحدودها البلدية،وقلصت مقابل ذلك صلاحيات البلديات الفلسطينية وحجّمت حدودها ونصت كذلك على تشكيل أربعة مجالس محلية يهودية استيطانية في الضفة الغربية هي (جيفعات زئيف، عمانوئيل، ألفي منشي، وكوخاب يائير) ثم وسّعتها بعد ذلك إلى عشرة

مجالس محلية بعد أن تم توسيع التقسيم المنفصل المتعلق بالضفة والقطاع و كذلك المتعلق بالمستوطنات اليهودية، وهو تقسيم كرس الخطط الاستيطانية الثلاث التي نفذتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال الضفة والقطاع. و صدر بعد ذلك أمران عسكريان (آذار ١٩٧٩، وآذار ١٩٨١) ينصان على أن قائد القوات العسكرية في المنطقة هو المخوّل بأن يقرر الخطوط الرئيسة لإدارة المجالس المحلية الإقليمية للمستوطنين الإسرائيليين، فيما طبّقت القوانين البلدية الإسرائيلية في الضفة الغربية، إنما على المجالس البلدية للمستوطنات فقط، متخفية تحت شعار تشريعات ثانوية للحكم العسكري، وموقعه من قبل «موظف مسؤول». والسياسات الإسرائيلية التي فرضت على الضفة والقطاع، إلى جانب الممارسات الإسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ - ١٩٨٢، أظهرت بما لا يقبل مجالا للشك ان عملية الدمج الاقتصادي والنفي السياسي تجاوزت نقطة اللاعودة (١٨)» .

وتميزت الفترة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ (عام اجتياح لبنان، وخروج منظمة التحرير منه واندلاع الانتفاضة الأولى) بتطورات كان لها كبير الأثر على واقع الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية، أبرزها المواجهات الحادة والمتواصلة بين معظم قطاعات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع و سلطات الاحتلال ومؤسساتها، ودخول عنصر جديد على هذه المواجهات وهو «المنظمات» المسلحة «الاستيطانية» المدعومة من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية (١٩) .

والحقائق القابلة للقياس قدمت صورة واضحة عن شدة الصراع بين المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع و مؤسسات الاحتلال . فبين نيسان

١٩٧٨ ونيسان ١٩٨٧ (و هو العام الذي اندلعت فيه الانتفاضة الأولى) حدثت (٣١٥٠) مظاهرة في مختلف مدن الضفة والقطاع، منها (١٨٧٠) حالة إلقاء حجارة، و (٦٠٠) حالة إقامة حواجز على الطرق، و (٦٦٥) حالة رفع علم فلسطيني وتوزيع منشورات، و (٦٥) حالة إطلاق نار من أسلحة نارية ومتفجرات وطعن بالمدى، و (١٥٠) حالة إلقاء قنابل محرقة، و (٦)، حالات إعدام عملاء. وأبرز استقصاء لمواقف الفلسطينيين في الضفة والقطاع دليلا آخر على أن الصراع ملازم لطبيعة الواقع، إذ أن وجود الاحتلال بجميع أجهزته،أنتج مقاومة شعبية وسمت واقع الشعب الفلسطيني في تلك الفترة، وقد أجرى هذا الاستقصاء فريق من جامعة النجاح بتمويل من صحيفة «الفجر» الصادرة في القدس الشرقية، ومؤسسة «لونغ إيلاند» في الولايات المتحدة، وشركة الإذاعة الأوسترالية . ومن بين أكثر النتائج إثارة للدهشة كانت «أن نسبة ٩٣,٥٪ من المشاركين في الاستطلاع يعتقدون أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ويعتقد نحو ٨٧٪ من المشاركين إن جميع أعمال العنف لها ما يسوّغها من أجل متابعة القضية الفلسطينية (٢١)» .

ان خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد اجتياح عام ١٩٨٢وما نتج عنه من آثار مباشرة، أدى إلى ضعفها سياسيا وانحسار نفوذها على المستوى الإقليمي. مقابل ذلك، فإنّ النكوص السريع لقوات الاحتلال من مناطق لبنانية احتلتها خلال اجتياح عام ١٩٨٢، تحت وطأة المقاومة الوطنية اللبنانية والصمود السوري، ثم تمركز هذه القوات في شريط أمني صغير في الجنوب، أدّى إلى جدل سياسي حامي الوطيس داخل

الحلبة السياسية الإسرائيلية، حول كون الحرب المذكورة هي حرب «خيار أو لا خيار» . والخلافات العميقة التي تأتت عن ذلك لتطال، المجتمع الإسرائيلي برمته، وكذلك الركود الاقتصادي العميق، وجدا تعبيراتهما المباشرة على الانتخابات الإسرائيلية التي تمخضت عنها حكومة «الرأسين» أو ما أصطلح عليه «شراكة الحزبين الكبيرين» . فقد طرح ممثلو الليكود داخل الحكومة الجديدة «مسألة التقاسم الوظيفي» أو مسألة الترتيبات المؤقتة، بين الإسرائيليين والأردنيين في الضفة الغربية، في حين رأى حزب العمل وشمعون بيرس (وزير خارجية الحكومة ذات الرأسين) «إنه يجب أن ينظر إلى الدور الأردني – الإسرائيلي المشترك في عملية السلام باعتباره أرضية تستند إليها عملية السلام، لكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره هو ما أطلق عليه بيرس «الفرصة الأخيرة» للسلام، و الذي تزامن مع ازدياد حدة الصراع في الضفة والقطاع، حتّى باتت حقائقه غير منسجمة مع مفاهيم السياسيين الإسرائيليين (٢٢)» .

و ظل الهاجس الأول «لإسرائيل» وحكومة بيغن الائتلافية هو مصادرة اكبر مساحات ممكنة من أراضي الضفة والقطاع، و توطين اكبر عدد من المستوطنين عليها، بحيث يصبح خيار الانسحاب منها مستحيلا و ذلك «على اعتبار أن الاتفاق على الحكم الذاتي مع مصر قد حوَّل طبيعة النقاش حول مستقبل الضفة والقطاع، من شأن ملزم للانسحاب الإسرائيلي، إلى صيغة مقصودة الإبهام، تنص على فرض الحكم الذاتي للفلسطينيين في ظل الإدارة العسكرية الإسرائيلية (٢٣)» . وفي حين بادر بيغن إلى إطلاق الاسم «التوراتي» على الضفة الغربية و هو «يهودا و الشومرون»، اكتفى شريكه في

السلطة باستخدام تعبير «المناطق المدارة» . و مع الأيام أصبح مصطلح «يهودا والشومرون» دارجاً في الفكر السياسي الإسرائيلي و لا يزال. و قد سارعت حكومة الليكود إلى تعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية من خلال استصدار المزيد من القوانين والتشريعات التي تنص على استملاك الأراضي والشقق السكنية من قبل المستوطنين في الضفة الغربية، ورصد الميزانيات الكبيرة لهذا الغرض.«إذ استمر بناء المستوطنات في تلك الفترة بمعدل اثنتي عشرة إلى خمس عشرة مستوطنة جديدة في السنة، إلى جانب أن جوهر ميزانيات الاستيطان السنوية البالغ ٣٠٠ مليون دولار، صار يخصص لتوسيع المستوطنات اليهودية القائمة، ومع حلول عام ١٩٨٥ وحتى ١٩٨٩ صارت إسرائيل تسيطر مباشرة على نسبة ٣٠ - ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية، وما يقارب من ثلث أراضي قطاع غزة، إذ بلغت أعداد المستوطنين نحو ١٥٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة والقطاع، ما عدا المستوطنين الذين يتواجدون في محيط القدس الشرقية وفي داخلها. هذه الموجة الإستيطانية شابهت تلك التي نفذت في مناطق الضفة بعد حرب حزيران، وبعد الإعلان عن ضم القدس رسميا (٢٤)» عندما تابعت حكومة الليكود سياسة التضييق على جميع المؤسسات والنقابات والجامعات والجمعيات الخيرية والمهنية، وكان رموز لجنة التوجيه الوطني، ورؤساء البلديات أول المستهدفين من جملة القرارات والأوامر العسكرية التي أصدرتها حكومة بيغن منذ توليها السلطة لأول مرة في إسرائيل، إذ أطلقت يد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية وقطاع غزة، وسمحت لهم بحمل السلاح ولا سيما منهم جماعة «غوش إيمونيم» . وتزامن

ذلك مع شن المسؤولين الإسرائيليين حملة تحريضية ضد الجامعات الفلسطينية وخصوصاً جامعة «بير زيت» لدورها في تنامي الروح الوطنية والنضالية في صفوف الطلبة الجامعيين.

ثم خطت حكومة بغين خطوة أخرى في تنفيذ سياساتها القمعية الجديدة بأن أصدرت أمراً، بعد قرار حل البلديات والمجالس البلدية الفلسطينية، يقضي باغلاق الجامعات والصحف الفلسطينية وجميع المؤسسات والجمعيات والنقابات. و عبّر شارون وزير البنى التحتية في «حكومة الرأسين» عن هذه السياسة بقوله: «لا حل سياسياً يقبل التنفيذ الواقعي، ما دامت المنظمات الإرهابية تسيطر على الأراضي المحتلة، ولا فرصة أمام الخيار الأردني ولا للحل الوسط الإقليمي الذي دعا إليه حزب العمل شريك الليكود في الحكومة... نحن الآن مشغولون باستئصال سيطرة قيادة «م.ت.ف» الإرهابية على الشارع العربي من أجل إتاحة الفرصة أمام انتخابات حرة لاحقا، إذ لم تجر انتخابات ديموقراطية في يهودا والشومرون بعد (٢٥)».

٣- الانتفاضة الأولى: أشكال سياسية جديدة

كان في مقدمة الأهداف الإسرائيلية من وراء غزو لبنان عام ١٩٨٢، القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، كونها تشكل من وجهة نظر جميع السياسيين الإسرائيليين ، تهديداً لسيطرة اليهود الدائمة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي ذروة الثقة بالنفس، بعيد الشروع في الغزو الإسرائيلي للبنان، أكد الجنرال رفائيل إيتان رئيس الأركان الإسرائيلي

العلاقة بين الأمرين إذ قال:« بات وجودنا في بيروت جزءاً من التنازع في شأن أرض إسرائيل (٢٦)» . لكن هذه الثقة الإسرائيلية سرعان ما تبددت بعد عام واحد عندما أتضح أن خريطة الشرق الأوسط لا تزال في طور التشكّل، بعد أن عجزت إسرائيل عن تحقيق كامل أهدافها بإخضاع الشعب اللبناني، وأخفقت في أن تملي سياساتها على سوريا، مثلما فشلت في إنهاء مقاومة الشعب الفلسطيني لوجود إسرائيل الدائم بين النهر والبحر، وأتضح عجز شارون عن السيطرة على الروزنامة الديبلوماسية - بالأمر الواقع العسكري - بعدما أفرغت بيروت من مقاتلي م.ت.ف. ففي الأول من أيلول ١٩٨٢، أكدت حكومة بيغن أن أي حل لن يتجاوز إتفاق كامب - ديفيد الذي ينص شقه الفلسطيني على إقامة «كيان فلسطيني ذي حكم ذاتي كامل» بعد أن تبنت القمة العربية في الرباط مشروع «فاس» والذي نص على مبادرة عربية للسلام «تؤكد على حق الفلسطينيين في ممارسة حقوقهم الوطنية الثابتة بزعامة م.ت.ف، وفي إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس العربية (٢٧)» .

وتفنيداً لتوقعات شارون، رأى الفلسطينيون في تزايد خسائر الجيش الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وانسحابه مرغما إلى جيب صغير هناك، بعض الأمل بأنهم قد ينجحون في رفع كلفة احتلال إسرائيل للضفة والقطاع إلى حد يجعل الاحتلال غير قابل للاستمرار . «وكان ما عزز استنتاج فلسطينيي الداخل إنه لا بد لهم من القبض على مستقبلهم بأيديهم بعدما شهدت الساحة الفلسطينية المزيد من الخلافات الحادة والعميقة في المرحلة التي أعقبت الخروج من لبنان، فيما شكلت المظاهرات الضخمة التي خرج

الإسرائيليون بها إلى ساحة تل أبيب الكبرى احتجاجا على مجازر صبرا وشاتيلا، هزيمة أخرى غير متوقعة لشارون مهندس المغامرة اللبنانية، ولمناحيم بيغن قائدها وضحيتها السياسية (٢٨)» .

في الثامن من كانون الأول عام١٩٨٧صدمت شاحنة إسرائيلية أربعة مواطنين فلسطينيين من مخيم جباليا، الأمر الذي أدى إلى مقتلهم، و اعتبرت هذه الحادثة بمثابة الشرارة الأولى التي أشعلت الانتفاضة . فقد أعقبت الحادث مظاهرات صاخبة واضطرابات شملت جميع مدن وقرى ومخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة.

واستدعى رئيس الإدارة المحلية على اثر ذلك رؤساء البلديات والمخاتير الذين تم تعيينهم بعد أن حلت المجالس البلدية المنتخبة، وطلب منهم وضع حد لأعمال العنف، غير أن مثل هذه الوسائل التقليدية المعهودة في كبح الاضطرابات، باتت بلا جدوى «أي أن هذه الشرائح الاجتماعية من الأعيان والمخاتير التي حاولت الإدارة المدنية الإسرائيلية الاعتماد عليها لضمان خضوع الفلسطينيين في المدن والقرى والمخيمات، فقدت قدرتها على فرض هيمنتها أو احترامها على جيل جديد ولد في ظل الاحتلال، ونشأ جيل جديد من قادة شبان مثقفين مناضلين ومصممين على فرض تغيير في الواقع الراهن (٢٩)» .

وقد خف رابين وزير الدفاع إلى إعلان سياسة «القبضة الحديدية» لإخماد المظاهرات التي عمت مدن الضفة والقطاع، وكانت أول خطوة قام بها اعتقال أكثر من ١٥٠ فلسطينياً في ليلة واحدة خلال عملية مداهمة واسعة لمخيم البريج، فيما نقلت «يديعوت أحرنوت» على لسان رابين بأن

الهدوء سوف يعود إلى المناطق إذا اعتُقل الآلاف وأُبعد المئات إلى الخارج.

وفي غضون أسبوعين من اندلاع الانتفاضة اختار إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي وشريك رابين في «حكومة الرأسين»، اعتماد الحل العسكري للانتفاضة، و أعرب عن دعمه لكل ما يتخذه رابين من تدابير سياسية حتى (تكسير العظام) وإجراءات الإبعاد والاعتقال وتكريس سياسة «القبضة الحديدية». هذا التحالف بين زعيم الليكود و الشخصية الأقوى في حزب العمل كان يستند إلى فهم مشترك، كما كان يعبر عن الإجماع الإسرائيلي على تأييد الإجراءات القاسية ضد الانتفاضة الفلسطينية. والحق إن الرد العنيف على الانتفاضة الفلسطينية كان يصدر عن معظم المسؤولين الإسرائيليين على خلفية أيديولوجية إذ كانو يعتقدون ان التهديد الذي طرحته الانتفاضة يطال ما هو أكبر من مجرد مستقبل الأراضي المحتلة، ويشكل خطراً داهماً على السيادة اليهودية في فلسطين، والمشكلة، كما بيّنها رئيس الحكومة شامير، «ليست نزاعا في شأن الأراضي يمكن حله بالتنازلات عن بعض الأراضي، أو بحل سياسي ينزل من السماء.. المشكلة أن ثمة تهديد عربي دائم يتجدد بين الفينة والأخرى للوجود اليهودي في أرض إسرائيل كلها، و يجب أن نواجه هذا التهديد ونتغلب عليه.. وما من حل غير ذلك (٣٠)» .

وقد عبرت الانتفاضة عن غضب الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وشعورهم بالإحباط من أوضاعهم الاقتصادية وعن فقدانهم الإيمان بقدرة الديبلوماسية على انتزاع حريتهم أو حتى لفت الأنظار إلى مطالبهم، حتى أن قضيتهم تم تجاهلها لأول مرة في مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في عمان

والتي ناقشت الحرب العراقية - الإيرانية. غير أن الانتفاضة كانت أولا وقبل كل شيء تعبيراً عن أمل فلسطينيي (الداخل) بأن تكون قدرتهم الخاصة جديرة بتحقيق تغيير في الواقع القائم . ومع أن قيادة الانتفاضة أعلنت منذ اندلاعها ولاءها التام لمنظمة التحرير، فقد شكلت تحدياً للمنظمة، إذ لم يسبق لفلسطينيي الأراضي المحتلة أن أمسكوا بمستقبلهم في أيديهم بقوة كما فعلوا منذ كانون الأول ١٩٨٧. لقد مثلت الانتفاضة بلوغ الجيل الذي ولد في ظل الاحتلال سن الرشد السياسي، ومعارضته للوضع الراهن على الأرض وفي الساحة الديبلوماسية. وكانت «ضربات جنرالات الحجارة على حد وصف عرفات، أهم إنجازات يقدمها فلسطينيو الداخل، وهم ينتظرون بفارغ الصبر إقدام المنظمة على استغلال المبادرة التي وفرتها الانتفاضة لتحقيق إنجاز سياسي ملموس (٣١)».

وفي الرابع من كانون الثاني ١٩٨٧ ظهرت في طول الضفة وعرضها منشورات تعلن إنشاء القيادة الموحدة للانتفاضة «التي تشمل ممثلين عن جميع فصائل العمل». وخلافا للجنة التوجيه الوطني التي حصرت نشاطها في مقاومة مشروع الحكم الذاتي، فإن القيادة الوطنية الموحدة، اتخذت أولا، مبدأ العمل السري، وشغل أعضاؤها أنفسهم بتنظيم الانتفاضة وتوسيع نطاقها وتحويل جميع المظاهر العفوية فيها إلى أشكال منظمة، ومع تطوير أشكال جديدة على مستوى اللجان والقيادات الميدانية والاحتجاجات (٣٢)».

كيف حققوا مثل هذا الإنجاز الذي لم يتحقق مثله خلال عقدين من الاحتلال؟ تساءل رئيس جهاز الشَباك... معلناً عدم قدرة جهازه على تقدير حجم الانتفاضة بسب اعتماد القيادة الفلسطينية الموحدة على قمة تراتبية

تنظيمية غير مكشوفة وشبكات سرية تنبض بالحياة وتلقى دعماً منقطع النظير من شرائح الشعب كافة، ومع الزمن صارت قادرة على تطوير استراتيجية للعصيان المدني واسع النطاق. وكان الانضباط الداخلي الصارم للانتفاضة بادياً للعيان من خلال قدرة القيادة على فرض قراراتها بكل بساطة، ومن دون استخدام الأسلحة النارية ضد قوات الجيش الاسرائيلي، وذلك بتوجيه طاقات الجماهير الفلسطينية إلى التظاهرات الواسعة والمقاومة المدنية غير العنفية.

وتمكنت قيادة الانتفاضة بفضل التنظيم والانضباط من استغلال البنى والمؤسسات الفلسطينية القائمة، ومن ذلك، أن حركة الشبيبة (وهي تنتمي إلى حركة فتح ولها قاعدة عريضة في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع) مدّت الانتفاضة بموجات من الشبيبة المنظمة، فيما لعبت المنظمات والهيئات والنقابات الأهلية الأخرى دورا لا يقل عنها في هذا المجال.

وكانت قيادة الانتفاضة، تنشر التوجيهات عبر رسائل أسبوعية أو مرة كل أسبوعين وتوزعها بشكل سري، مشتملة على تعليمات للشارع الفلسطيني، فتحدد أيام الإضراب وأيام التظاهرات مع توجيهات خاصة لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني، من أصحاب المتاجر والمهن والطلاب والعمال وما إلى ذلك. ثم خطت قيادة الانتفاضة خطوة كبيرة عندما «شكلت قوات ضاربة من مناضلين شبان، مثلت البنية التنظيمية العملانية للانتفاضة، و كانت أهدافها مهاجمة مؤسستي الاحتلال وهما الجيش والإدارة المدنية. وفي قاعدة التنظيم الهرمي للقوات الضاربة كانت تنشر الخلايا المسماة بأسماء

شهداء الانتفاضة، كما كان لكل خلية قيادة خاصة بها بحيث استعصى على جهاز الشباك أو الأمن الداخلي الإسرائيلي اختراقها، وعلى العملاء معرفتها (٣٣)». وفي الوقت نفسه شكلت القوى الضاربة نواة اللجان الشعبية التي برزت على السطح في آذار ١٩٨٨.

وكان تشكيل اللجان الشعبية الذي حمله (النداء رقم ٢٥) للانتفاضة يدل على توسيع بيكار المجابهة وتقديم إطار مناسب للمجتمع الفلسطيني بأكمله، من أجل دعم الاكتفاء الذاتي والانتفاضة. ولم يحل ربيع عام ١٩٨٨ حتى كانت هذه اللجان تنتشر كالفطر في جميع مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، وتشمل مختلف القطاعات الاجتماعية والزراعية والصناعية والتجارية والأمنية والتعليمية. ولم تكن التظاهرات والإضرابات التي تعلنها القيادة الوطنية الموحدة وتنفذها اللجان الشعبية وتطبقها القوات الضاربة، في نظر الفلسطينيين سوى إحدى الوسائل لإنهاء الاحتلال. فقد أشار النداء رقم (٢) للانتفاضة الصادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٨ بأن الانتفاضة باعتبارها أداة لتحقيق الاستقلال الوطني التام، لها اهداف أخرى مثل إلغاء سياسة «القبضة الحديدية» وإلغاء قانون الطوارئ البريطاني ووقف عمليات الإبعاد وسحب الجيش من المدن وحل المجالس البلدية المعينة من قبل إسرائيل وإجراء انتخابات ديموقراطية وإطلاق سراح المعتقلين ووقف مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات (٣٤)».

لم تؤتِ سياسة رابين في «تكسير العظام» الثمار المرجوة منها، على الرغم من ضراوتها التي حملت لجنة أميركية لتقصي الحقائق على أن تشير في تقريرها إلى أن «الجنود ورجال الأمن الإسرائيليين في الضفة الغربية

وقطاع غزة مصابون بحمى العنف على نطاق واسع، ما يطرح أكثر المشاكل الأخلاقية والقانونية حدّة (٣٥)» .

وكان من أهم إنجازات الانتفاضة تدمير الفلسطينيين للعديد من شبكات المتعاونين مع أجهزة الأمن الإسرائيلية. وجاء مقتل أحد أكبر المتعاونين مع الشّباك في قرية قباطية قرب جنين ليلقي الضوء على عجز إسرائيل عن حماية من لم يخضعوا للضغط الشعبي ويعودوا عن أفعالهم الماضية. وبحلول آب من عام ١٩٨٨ ازدادت مخاوف رابين من تحول الانتفاضة من مرحلة التكون إلى مرحلة النشاط، فأمر جيشه وأجهزة أمنه بتركيز النشاط على كبح جماح اللجان الشعبية المحلية، وذلك عندما نجح الفلسطينيون (إلى حد كبير) في رفض المؤسسات الإسرائيلية، واظهروا فعالية في تحدي سلطاتها ، لكنهم مع ذلك كله لم يتمكنوا من الانتقال إلى المرحلة التالية من مراحل العصيان، وهي مقاطعة جميع مؤسسات الاحتلال مقاطعة تامة.

و في أوج توهج الانتفاضة جاء الإعلان الأردني عن فك الارتباط مع الضفة الغربية في ٣١ تموز ١٩٨٨مفاجئاً لأوساط فلسطينية كثيرة، إذ فاقم الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية سوءاً، لكنه فتح الطريق من وجهة نظر قيادة الانتفاضة أمام تكريس دور منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع.

و أظهرت «القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة قدرة على فرض التنازلات على الإسرائيليين. لكن جدول المنشورات الذي يصدر عنها أظهر أيضا التطلع إلى الخارج أي نحو منظمة التحرير والعالم العربي والأمم المتحدة

والدول العظمى للحصول على الدعم الديبلوماسي الملموس (٣٦)». و برزت الدلائل على أهمية دور الديبلوماسية بصورة أوضح في بداية عام ١٩٨٩، عندما خاطبت القيادة الوطنية الموحدة الأمم المتحدة بعدد من المنشورات، ولا سيما منها النداء رقم (٢٥) الصادر في ٢٧ شباط ١٩٨٩، والذي طالب الأمم المتحدة بسرعة التدخل لوقف اختراقات إسرائيل للقوانين الدولية، إلى النداء رقم (٢٦) الذي طالبها بتولي الإشراف الدولي على الأراضي المحتلة إلى أن تنسحب إسرائيل منها وينعقد المؤتمر الدولي ، و اهتمام القيادة المتزايد بالعمل الديبلوماسي في السنة الأخيرة من تلك الانتفاضة أوحى بأن فلسطينيي الداخل قد بلغوا غاية قدرتهم الذاتية على تحدي الاحتلال الإسرائيلي «وهي غاية قصرت عن تحقيق إعادة النظر الجذرية التي أدرك الفلسطينيون أنفسهم أن عليهم إحداثها في إسرائيل قبل تحقيق أي تحسين في أحوالهم. ومع حلول عام ١٩٨٩ بات الفلسطينيون في الضفة والقطاع يعتمدون على منظمة التحرير الفلسطينية لتحويل تضحياتهم المتواصلة إلى إنجازات سياسية لا سيما وان المأزق الإسرائيلي الكبير الذي سببته الانتفاضة دفع رابين الى القول بأن معجزة فقط يمكن أن تنفذ إسرائيل من الانتفاضة (٣٧)».

٤- انقلاب الصورة : تحولات كبيرة ونتائج عكسية

حملت التحولات الكبرى التي شهدها العالم والمنطقة، سواء على صعيد حرب الخليج الأولى ونتائجها (الكارثيه) أو انهيار الاتحاد السوفياتي، تأثيرات ملموسة على واقع المنطقة و على واقع القضية

الفلسطينية وعلى الانتفاضة ذاتها . وكان الخلل الكبير الحاصل في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، قد وجد تعبيراً مباشراً له خلال انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذي حمل «حلاً أميركياً للقضية الفلسطينية ينسجم مع الرؤية الأميركية لإعادة صوغ المنطقة مجدداً، وإحداث شرق أوسط جديد في إطار الاستراتيجية الكونية الأميركية (٣٨)». ولم يكن الحل المذكور يبتعد كثيراً عن الرؤية الإسرائيلية (ولا سيما اليمينية) عندما اعتبر بوش الأب أن الضفة الغربية وقطاع غزة مناطق متنازع عليها وليست محتلة، في حين أبلغ شامير رئيس وزراء إسرائيل المؤتمر بأن «إسرائيل بلد صغير ولا تستطيع أن تتنازل عن المناطق التي بحوزتها، و إن هناك الكثير من المناطق لدى العرب يستطيعون استيعاب الفلسطينيين فيها»، هذا فيما تنازل العرب والفلسطينيون و وافقوا على الطلب الأميركي - الإسرائيلي بعدم إنشاء و فد فلسطيني مستقل، على أن يكون هناك وفد من الضفة والقطاع من ضمن الوفد الأردني للمفاوضات.

و سارعت حكومة الليكود قبل أن تغادر الحلبة السياسية إلى فرض المزيد من الحقائق الجديدة على الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع، على شكل «تسمين» المستوطنات القائمة، وبناء أخرى جديدة، وشق المزيد من الطرق الالتفافية، والإمعان في تمزيق الكتل السكانية الفلسطينية وتقطيع أوصالها وعزلها عن بعضها البعض، بحيث يستحيل تنفيذ أي تسوية إقليمية في المناطق من جهة، بينما تعطى إسرائيل من جهة أخرى الوقت الكافي (أكثر من ثلاثين عاماً حسب إسحاق شامير) للمفاوضات مع العرب.

وبين مماطلة الليكود في المسارات التفاوضية التي حددها مؤتمر مدريد،

ومجيء حزب العمل بزعامة الثنائي رابين - بيرس، جاء اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو مفاجئاً للعالم وللفلسطينيين قبل غيرهم، في حين اعتبره رابين «تلك المعجزة التي طال انتظارها كثمرة للتحولات الدولية المذكورة ولوجود قابليه فلسطينية للاستجابة لها، وهو محرك أيضا لتحولات جديدة ليس فقط على صعيد البنى التي قامت على أساسه، بل كنتائج لها (٣٨)».

و قد أنهى اتفاق أوسلو مرحلة من النضال الوطني بكاملها، وبشكل خاص (الانتفاضة الأولى)، ودشّن مرحلة جديدة برموزها وخطابها السياسي، ولكنه لم يكن تتويجاً للمرحلة السابقة، وإنما كان نقطة فارقة بين مرحلتين. ولعل الأزمة العويصة التي لازمت الوضع الفلسطيني ما يشكل كملة السر لذلك. ذلك ان «البرنامج الذي أنتجته الحركة الوطنية الفلسطينية في تشكلها الثاني بعد إنطلاقة العمل المسلح الفلسطيني وقيام م.ت.ف، لم يتحقق، مما شكل منعطفاً حاداً أمام العمل الوطني الفلسطيني ومأزقاً يلازم السلطة الفلسطينية وبقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني (٣٩)». كما أن قيام السلطة الفلسطينية وما رافقه من تداعيات على الواقع الفلسطيني في الداخل والخارج قد عمق الأزمة التي باتت تسم الواقع الفلسطيني برمته. وفي حين رأت تيارات داخل منظمة التحرير الفلسطينية في اتفاقية أوسلو فرصة لتحقيق ما بات يطلق عليه «مشروع الدولة»، رأى رابين وبيرس اتفاق أوسلو على أنه «اتفاق أمني محض، يقوم فيه الفلسطينيون بحكم ذاتي إداري على المدن الفلسطينية التي سلمت لهم مقابل محاربة الإرهاب والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية (٤٠)».

والسنوات التي مرت منذ التوقيع على اتفاقية أوسلو وحتى اندلاع «انتفاضة الأقصى»، أي الإنتفاضة الثانية التي ما تزال مستمرّة، أكدت على أن معظم الحلول الإسرائيلية لقضية الشعب الفلسطيني قد انحصرت حول مسألة إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً إدارياً على مساحة لا تتجاوز ٥٢٪ من مساحة الضفة الغربية، وإسقاط أهم مواضيع الصراع أي القدس واللاجئين والحدود والمياه والسيادة، فيما اتخذت هذه الحلول «أسماء حركية» إسرائيلية بدءاً من خطوط باراك الحمر، مرورا بخريطة نتنياهو للمصالح الأمنية الاسرائيلية وانتهاء «بدولة شارون الصغيرة و المحشورة بين عدة جدران عازلة والمكونة من معزلين كبيرين لا يربطهما رابط (٤١)»، والتي حملتها خطته التي طرحها في مؤتمر هرتسيليا مؤخراً.

ونقلت السلطة الفلسطينية معها بعضاً من مؤسساتها الأساسية التي كانت في الخارج، ونقلت معها أيضاً جميع الأمراض التي اعتورتها طوال المرحلة الماضية، فيما عملت على إقامة المزيد من الأجهزة الأمنية (تجاوزت الثمانية عشر جهازاً) إلى جانب المؤسسات والوزارات الحكومية التي تساعدها في بسط سيطرتها السياسية، في وقت اقتربت فيه من الدخول في مواجهة عنيفة مع المنظمات المعارضة لاتفاق أوسلو على ضوء دخول التيار الإسلامي الجهادي على واقع الشعب الفلسطيني بقوة والتعبير عن نفسه بسلسلة من العمليات العسكرية التي أدت إلى سقوط «حزب العمل» ووصول الليكود إلى السلطة (بحسب بتعبير كثير من المحللين الإسرائيليين). وقد أدى حل واستيعاب الأشكال والأطر شبه السياسية والتنظيمية والمؤسسات النقابية والشعبية التي كانت قائمة، والتي تبلورت خلال الانتفاضة الأولى،

إلى نشوء فراغ شعبي راح يعبر عن نفسه بقوة خلال انتفاضة الأقصى . فإذا كانت اتفاقية أوسلو جاءت نتيجة لانتفاضة عام ١٩٨٧ من وجهة نظر شمعون بيرس، فإن الاتفاقية نفسها كانت سبباً لانتفاضة الأقصى التي سوف تعيد الصراع إلى جوهره.

٥- الواقع الاقتصادي منذ الاحتلال وحتى أوسلو

ارتكزت استراتيجية الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته على تعطيل الدورة الاقتصادية في الضفة والقطاع وإحداث خلل هيكلي وقطاعي في بناها الاقتصادية، لجعل انسلاخ الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي غير ممكن . وأول ما أحدثته تلك السياسات هو الخلل الدائم بين الدخل والإنتاج، وكذلك الخلل في سوق العمل، من خلال إضعاف قدرة التوظيف المحلي للاقتصاد الفلسطيني، والحرص على جعل هذا الاقتصاد مكشوفاً وعرضه للهزّات الخارجية. «فالتبعية الاقتصادية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، تختلف عن التبعية النمطية التي تبلور مفهومها بالاستعمار التقليدي وانسحبت نسبيا على غالبية الدول النامية. فقد استخدم الاحتلال الإسرائيلي، عدة أساليب أولها مصادرة الأراضي التي تمثل محور التفكير الصهيوني، ليس كعامل إنتاج فحسب، بل لتنفيذ الاحتلال المبرمج للوجود الفلسطيني المنتج (٤٢)» .

وبلغ مجموع ما سيطر عليه الاحتلال الإسرائيلي من أراضٍ منذ عام ١٩٧٦ وحتى أوسلو حوالي ٥٥ - ٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية، ونحو ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة، حيث استخدم الاستيطان لفرض الأمر الواقع،

وأحدث تغييراً في الموازين الديموغرافية . وقد أنفقت سلطات الاحتلال الصهيوني على الاستيطان طوال الفترة المذكورة حوالي ١٤ مليار دولار، وبلغ عدد المستوطنات التي أقامتها في الضفة ١٧٦ مستوطنة يسكنها نحو ٣١٧ ألف مستوطن، منهم ١٧ ألفاً في القدس الشرقية (بعد أن تم فصلها عن الضفة والقطاع وضمها للسيادة الإسرائيلية في مطلع عام ١٩٦٨) . وأتبع الاحتلال سياسة الفصل الاقتصادي بين كل من الضفة والقطاع بتفكيك الوحدات الاقتصادية لكل منهما، واستغل الطرق والنقاط الاستيطانية للسيطرة على المحاور الرئيسية في جميع الأرجاء . كذلك استخدم المياه أداة للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف قطاعاته الإنتاجية. وبحسب خبير مياه إسرائيلي «بلغت كميات المياه التي يضخها الاحتلال من مياه الضفة نحو٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، مع حرصه على منع الفلاحين الفلسطينين من استغلال المياه الجوفية أو السطحية عن طريق حفر الآبار الارتوازية» (٤٣) . وكانت القرارات العسكرية لمصادرة جميع مصادر المياه الفلسطينية قد صدرت منذ الأيام الأولى لاحتلال تحت قرار رقم (٩٢) الذي أحال جميع المسائل المتعلقة بالمياه إلى «ضابط مياه» مرتبط بالحكم العسكري، إلى جانب القرار رقم (١٥٨) لعام ١٩٦٨الذي يحظر على الفلسطينيين معرفة أي معلومات حول المصادر المائية و حول ملكية المياه.

و استخدم الاحتلال الإسرائيلي العمالة الفلسطينية لصالح اقتصاده، و للإضرار بالاقتصاد الفلسطيني وفرض التبعية عليه وإحداث خلل في هيكل سوق العمل الفلسطينية التي فقدت قدرتها الاستيعابية، الأمر الذي نتج عنه خلل هيكلي قطاعي، فزيادة في أجور العمال، زادت من كلفة الإنتاج،

ما أدى إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية وتراجع ثقلها في النشاط الاقتصادي، خصوصاً، مع ارتفاع أسعار السلع غير المستوردة . هذا إضافة إلى خسارة الاقتصاد الفلسطيني إسهامات العمالة الفلسطينية في ترتيب الناتج المحلي خصوصاً، لا سيّما ان سوق العمل الإسرائيلية قد استخدمت ثلث العمالة الفلسطينية . ويوضح الجدول التالي الآثار التراكمية (٤٤) لكل ذلك:

السنة	١٩٧٢	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
دخل العمال إلى إجمالي الناتج المحلي	٥٤,٤	٣٦,٣٢	٣٥,٨	٢٨,٩	٢٤,٩	٢٤,٩	١٣,١٣

ملامح الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال

يمكن رصد هذه الملامح كما يلي:

١- استند الاقتصاد الفلسطيني إلى قاعدة إنتاجية ضعيفة جعلته عرضة للصدمات الخارجية و ملزماً بالإعتماد على الاقتصاد الخارجي، وظهر ذلك جليا من خلال نسبة الناتج المحلي إلى الناتج القومي التي وصل متوسطها إلى ٧٤٪ بين ١٩٧٢-١٩٩٢. وكذلك الأمر، في الميزان التجاري، حيث لم تزد نسبة تغطيه الصادرات إلى الواردات أكثر من ١٨٪ سنة ١٩٩٣ (٤٥)، مع الأخذ بعين الاعتبار ان جزءاً كبيراً من الصادرات الفلسطينية كان نتاج علاقة

اقتصادية مغلقة بالاقتصاد الإسرائيلي، لأن عائد القيمة المضافة يكون لصالح الاقتصاد الإسرائيلي وليس لصالح الاقتصاد الفلسطيني.

٢- الانفصام بين العمل ورأس المال في النشاط الاقتصادي، حيث ينتج ما يقارب ثلث قوة العمل الفلسطيني فائضاً لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، إضافة إلى ما يقارب النسبة ذاتها ممن يعملون في الخارج، ما أفقد الاقتصاد الفلسطيني قوى إنتاجية كبيرة، وأضعف الطلب الكلي وألحق الضرر بالدورة الاقتصادية بسبب التسرب الكبير من دورة الإنفاق (٤٦)» .

٣- تشوه هيكلي شبه كلي ناتج عن عدم ربط الدخل بالإنتاج، عبّر عن وجوده بالدخولات الاقتصادية المضطربة.

٤- التذبذب الحاد في نمو الاقتصاد الفلسطيني الذي «وصل إلى ما يقارب نسبة ٨, ١٩٪ بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٨٥ وتراجع إلى ما دون ١١٪ ما بين سنوات ١٩٨٨ - ١٩٩٠ (٤٧)» .

٥- تجزئة السوق الفلسطينية جغرافيا وفرض مجمل السياسات الاقتصادية الإسرائيلية عليها، وشل التبادل التجاري الداخلي، الأمر الذي أوغل في تشويه جميع البنى الاقتصادية أساسا، لضمان استمرارية تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي.

هذه الملامح الأساسية العامة، كانت تقوم على سياسات استراتيجية ممنهجة تنفذها الأذرع الاقتصادية ومراكز الدراسات والبحث الاقتصادي المرتبطة بأجهزة الحكم العسكري التي تهدف إلى تدمير أي بنى اقتصادية

انتاجية حقيقية، من خلال تجاوزها و احتوائها وحتى إلغائها، والهدف هو اقتلاع الوجود الفلسطيني وتبديد أية إمكانيات لنشوء علاقات إنتاجية أو قوى منتجة قد تتطور مستقبلاً لتشكل أساساً لاقتصاد فلسطيني شبه مستقل أو ذي بعد وطني.

إلى جانب ذلك كله، فقد اعتبرت «سياسة الجسور المفتوحة» التي فرضها وزير الدفاع الإسرائيلي، موشي دايان بعد الحرب مباشرة، مكملة للسياسات الاقتصادية الإسرائيلية حيال الاقتصاد الفلسطيني، و تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي :

١- الحصول على عائدات وموارد للخزينة على شكل ضريبة شراء ورسوم جمركية يدفعها التجار العرب.
٢- فتح أسواق جديدة أمام الصادرات الإسرائيلية ضمن المجال الحيوي الإسرائيلي.
٣- الحصول على بضائع رخيصة نسبياً يدفع ثمنها بالليرة أو بالشيكل، بدل أن يضطر الفلسطيني لاستيرادها من الخارج بالعملة الصعبة(٤٨)» .

و تبلورت في ظل أحكام السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ثلاثة مجالات اقتصادية رئيسية أهمها قطاع الزراعة، وقطاع التجارة وقطاع العمالة، و كانت هذه القطاعات مرتبطة أشد الارتباط بالاقتصاد الإسرائيلي كما يبّين الجدول التالي:

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	معدل نمو الناتج في الضفة والقطاع
١٩٦٨	٩٥,٨	٣٥,٣	١٣١,١	-
١٩٧٠	١٠٤,٣	٤٧,٥	١٦,٨	-
١٩٨٠	٧٧٣,٤	٢٩٣,٤	١٠٥٧,٨	-
١٩٨١	٨و٦٨٢	٢٩٧,٦	٩٨٠,٤	٤٠,٦
١٩٨٢	٧٤٤,٥	٢٩٤,٢	١٠٨٣,٧	٨,٩
١٩٨٣	٨٠٦,٦	٧و٢٠٤	١١١١,٣	٥,٩
١٩٨٤	٧١٦,٩	٣٠٤,٧	١٠٦٧,٧	٧,٠
١٩٨٥	٧٤٥,٧	٢٧٠,٨	٩٩٩,٤	٣,٩
١٩٨٦	١١٨١,٨	٢٥٣,٧	١٥٠٢	٦,٤
١٩٨٧	١٢٩٥,١	٣٢٠,٣	١٧٤٩,١	٥٠,٣
١٩٨٨	١٤١٨	٤٥٤	١٨٩١,٥	٥،١٦
١٩٨٩	١٢٩٨,٣	٤٧٣,٥	١٧٧٧,٨	٨,١
١٩٩٠	١٣٥٣,١	٤٩٧,٥	١٧٨٩,٦	٦,١
١٩٩٢	١٢٢٤,٤	٤٨٣,٦	١٨٢٣,٥	٧,٢

انتفاضة عام ١٩٨٧ وبروز أشكال اقتصادية بدائية

أثّرت انتفاضة عام ١٩٨٧ وعدّلت في «حركة المتغيرات الأساسية للواقع الإقتصادي الفلسطيني، كتطور إجمالي الدخل المحلي و متوسط الدخل الفردي وتطور الاستهلاك وحجم الصادرات إلى الأسواق الإسرائيلية، وحجم الواردات الإسرائيلية إلى الضفة والقطاع، وتطور الأسعار التسويقية. و ثبتت الانتفاضة اقتصاديات عددٍ من المتغيرات وأعطتها خصوصية التصاعد والتكيف، وعززت صفتها الإجمالية وتماسكها البنيوي، و بالتالي

وسّعت من مجالها المجتمعي وأعطتها قوة المنطق والمثال في مجتمع الضفة والقطاع (٤٩)». ورغم الإجراءات الاقتصادية التي تعرض لها الفلسطينيون في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة الأولى، وخصوصاً الحصار ومنع العمال من الوصول إلى أعمالهم والاعتقالات الواسعة في صفوفهم، فإن المحللين الاقتصاديين أشارو إلى أن الفلسطينيين تمكنوا بصورة خلاقة من ابتكار آليات وبنى اقتصادية جديدة تتلاءم وطبيعة الظروف، من شأنها أن تكون بديلاً للبنى والأنماط الاقتصادية التي سبّبتها سنوات الاحتلال.وكان «الاقتصاد المنزلي» و «المزرعة الأسرية» و «نمط اقتصاد الكفاف» تمثل أشكالاً اقتصادية تؤسس لاحتمالات تطور الفعل الانتفاضي إلى مراحل تصل الى العصيان المدني والتمرد على جميع أشكال العلاقة الاقتصادية مع الاحتلال، «فقد نمّت هذه الأشكال الشعور بالمسؤولية لدى العامل الفلسطيني ما حفّزه لإيجاد المشاريع التعاونية ذات القاعدة الاجتماعية الصغيرة (العائلة أو الحمولة) والأفق الأسهل (الحي) والمدينة و(الحارة) في القرية والمخيم، بمعنى إن الأسباب الاقتصادية التي استحضرتها الانتفاضة الأولى على جدول أعمالها من حيث حيويتها وضرورتها، شكّلت مدخلاً للحماية الشعبية الاقتصادية التي تقوم على الانسحاب إلى الداخل الفلسطيني، كمقدمة لفك الارتباط القهري والتخلص من مظاهر الدمج الاقتصادي القسري الذي فرضته أعوام الاحتلال الماضية وسياساته الاقتصادية، من خلال ما تولّده من قوة الفعل الانتفاضي بين اقتصاد الانتفاضة واقتصاد الاحتلال، وهو ما يوازي الشعارات السياسية التي طرحتها الانتفاضة. ويقوم مفهوم الحماية الشعبية على إخضاع العلاقات الاقتصادية القائمة والمرتبطة

باقتصاد الاحتلال، لمنطق التنمية الداخلية، تحفزه أدوات الاستقلال الداخلي، مقابل شروط الدمج والإلحاق. ويؤسس مفهوم الحماية الشعبية بداية لاقتصاد منزلي عبر التحكم باقتصاد الأسرة، وتحقيق الحد الأدنى من الكفاية الذاتية. ويشتمل هذا المفهوم على انسحاب أكبر عدد ممكن من العمالة الفلسطينية إلى داخل الاقتصاد الفلسطيني البدائي، لخلق مشاريع إنتاجية بديلة (اقتصاد تحويلي) بالحد الأدنى، وبالتالي إيجاد أماكن عمل بديلة، ويبطل ما يروّج له من تهجير لهذه العمالة إلى دول الخليج على سبيل المثال. كذلك يتطلب مفهوم اقتصاد الحماية الشعبية توجيه مسلك الفرد إلى حالة متقدمة تتجاوز فرديته، ما يقود بالضرورة إلى إيجاد حالة عامة من الادخار التطوعي يمكن استثماره (٥٠)».

ان ما أحدثته انتفاضة عام ١٩٨٧ من أشكال اقتصادية بدائية بديلة أدى إلى ظهور نوع من التعايش العملي (المتناقض في جوهره) بين سلطة احتلالية يرفدها جيش وأجهزة أمنية قمعية وأعداد كبيرة من المستوطنين المسلحين، وبين شعب مقهور محاصر، يمتلك إمكانيات وقدرات هائلة على الإبداع في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وطاقة مذهلة على «التكيّف ضمن شرط حياة الحد الأدنى، ما جعله في حالات كثيرة يحوّل حالات الكفاف إلى حالات اقتصادية تستجيب لشروط المرحلة التاريخية (٥١)».

اتفاق بـــاريس:
الاقتصاد الفلسطيني وحدود السيطرة الإسرائيلية

مثلما سعت إسرائيل لصياغة الواقع السياسي الناشئ عن اتفاقية أوسلو من خلال سياسة الفصل المادي الأمني والسياسي مع مناطق السلطة الفلسطينية، فقد راحت تحاول رسم الحدود الاقتصادية بحيث يتسنى لها فرض السيطرة المباشرة وغير المباشرة على الوضع الاقتصادي المتشكل في مناطق السلطة (٥٢).

وتشمل مبادئ بروتوكول الاتفاق الاقتصادي الوارد في اتفاق أوسلو الأول حدوداً مادية واضحة، تمكّن إسرائيل من الموافقة أو من رفض أية خطوة اقتصادية تقوم بها السلطة في مختلف الجوانب الاقتصادية . وينظم البروتوكول الاقتصادي العلاقات الاقتصادية والتجارية، على أساس المعايير الإسرائيلية، و أولها عدم وجود حدود جمركية حرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل إلا ضمن قيود المقاييس الإسرائيلية، والاستثناء الوحيد يكمن في التحكم بخمس مواد زراعية، فيتم تحويلها جزئياً إلى الفلسطينيين، وبالتالي يجري التعامل مع القيمة المضافة على أساس رأس المال النهائي، بمعنى إن ضريبة القيمة المضافة يتم تحويلها من الخزينة الإسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، ثم إن العلاقات التجارية مع الدول الاجنبية (تعرفة، مقاييس، نظام قيود كمية) يتم تحديدها على أساس السياسات الاقتصادية الإسرائيلية.

وتتبلور في الأوساط الاقتصادية الإسرائيلية نظرية يتم بموجبها تحديد خطوط واضحة بين الاقتصاد والبنية الاقتصادية في مناطق الحكم الذاتي،

كما ورد في الملحق الاقتصادي لصحيفة «هآرتس» حيث نشرت الوثيقة التي أعدها طاقم اقتصادي اسرائيلي برئاسة «دافيد برودت» مدير عام وزارة المالية السابق، وأحد الذين وضعوا أسس الاتفاق الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في باريس، و تقوم إسرائيل والسلطة حسب هذه الوثيقة بإيجاد نموذج اقتصادي مفتوح يشمل توحيد الضرائب الجمركية، وإقامة مناطق تجارية حرة، و يكون لإسرائيل القول الفصل في تحديد هذا النموذج.

وتتضمن مبادئ التسوية الاقتصادية التي بلورها اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية على سبيل المثال، أسس الفصل بين التجارة الخارجية بين الطرفين على أساس حدود واضحة، تأخذ باعتبارها وجود إدارات تجارية خارجية مشتركة ومستقلة للطرفين عبر ما يسمى بتعزيز العلاقات التجارية بينهما وإنشاء جهاز رقابة وإدارة سياسية مالية مشتركة، وأخرى وفلسطينية مستقلة مرتبطة بها.

ويسود اعتقاد لدى معدّي وثيقة اتحاد الغرف التجارية الإسرائيلية حسبما جاء في تقرير اقتصادي لهآرتس إن الخسائر الاقتصادية الإسرائيلية ستكون قليلة جداً على أساس هذه الحدود بفعل تقليص العلاقات الحالية مع الاقتصاد الفلسطيني، و الفوارق الكبيرة القائمة بين الاقتصادين، ووجود منظومات من الإجراءات الأمنية المعقدة والطويلة على المعابر، وحجز البضائع المستوردة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفتها وبالتالي ارتفاع أسعارها.

وحسب المعطيات التي نشرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، فإن التصدير من المناطق الفلسطينية حافظ على مستوياته المنخفضة في

السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجمه ١,٦ مليار دولار، أي نحو ٥٨٪ من الصادرات الإسرائيلية، في حين بلغ حجم الاستيراد إلى المناطق الفلسطينية ٢٨٠ مليون دولار، أي ما نسبته ٥٣٪ من مجموع الواردات الإسرائيلية.

ان الفصل الاقتصادي من وجهة نظر كثيرين من الاقتصاديين الإسرائيليين، لن يكبح الميل الى الإستعانة بخدمات التصدير الإسرائيلي لمناطق السلطة، حيث إن تسويق منتجات صناعية إسرائيلية في السوق الفلسطينية سيتواصل مع تخفيض مستوى الرسوم الجمركية المتوقعة، وبالتالي من المتوقع إقامة مشاريع مشتركة تستند إلى تكلفة إنتاج متدنية في المناطق الفلسطينية . ويشير تقرير «هآرتس» إلى أن الخطر الحقيقي من ناحية الصناعات الإسرائيلية، هو أن تقدم السلطة الفلسطينية على إقامة حواجز جمركية لمنع دخول المنتجات الإسرائيلية بهدف تطوير الصناعات المحلية الفلسطينية. وينبغي على السلطات الاقتصادية الإسرائيلية أن تبادر إلى معالجة إمكانية نشوء مثل هذا الوضع بما يستدعي المحافظة على المنظومات والإجراءات الأمنية المعقدة والطويلة على المعابر، وحجز البضائع المستوردة.

وأضاف التقرير إلى أنه «ينبغي علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إمكانية تسريب منتجات دول ثالثة إلى السوق الفلسطينية، من خلال الفجوات الجمركية بين الاقتصادين . ولضمان عدم إغلاق الحدود أمام البضائع الفلسطينية، يجب التركيز على الاستثمارات في أجهزة الرقابة و تجربة دمجها بالأجهزة الأمنية المختصة. فالمهم ألا نمكن الفلسطينيين من التوصل إلى وضع يستطيعون خلاله مقاطعة الإنتاج الإسرائيلي ومنع تسويقه الواسع حتى الظروف العادية» .

ويقترح خبراء الغرف التجارية الإسرائيلية في المجال المالي الامتناع عن التداول بالوحدات المالية القائمة وإلغاء قانونية الشيكل، وتحديد سعر التبادل بين الطرفين مقابل ذلك. وما يجدر ذكره أن العملات المتداولة في مناطق السلطة هي الدينار الأردني والشيكل.وينظر كثيرون من الخبراء في سوق المال الإسرائيلية بخطورة بالغة إلى إمكانية إصدار الفلسطينيين عملة خاصة بهم، لأن ذلك سيحقق لهم الكثير من المزايا الاقتصادية، بينما يتطلع الاقتصاد الإسرائيلي إلى استقرار سوقه المالية في حدود مستويات التضخم الحالي المرتفعة التي يعاني منها الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي سبيل التخفيف والحدّ من العمالة الفلسطينية الكثيفة في السوق الإسرائيلية، يقترح معدّو وثيقة الغرف التجارية الإسرائيلية تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية الرخيصة داخل السوق الفلسطينية، من خلال مشاريع استثمارية إسرائيلية ضخمة ومشاريع أخرى مشتركة، بدلاً من استخدام هذه الأيدي في سوق العمل الإسرائيلية وحدها، والحد من مخاطر وجودها، ليس على المستوى الاقتصادي فحسب. وتخلص تلك الوثيقة إلى «أن ثمة إمكانية للتوصل إلى تسوية اقتصادية تستطيع إسرائيل من خلالها أن تعرض موقفها الذي يشمل فصلا جمركيا وماليا واتفاقيات تجارة حرة بين الطرفين، وتحسين القاعدة البنيوية القائمة للتعاون بينهما على الرغم من الفوارق الهائلة في بنية الاقتصادين ووتائر نموهما. فبوسع إسرائيل أن تساهم برأس المال والتكنولوجيا على أسس استثمارية مقابل توفير العمالة والسوق من قبل الفلسطينيين» .

ويبدو أن نشر هذه الوثيقة ترافق مع خطوات حكومة باراك على صعيد تطبيق خطة الفصل السياسي والأمني مع مناطق السلطة الفلسطينية. ويقول «دان شفتان» مؤلف كتاب «الفصل بين إسرائيل ومناطق الحكم الذاتي»: «إن الفصل المادي السياسي والأمني مع الفلسطينيين يستدعي فصلا اقتصادياً، وبغية إنجاح خطة الفصل بشكل عام، ينبغي على الاقتصاد الإسرائيلي أن يحدد معايير اتصاله وانفصاله مع البنية الاقتصادية الفلسطينية، كما و علينا رصد الأموال من أجل استثمارها في الضفة، للمحافظة على المصالح الاقتصادية الإسرائيلية، ومساعدة الفلسطينيين في التغلب على مصاعب الضائقة الاقتصادية، شريطة أن يقوم الفلسطينيون بجميع الأعمال الاقتصادية الصحيحة المطلوبة في هذا الاتجاه». ويقترح الكاتب نفسه في هذا الإطار أن تعمل إسرائيل على مساعدة الأردن في تطوير اقتصاده ويقول: « ونحن نستعد لتنفيذ قرار الفصل، وخصوصاً الاقتصادي، ينبغي علينا ألا نمكن الفلسطينيين من توجيه أنظارهم غرباً باتجاه «نتانيا»، و علينا أن نحفزهم للتطلع شرقاً صوب «عمّان»، ليس على صعيد إيجاد فرص العمل، وإنما على صعيد مختلف مجالات الحياة، من طبابة ومواصلات ومعاملات تجارية وقانونية وتمضية أوقات الفراغ، فإسرائيل لم تنشأ لحل المشاكل التاريخية للفلسطينيين.

بين أوسلو و انتفاضة الأقصى:
الإتفاق إلى المجهول والصراع إلى جوهره

قد نجد متسعاً بعد ذلك كله لنجري ولو مجرد جردة حساب سريعة

بأحداث السنوات السبع التي أعقبت أوسلو (بين تاريخ التوقيع على اتفاق المبادئ في أيلول ١٩٩٣ و اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول ٢٠٠٠) حيث أن مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الضفة والقطاع قد تفاقمت إلى الأسوأ، بالرغم من وجود سلطة فلسطينية جاءت على أثر تطبيق أول مراحل اتفاق أوسلو وخصوصاً ما يسمى «غزة - أريحا أولاً»، إلى جانب استمرار حكومة باراك التي اندلعت الانتفاضة في عهدها، و ممارسة سياسات الأمر الواقع في مختلف أرجاء الضفة والقطاع بما أصطلح عليه بعض المحللين السياسيين باسم «الاستراتيجية الاستباقية» للحل، و قد عبرت تلك السياسات عن نفسها على النحو التالي:

- المستوطنات لم تفكك ولم يتوقف بناء المزيد منها، بل تواصل بناؤها في عهد حكومة باراك بوتيرة تفوق وتيرة بنائها في عهود أسلافه رابين وبيرس ونيتنياهو. ففي القدس وحدها زاد عدد المستوطنين اليهود مائتي ألف نسمة، ومثل هذا العدد أضيف إلى مستوطنات الضفة والقطاع. «والحقيقة المروعة في هذا الصدد أن مساحة الأراضي التي «كسبتها» السلطة الفلسطينية نتيجة اتفاق أوسلو، كانت أقل بكثير من مساحة الأراضي التي استولى عليها الإسرائيليون خلال السنوات الأخيرة على شكل مستوطنات وطرق التفافية (٥٢)» .
- المعابر، بما فيها مطار غزة، أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية بفعل الاتفاق المذكور، تغلقها وتفتحها وتتحكم بها كيفما شاءت.
- مياه الضفة والقطاع التي يفترض أن تروى أربعة ملايين فلسطيني، تسرق أمام أعينهم من أراضيهم وتحول لري المستوطنين.

- الأحوال المعيشية ومستوياتها في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني انخفضت بنسبة ٣٠٪ منذ اتفاق أوسلو، مبددة أحلام المراقبين الاقتصاديين في تحويل تلك المناطق إلى «سنغافورة الشرق».
- مصير القدس و اللاجئين والحدود النهائية والمياه والسيادة ما زالت بانتظار «غودو الحل النهائي» (٥٣).

لكن الخسائر السياسية الفلسطينية الناجمة عن أوسلو كان يمكن أن تكون أفدح، وقد رأينا كيف أخرجت القضية الفلسطينية من إطار الشرعية الدولية (على ظلمها) إلى إطار مرجعية أوسلو ذات الرعاية الأميركية الوحيدة. ورأينا تحديداً كيف أخرجت أوسلو القضية من إطار مجلس الأمن رقم «٢٤٢» رغم (التأويل الإسرائيلي) الذي ينص على الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، إلى إطار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي «على الأراضي التي تختار إسرائيل أن تنسحب منها (٥٣)». وظهر أخيراً كيف جرى اختزال القضية الفلسطينية من كونها قضية عادلة يناصرها العرب والعالم الثالث والعالم الإسلامي وجميع قوى السلام في العالم، إلى قضية «كيانية هلامية خارجة عن مفهوم العلوم السياسية المتعارف عليها» (٤٥)، ثم جاءت الانتفاضة «التي أعادت الصراع إلى جوهره، وأعادتنا إلى ظروف حرب عام ١٩٤٨،(٥٥)» لتذكرنا بجوهر القضية الفلسطينية التي حاول اتفاق أوسلو خلال سبع سنوات طمسها، وهي قضية شعب يواجه مشروعاً استيطانياً إجلائياً مدججاً بمختلف الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ومدعوماً من أقوى دولة في هذا القرن، و يرفض حتى الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية.

و فشل قمة كامب – ديفيد الثانية لم يكن سوى تعبيرٍ مباشرٍ عن استمرار السياسات الإسرائيلية في فرض الحقائق المادية على الأرض، على الرغم من تكرار الرواية الإسرائيلية الممجوجة بأن الفشل مرده إلى «تعنّت الفلسطينيين، ولإنهم يريدون أخذ اليد كاملة بدلاً من الكف وبعض الأصابع المقدمة من الإسرائيليين، (٥٦)»، مثلما لم تكن زيارة شارون إلى الحرم القدسي الشريف سوى الشرارة التي أشعلت الانتفاضة.

انتفاضة الأقصى:
الواقع السياسي رأساً على عقب

الانتفاضة كمصطلح أدخله الشعب الفلسطيني في القاموس السياسي العالمي، هي تعبير عن تحوّل نوعي مكلف وهائل يشمل مستويات المجتمع الفلسطيني كافة في الضفة والقطاع، بكل بناه التحتية المادية والمعنوية ، ويأتي في سياق الفعل الوطني الفلسطيني المتواصل منذ أن أقيمت أول مستوطنة يهودية على الأرض الفلسطينية، «بمعنى أن الانتفاضات الفلسطينية ليست ظاهرة مؤقتة مقطوعة الجذور عن تواصل النضال الوطني الفلسطيني بشكل عام» (٥٧).

غير أن انتفاضة الأقصى تختلف كلياً عن غيرها و لا سيما الانتفاضة الأولى من حيث اختلاف الظروف السياسية محلياً وإقليمياً ودولياً، ومن حيث حجم المشاركة والعلاقات والأشكال التنظيمية التي تنامت في سياق فعلها في ظل وجود سلطة فلسطينية على بعض أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن حيث المتغيرات الكبيرة التي أتينا على ذكرها وأهمها تشكل ما

يسمى بعالم أحادي القطبية، ومن حيث احتدام الانقسامات والتناقضات الداخلية الإسرائيلية التي شكلت بمجملها ذلك «المأزق التاريخي» الذي تزايد الحديث عنه في ظل انكشافه الواضح على وقع استمرار الفعل الانتفاضي الفلسطيني، ومن حيث تراجع بل تآكل النظام العربي الرسمي وعدم فعاليته في ظل اشتداد الهجوم الأميركي على المنطقة تحت عنوان «الأزمة العراقية»، والأهم من ذلك كله «الانسحاب الإسرائيلي المذل من جنوب لبنان على وقع ضربات المقاومة اللبنانية وعلى رأسها (حزب الله) الذي أكد للفلسطينيين أنه بالإمكان تكرار هذه التجربة بالرغم من كلفتها الباهظة، أو على الأقل، التأكيد للإسرائيليين مجدداً بأن كلفة الاحتلال يمكن أن تكون باهظة أكثر» (٥٨).

وعلى أي حال فقد حملت التطورات السياسية الفلسطينية في الفترة التي سبقت الانتفاضة جملة من السمات عبّرت عن نفسها على شكل «مفارقات أو تناقضات». فقد بقي الفعل الجماهيري الفلسطيني في طور التشكل لكونه متفاوتا في موقفه من التسوية التي أفضت إلى أوسلو ودخول م.ت.ف. إلى الضفة الغربية وإقامة سلطة فلسطينية، وحمل في أحشائه في الوقت نفسه، بروز التطور والتجدد بما ينسجم وخصوصية الوضع العام القائم في الضفة والقطاع، وهو يشكل نهجا متصاعدا يحمل آفاق التبلور من خلال الفعل الانتفاضي والمواجهات المتواصلة، ويحمل على مستوى الوعي شمولية في التفكير وفقا لحجم حدّة الفعل الاحتلالي الذي يقع على مختلف شرائح الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

كل ذلك وجد تعبيراته السياسية والتنظيمية والاجتماعية والاقتصادية،

على شكل «مفارقات أو تناقضات»، على النحو التالي:

١- الزخم الكبير والواسع الذي اتسمت به الأشهر الأولى من الانتفاضة وأخذت فيه حركة الشارع الفلسطيني المنتفض سمة سلمية و لعب الجيل الشاب دوراً مركزيا في المواجهات، ما أعطى الانتفاضة حيوية من نمط جديد جذب إليه مزيدا من الشرائح الاجتماعية الفلسطينية وأعاد إلى الأذهان جميع الأطر والأشكال التنظيمية التي تشكلت في الانتفاضة الأولى، حيث جرى استيعابها والالتفاف عليها في حينه من قبل السلطة الفلسطينية من خلال إحجام الأجهزة الأمنية وأجهزة الشرطة عن الإنخراط فيها، بل أن هذه القوى الفلسطينية المسلحة كانت تجد نفسها احياناً في منطقة فاصلة على الحواجز بين قوات الاحتلال والمنتفضين.

٢- انخراط معظم فصائل العمل الوطني الفلسطيني في الانتفاضة، ولا سيما التيار الإسلامي الجهادي ممثلاً بحركتي حماس والجهاد الإسلامي، وتشكيل أجنحة عسكرية جديدة لمعظم هذه الفصائل التي ستلعب دورا كبيرا في سياق تطور الفعل الانتفاضي، ونشوء جدل فلسطيني داخلي حول ما سمي «بعسكرة الانتفاضة أو الحفاظ على طابعها السلمي».

٣- نشوء مفارقتين متناقضتين لأهداف الانتفاضة والشعارات السياسية التي طرحتها منذ اليوم الأول وخصوصاً «شعار كنس الاحتلال من الضفة والقطاع وتحقيق حق العودة كهدف راهن». ففيما ارتأت السلطة الفلسطينية في الانتفاضة وسيلة لتحسين شروطها

التفاوضية، رأى الشارع الفلسطيني فيها خياراً استراتيجياً» (٥٩). وقد فاقمت هاتين المقاربتين حدة المأزق الفلسطيني الداخلي في ظل عدم نجاح القوى الفلسطينية المنخرطة في الانتفاضة في التوصل إلى إجماع حول هدف محدد أو برنامج سياسي يحكم حركة الشارع الفلسطيني المنتفض، ما تنتج عنه خطة عسكرية أو خطة اقتصادية تتلاءم وطبيعة الظروف، كما حصل في الانتفاضة الأولى وإلى جانب ما أحدثته هاتين المقاربتين من جدل واستقطابات داخل أكبر المنظمات الفلسطينية (فتح أو بما أصطلح عليه باسم حزب السلطة) ما أسفر عن نشوء إطار عسكري جديد لفتح (كتائب شهداء الأقصى) وإطار تنظيمي عرف «باللجنة الحركية العليا». بالرغم من ذلك نجحت هذه الأطراف مجتمعة في تشكيل إطار تنسيقي بينها عرف باسم «لجنة التنسيق الوطني للانتفاضة».

٤- ارتقاء مستوى التعاون الاستراتيجي بين السياسيات الأميركية - الإسرائيلية إلى مستوى التماثل في ما يتعلق برؤية الصراع حرباً أو تسوية، وهو ما عّبر عن واقعه، من خلال الطروحات الأميركية التسووية بدأت بخطة «تنيت» ومشروع «ميتشل» مرورا بجولات المسؤولين الأميركيين المتكررة للمنطقة، وانتهاء بخطة خريطة الطريق التي اتخذت عنوان «التهدئة» وأسماء حركية مثل الأمن الإسرائيلي والقضاء على الانتفاضة أو الالتفاف عليها، وهو أمر استغلته الاستراتيجية الأميركية على صعيد التحضيرات للحرب على العراق، عاملاً مهماً على صعيد التعاطي الأميركي مع الصراع على

الأرض الفلسطينية، لجهة وجهة النظر الإسرائيلية التي أصبحت أكثر تطرفا وحدّة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول .

٥- ازدياد حدّة وتائر الفعل الانتفاضي وتصاعده كشف مرة أخرى عجز النظام العربي وضعفه حيال الانتفاضة، وألهب الشارع العربي الذي من خلال المظاهرات العارمة التي شهدتها معظم عواصمه من جهة أخرى، علاوة على إن الانتفاضة كشفت عن تبعية السياسات الأوروبية نسبياً للسياسات الاستراتيجية الأميركية، وعدم قدرتها على بلورة موقف موحد حيال ما يجري على الأرض الفلسطينية. والأنكى من ذلك كله ان المواقف الرسمية لبعض أطراف النظام العربي الرسمي، وكذلك مواقف معظم دول الاتحاد الأوروبي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، تحولت إلى عنصر ضاغط على السلطة الفلسطينية التي لم تتخلّ عن تعاطيها مع الحلول «على ضوء اعتبار الموقف الأميركي والسياسات المتعلقة بما سمي بالحرب على الإرهاب، والتي اعتبرت الانتفاضة (إرهابا) على خلفية مقاربة شارون: «لديهم بن لادن ولدينا بن لادننا» (٦٠)، يعني عرفات.

٦- ان تصاعد الفعل الانتفاضي من جهة، وتصاعد الفعل العسكري كالاحتلال من جهة اخرى، رسما معادلة صراعية على درجة كبيرة من الحدة والعنف اتسمت بها ردود أفعال الحكومات الإسرائيلية العسكرية المتعاقبة منذ اندلاع الانتفاضة، وردود فعل الأجنحة العسكرية الفلسطينية التي أدخلت «ظاهرة العمليات الاستشهادية إلى الفعل الانتفاضي، الأمر الذي أحدث ما اعتبره محللون عسكريون

إسرائيليون نوعا من توازن العنف» (٦١). مقابل ذلك، فان سياسات القتل (التصفيات) والتدمير المنهجي للبنى التحتية الفلسطينية وتقطيع أوصال الكتل السكانية في الضفة والقطاع، وتطبيق خطة الجدار العازل «كجدار أمني يحمل بعداً سياسياً» (٦٢) تركت المجتمع الفلسطيني مكشوفا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والأمني تحديداً، ولا يزال يشكل «عقب أخيل» للفعل الانتفاضي الفلسطيني.

وكعادتها ألقت المؤسسة السياسية الإسرائيلية بكل ثقلها مع «الحل العسكري للانتفاضة» تحت شعار «باراك» الذي أصبح نهجا سياسيا للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهو «عدم تمكين الفلسطينيين من تحقيق أهداف سياسية بالعنف» (٦٣). واتخذت استراتيجية العمل العسكري الإسرائيلي أساليب مختلفة من العمليات العسكرية الصغيرة والكبيرة، بدءاً من عملية «أورنيم» ومروراً بعملية «الحلاقة» وانتهاء بالعملية العسكرية الكبيرة التي جرت في عهد شارون وحملت أسم «عملية السور الواقي» اضافة الى عمليات التدمير المنهجية التي طالت جميع البنى الاقتصادية التي تشكلت قبل وبعد أوسلو، وتعطيل الدورة الاقتصادية الفلسطينية بالكامل، وعمليات جرف الأراضي الزراعية والإمعان في تقطيع أوصال المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية عبر عمليات الحصار والإغلاق المتتالية، وعمليات الاعتقال الفردية والجماعية المنهجية، والأهم من ذلك كله «أسلوب عمليات التصفية» الفردي والجماعي حيث اختلطت الشعارات التي رفعها رؤساء الأركان الإسرائيليون المتعاقبون مثل شعار باراك، «دع الجيش ينتصر» الى

شعار شاؤول موفاز «الصراع على الوعي»، الى شعار يعلون «العمل الجراحي الموضعي ضد الإرهاب».

في مقابل ذلك فان هذه الاستراتيجية دفعت الفعل الانتفاضي للتحوّل الى طور «عمليات مواجهة عسكرية» على ضوء نشوء أجنحة عسكرية تابعة لمعظم الفصائل المنخرطة بالفعل الانتفاضي، تمثلت بعمليات على نمط حرب العصابات (إضرب واهرب) من نصب الكمائن وإطلاق نيران الأسلحة النارية على المستوطنين وجنود الاحتلال على الطرق الالتفافية في الضفة الغربية ونقاط التماس مع قطاع غزة، بعد أن تم بناء «الجدار الأمني» على طوال الحدود مع قطاع غزة، ووضع العبوات المتفجرة على هذه الطرق. وتطور عمل هذه الأجنحة إلى تكريس «ظاهرة الاستشهاديين»، في العمق الإسرائيلي، لدرجة دفعت المحليين الإسرائيليين الى وصف هذه الظاهرة بأنها أصبحت جزءاً من الثقافة الفلسطينية» (٦٤). وبالرغم من الجدل العميق حول جدوى وتأثير هذا النوع من العمليات، فلسطينياً وعربياً وحتى دولياً، إلا أنها امتلكت كبير الأثر على واقع الحياة والسياسة والمجتمع في إسرائيل، وأصبح الأمن الإسرائيلي أكثر الأسئلة المطروحة على الإسرائيليين بإلحاح. وبالرغم من ذلك، فإن عدم وجود خطة عسكرية موحّدة تتفق حولها الأجنحة العسكرية الفلسطينية العاملة في الضفة والقطاع، أدى في كثير من الأحيان إلى خلق بلبلة وارتباك كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية المستفيدة الوحيدة منه، كما سرّع في عملية الفرز التي شهدتها الأجهزة الأمنية للسلطة وتنظيم «فتح» في الضفة الغربية، باتجاه انخراط المزيد من أعضائه في الانتفاضة. إلا إن كثرة الأجهزة الأمنية الفلسطينية

وتداخل صلاحياتها، ووجود أطر «التنسيق الأمني» مع قوات الاحتلال، وعدم وجود استراتيجية أمنية فلسطينية لحماية الأمن على المستوى الفردي والجماعي، وزيادة منسوب الوعي الأمني لدى جماهير الانتفاضة، وموافقة السلطة الفلسطينية على عدم محاسبة «المتعاونين» وعدم التعرض لهم، وحتى استيعاب البعض منهم في مؤسسات، كل ذلك جعل من «ظاهرة العملاء» أكثر الظواهر خطورة على الفعل الانتفاضي خصوصاً والمجتمع الفلسطيني عموماً»(٦٥)، لا سيما على ضوء المقاربتين السياسيتين المتناقضتين للسلطة الفلسطينية ولبقية الفصائل، الأمر الذي شكل «مأزق» الانتفاضة والعمل الوطني الفلسطيني برمته في الداخل والخارج.

وعلى العموم أظهرت حصيلة السنة الأولى للانتفاضة ملامح مرحلة صراعية محتدمة ومديدة، كما أظهرت شكوك الإسرائيليين الكبيرة في جدوى الحلول العسكرية وعدم قدرة الجيش الإسرائيلي على حسم هذا الصراع رغم «الإفراط بالقوة» من جهة، وعجز الاقتصاد الإسرائيلي عن تحمل تبعات استمرار مثل هذا النوع من الصراع، بعد أن ضربت قطاعات اقتصادية إسرائيلية أساسية، مثل السياحة، والبناء والتقنية العالية من جهة اخرى، فضلاً عن هروب رؤوس الأموال الأجنبية، حتى صارت «مناعة المجتمع الإسرائيلي» موضع تساؤل على ضوء التأثيرات الاجتماعية والمفاعيل النفسية الذي تركها الفعل الانتفاضي والعمليات الاستشهادية بالتحديد على الواقع الإسرائيلي، وتزايد عزلة إسرائيل الدولية، بالرغم من الغطاء الأميركي الذي عبّر عن نفسه في جميع المواقف المنحازة لإسرائيل ولا سيما بعد أحداث ١١ أيلول.

ثم إن حصيلة الانتفاضة وهي تدخل عامها الرابع، قد أظهر مزيداً من مظاهر التآكل في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، تمثلت في ظاهرة «رافضي الخدمة» وظاهرة «الطيارين الذين يرفضون القيام بطلعات جوية فوق الأراضي المحتلة»، وظاهرة «مسؤولي الشَباك الأربعة» الذين دعوا إلى التخلي عن «الحسم العسكري» والبحث عن تسوية مع الفلسطينيين «وحمّلوا شارون وحكومته مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع الإسرائيلية» (٦٦). وفي حين وصلت سياسات شارون إلى طريق مسدود، وعلى ضوء قضايا الفساد التي باتت تهدد استقرار حكومته، وسقوط «التوقعات المتوهجة التي عوّل عليها جراء الغزو الأميركي للعراق واحتلاله» (٦٧)، لم يعد أمامه سوء الاستمرار في مناوراته السياسية ومواصلة الاعتماد على الحسم العسكري، خلافاً لكثير من الرؤى السياسية التي بدأت تطالب بتغيير الواقع السياسي الإسرائيلي من أساسه، على ضوء المأزق العميق الذي باتت تعيشه إسرائيل في المجالات كافة.

إن نظرة على «خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب» التي طرحها في مؤتمر هرتيسليا مؤخراً، وتوصل أطراف نافذة في حزب العمل الإسرائيلي (يوسي بيلين) إلى اتفاق مع أطراف فلسطينية في السلطة الفلسطينية (ياسر عبد ربه) هو «وثيقة جنيف»، يظهر بما لا يدع مجالا للشك أن رؤية الحلول الإسرائيلية للصراع الدائر على الأراضي الفلسطينية لا تزال في جوهرها واحدة وإن اختلفت الصيغ؛ فالخلاف بين الرؤيتين الإسرائيليتين الأساسيتين للتسوية يتمحور حول أنسب الطرق وأقلها كلفة لتحقيق الهدف الصهيوني وهو الدولة ذات الطابع اليهودي والأغلبية اليهودية على أجزاء

كبيرة من فلسطين (أرض إسرائيل) وجعل أفق الحل فلسطينياً لا يتجاوز إقامة كيانية أو دولة غير كاملة السيادة على نسبة لا تتجاوز ٤٥ - ٥٥٪ من أراضي الضفة الغربية بالنسبة لحزب العمل، أو نسبة ٤٢ - ٥٤٪ منها بالنسبة لحزب الليكود وزعيمه شارون.

فالمقاربة (بالأرقام) التي يجريها العميد في الاحتياط شاؤول إرئييل (أحد المشاركين في اتفاق جنيف ورسم الخرائط المرفقة به، وأحد الذين شاركوا في جميع الاتصالات السياسية مع السلطة الفلسطينية في العقد الأخير) بين وثيقة جنيف وخطة شارون هي على النحو التالي :

«الكيانية الفلسطينية بحسب وثيقة جنيف ستسير بموازاة خطوط عام ١٩٦٧ (على نحو أقل أو أكثر)، أما خطة شارون فتنصّ على تموضع حدود الكيانية الفلسطينية بموازاة خطوط الجدار الفاصل، وطول الحدود الواردة في خطة شارون يصل إلى ٩٢٩ كلم. (من دون قطاع غزة)، أما طول الحدود المنصوص عليها في وثيقة جنيف فيصل إلى ٤٤٥كلم. وستضم إسرائيل إليها بحسب وثيقة جنيف مناطق تبلغ مساحتها ١٢٤ كلم. مربعاً من أراضي الضفة، مقابل مساحة مساوية تسلّم للسلطة الفلسطينية. وستضمّ خطة شارون مساحة تبلغ ٩٤٥ كلم مربعاً (ثلاثة أضعاف مساحة غزة) من دون مقابل، بينما وثيقة جنيف ستترك ٢١ مستوطنة يهودية داخل مناطق الجدار الفاصل، أما خطة شارون فتبقي على ٨٩ مستوطنة يسكنها ٣٧٦ ألف مستوطن داخل مناطق الجدار. وإذ تنص وثيقة جنيف على عدم إبقاء أيّ من السكان الفلسطينيين داخل مناطق الجدار، تبقي خطة شارون هناك على ٤٢ قرية فلسطينية يسكنها ٢٤٦,٦٥٠ نسمة، وبينما تترك وثيقة جنيف

للفلسطينيين ما نسبته ٥٧ - ٦٠٪ من مساحة الضفة، فان خطة شارون تترك لهم ما نسبته ٤٢ - ٥٤٪ من مساحة الضفة» (٦٨).

خلاصة الأمر إن الخسائر الاقتصادية والمادية الكبيرة الحجم التي أصابت المجتمع الفلسطيني طوال سنوات الانتفاضة، والإصرار العنيد والتضحيات الجمة التي أظهرتها مختلف شرائح هذا المجتمع، توازي من حيث القيمة المعنوية حجم التداعيات الهائلة والكبيرة التي تركتها الانتفاضة على مختلف جوانب المجتمع الإسرائيلي، والاهتزازات الكبيرة التي أحدثتها في مناعته القومية وفي جدران المؤسستين العسكرية والأمنية، «حتى أنها وضعت مستقبل إسرائيل ووجودها موضع تساؤل» (٦٩). كذلك فانها كرّست معادلة سياسية أصبح من المستحيل تجاوزها وهي استحالة «قيام دولة فلسطينية في ظل ما فرضته سياسات الأمر الواقع الإسرائيلية، واستحالة بقاء الاحتلال على ضوء الكلفة الباهظة التي تثقل كاهل الاقتصاد الإسرائيلي، وعدم جدوى الحلول العسكرية الإسرائيلية».

الأمن: خاصرة اسرائيل الرخوة

يشكل تعبير «الأمن» حجر الزاوية في الفكر السياسي الإسرائيلي، ومنه تنبع مختلف المسوغات والمبررات التي تدفع الحكومات الإسرائيلية الى الإقدام على كل ما تفعله، وعلى خلفيه الأمن تصاغ مختلف السياسات الاستراتيجية الإسرائيلية. وقد تعزز هذا المصطلح بعد احتلال عام ١٩٦٧ وتوسع الرقعة الجغرافية المسيطر عليها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي ضاعف من أعبائها الأمنية، حيث رافق الجيش جهاز الأمن

الداخلي خلال احتلاله الأراضي العربية. وكان أول ما قام به جهاز «الشَباك» وبقية الأجهزة الأمنية في الأيام الأولى من الاحتلال، أن قسّم الضفة الغربية إلى سبع مناطق إدارية وعيّن لكل واحدة منها ضابطاً عُرف في الشارع الفلسطيني «بضابط مخابرات»، كما باشر عملية مسح اجتماعي وإحصاء شامل لسكان الضفة بعد مرور شهرين من احتلالها. ومما ساعد جهاز «الشَباك» في السيطرة الأمنية بتلك السرعة، هو وضع يد الجهاز على أرشيف المخابرات الأردنية في مبنى محافظة مدينة القدس ومباني المحافظات الأخرى في الضفة الغربية التي كان للمخابرات الأردنية فروع فيها «وتضمن هذا الأرشيف عمليات مسح اجتماعي - سياسي قامت به الأجهزة الأردنية بمساعدة جهاز المخابرات الألمانية الغربية في أوج المصادمات بين السلطات الأردنية والأحزاب والحركات السياسية في الضفة الغربية عام ١٩٦٦، ويشتمل على الأحزاب وتركيبتها ونشطائها وتأثيراتها وأسماء الشخصيات التي وصفت بأنها مناهضة للنظام الأردني، إلى جانب مسح للاتجاهات السياسية العامة لسكان الضفة» (٦٠).

بعد ذلك فصل جهاز الشَباك الريف الفلسطيني عن المدينة من الناحية الإدارية، وعيّن لكل مجموعة من القرى القريبة من بعضها، «ضابط مخابرات» خاص، ثم قسّم المدن الى ضواحي، وكذلك مخيمات اللاجئين، ففصلها عن محيطها من الناحية الإدارية.

وفي سبيل إحكام الطوق الأمني «وضعت سلطات الحكم العسكري جميع الجوانب الخدمية والإدارية والتعليمية والتجارية والصناعية والزراعية وكل ما يتصل بحياة المواطنين اليومية، بعد أن أصدرت للمواطنين في الضفة

والقطاع بطاقات هوية شخصية، تحت سيطرة ضباط ارتباط تابعين للحكم العسكري، يعملون جميعهم في أفرع «الشَباك» في الضفة والقطاع بعد أن أخرجت القدس الشرقية منها» (٦١). وأشرف الجهاز مباشرة على مكاتب العمل والتشغيل في مختلف مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع، إلى جانب استصدار التراخيص المهنية وتصاريح العبور من وإلى الضفة والقطاع وتصاريح الزيارات العائلية إلى الأردن وبقية الدول العربية.

اعتمد جهاز الأمن الداخلي في الأشهر الثلاثة الأولى من الاحتلال أسلوب المداهمات وجمع السكان في الساحات العامة، وفرزهم حسب الشريحة العمرية، في عملية سبر منهجية لمختلف شرائح المجتمع القروي الفلسطيني، وكان يستخدم مختار القرية للتعريف عن السكان. وكان الاهتمام يتركز على البنية الاجتماعية التقليدية في القرية، أي «العائلة أو الحمولة أو العشيرة» من خلال وضع اسم العشيرة أو الحمولة ضمن الاسم الثلاثي لكل فرد. وكانت سلطات الاحتلال تهدف من وراء ذلك الى استغلال الوعي البسيط لدى هذه الشرائح والقائم على منظومة من القيم والتقاليد والأعراف العشائرية، مع الحرص على استثناء واستبعاد الشرائح الأكثر وعيا في المجتمع الفلسطيني بشكل عام. وشنّ «الشَباك» حملة بحث عن الاسلحة التي كان جمعها المواطنون الفلسطينيون من مخلفات الجيش الأردني، وتعمد تدمير كل بيت يعثر فيه على أية قطعة سلاح، لتأديب المواطنين وزرع الرعب في قلوبهم وتعزيز هيبته». وتعمد رجال الامن الاعتداء بالضرب على الذين يعثر لديهم حتى على «خرطوش صيد»، وذلك أمام سكان القرية بأجمعهم» (٦٢). وحاولت أجهزة الأمن الإسرائيلية

استغلال الفارق بين المجتمعيَن الفلسطيني والإسرائيلي، وبين نمطي الحياة ومستوى المعيشة بينهما. «فقد وجد الفلسطيني نفسه، بعد السماح له بدخول مناطق عام ١٩٤٨،أمام مفارقة مدهشة، إذ اصطدم بمجتمع منفتح لا سلطة فيه على السلوك الفردي، يعج بمختلف المظاهر التي لم يألفها، ويفتح ذراعية لكل من يبتغي اللهو التسلية وفعل كل ما يحلو له، خلافا للمجتمع الفلسطيني الذي يزخر بمنظومات من القيم الأخلاقية الناهية عن مختلف الأفعال التي يعتبرها منافية للاخلاق والحشمة. وشكّل هذا التناقض أرضية خصبة لجذب «مادة خام» لأجهزة الأمن الإسرائيلية من ضعاف النفوس وطلاب المتعة والمنفعة، وراحت السلطات الاسرائيلية تشجع الظواهر الاجتماعية السلبية في الوسط الفلسطيني مثل البغاء والقمار وأماكن اللهو التي تعتبر بالنسبة لها أماكن الجذب السهلة لمن تجندهم» (٦٣).

ولم تقتصر معالجة الوضع الأمني على جهاز «الشّباك» فحسب وإنما أطلقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة يد الأجهزة الأمنية الأخرى وخصوصاً على صعيد «تجنيد العملاء» وذلك بعد تزايد أنشطة الكفاح المسلح الفلسطيني في الضفة والقطاع. وكان لجهازي «أمان» (أو الاستخبارات العسكرية)، «والموساد» الباع الطويل في تلك المرحلة على صعيد التصدي لظاهرة الكفاح المسلح، لا سيما بعد أن تجاوزت الحرب بين المنظمات الفلسطينية وهذه الأجهزة الساحة الفلسطينية لتشمل مختلف الساحات في العالم.

وبينما أصبح تأثير ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني وحرب الاستنزاف التي شنتها كل مصر وسوريا في الفترة الواقعة ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠، بارزاً

في واقع الحياة السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، تركز جهد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عامة على مقاومة هذا التأثير أو الحد منه على الأقل، من خلال عمليات الاختراق الداخلية لفصائل العمل الفلسطيني وتنفيذ جملة من الإجراءات القمعية والعقابية مثل منع التجول والاعتقالات والطرد والاعتقال الإداري، فيما تعرض قطاع غزة لحملة أمنية أشرف عليها قائد المنطقة الجنوبية يومها (وكان شارون نفسه) تمثلت في تقطيع أوصال القطاع إلى ثلاث مناطق وجرف المزيد من البيارات وهدم المباني والطرد الجماعي، على ضوء تزايد وتائر العمل الفلسطيني المسلح بين ١٩٦٨ و ١٩٧٠.

وكان للتطورات السياسية التي شهدتها المنطقة بين حرب حزيران ١٩٦٧ وحرب تشرين١٩٧٣ تأثيره أيضا على الواقع الأمني للضفة والقطاع. فقد تعززت قوة و مكانة م.ت.ف الإقليمية والدولية، و استفادت من التداعيات التي أحدثتها حرب تشرين في المجتمع الإسرائيلي، مقابل شعور الثقة بالنفس لدى المواطنين الفلسطينيين، وكلها أمور «أقنعت أجهزة الأمن الإسرائيلية بعدم جدوى أساليبها في الإبقاء على سكان المناطق بعيدا عن التطورات، بالرغم من الإنجازات التي كانت أحرزتها على صعيد اختراق المجتمع الفلسطيني و النفاذ إلى نسيجه، لذا بادرت هذه الأجهزة إلى تغيير أساليبها، معتمدة على تضخيم سمعتها والزعم بأنها قادرة على «الوصول إلى أي هدف»، وتضخيم شعور المواطن الفلسطيني بقدرة هذه الأجهزة» (٦٤). هذه بالإضافة الى مواصلة الإعتقالات والعمل على الحصول على أكبر قدر من المعلومات من المعتقلين، وخصوصاً أولئك القادمين من «دول

الطوق»، والقيام بعمليات اغتيال محبوكة ذات بعد إعلامي ونفسي، كعملية اغتيال القادة الثلاثة في بيروت والعديد من كادرات المنظمات الفلسطينية في مختلف أرجاء العالم.

واعتمدت حكومات حزب العمل ممثلة بوزير دفاعها «موشيه ديان» تطبيق سياسات الأمر الواقع على مسؤولي جهاز الأمن الداخلي قبل الجيش، للحيلولة دون تشكل أطر ومؤسسات ونقابات وطنية، بعد أن ازداد تأثير منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة والقطاع. ونشطت الأجهزة الإسرائيلية في الاتصال بشخصيات تقليدية موازية للشخصيات الوطنية التي بدأت تمثل مكانا بارزا في واقع الحياة السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، ولم تلبث ظاهرة العمالة و العملاء أن أخذت تطل برأسها داخل المجتمع الفلسطيني لدرجة دفعت صلاح خلف، «رأس المؤسسة الأمنية الفلسطينية»، الى الإعراب عن خشيته من أن تصبح هذه الظاهرة مجرد وجهة نظر داخل المجتمع في الضفة والقطاع. «وعلى الجانب الآخر اهتمت مراكز البحث والدراسة الإسرائيلية بتقديم الدراسات «الأمنية – السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية» التي تتيح لمتخذي القرار في اسرائيل ترشيد سياساتهم الأمنية. ولعل الدراسة التي أعدها مناحيم منلسون،(وهو أحد ضباط المؤسسة الأمنية، ومنسق سابق لأعمال الحكومة في الضفة الغربية، ومتخصص في الدراسات الشرقية) حول السبل الأنسب التي تجنب سكان المناطق مؤثرات التطورات السياسة و استغلال م.ت.ف لهم، وأهمها التركيز على الجانب الاقتصادي الذي من شأنه رفع مستوى الحياة، ودعم الشخصيات التقليدية المعروفة باستعدادها للتعاطي مع سلطات الإدارة المدنية، والتضييق على اللجان والمؤسسات

أنجزت «دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية» المشروع الرئيسي الأول لتنمية الاستيطان في يهودا والسامرة بموازاة تعزيز السيطرة الأمنية على الكتل السكانية العربية التي من المقترح أن تنضوي تحت سلطة حكم ذاتي إداري» (٦٧). وجسّد ظهور هذا المشروع الليكودي رؤية الليكود واليمين الصهيوني في إقامة «إسرائيل الكبرى»، معبراً بصراحة عن نظرة حكومة بيغن إلى التغييرات الأمنية والإقليمية والسكانية التي تنوي حكومته إحداثها في الضفة الغربية.

وخلافا لتعاطي جهاز «الشَباك» مع الأشكال الوطنية التي برزت في الضفة والقطاع طوال عهد حكومات حزب العمل وخصوصاً «قيادة الجبهة الوطنية»، أغرقت حكومة بيغن المؤسسات والنقابات الشعبية بمزيد من الإجراءات القمعية فيما «اتخذت الإجراءات الأولية لاعتقال بعض قيادات «لجنة التوجيه الوطني» وطرد الآخرين، وتم إغلاق جميع المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي أو التعليمي، فيما أعطت الضوء الأخضر لجماعات المستوطنين ومنحت غطاء لجميع ممارسات «المركزين الأمنيين» المسؤولين عن أمن المستوطنين في الضفة والقطاع» (٦٨). مقابل ذلك «تحركت الإدارة المدنية في البحث عن أشكال وشخصيات جديدة تملأ الفراغ السياسي الذي حاولت السياسات الليكودية إحداثه في الضفة الغربية على خلفية دراسات مناحيم منلسون، وجاءت فكرة تشكيل «روابط القرى» كإطار بديل لجميع الأطر التي نشأت في خضم المواجهات مع قوات الاحتلال (٦٩)».

وكان الضوء الاخضر للأنشطة الأمنية التي يقوم بها المستوطنون يصدر عن رئيس الأركان الإسرائيلي الذي ينظر للمستوطنات باعتبارها مواقع

أمامية للمواجهة، وهو لم يخوّل المستوطنين القيام بدور «الشَباك» في مناطقهم فحسب، بل أيضاً في القرى والبلدات العربية المجاورة. «وبذلك وجد الفلسطينيون أنفسهم محشورين في مأزق: فالمستوطنون ما عادوا خارجين على القانون بل صاروا حماة له، وشكّلوا أجهزة أمنيّة لا همّ لها سوى التضييق على الفلسطينيين لأتفه الأسباب. وهكذا أسست إسرائيل نظاما يضمن شعور الفلسطينيين السائد بفقدان الأمن» (٧٠).

ولاحظ صحافي إسرائيلي ان الفلسطينيين هم «سكان مدنيون عزّل مجردون من أية وسيلة للدفاع عن النفس، وقد أصبحوا رهائن في أيدي المصالح الإسرائيلية، وأهداف سهلة للإرهاب».

وسرعان ما أصبح الحديث عن فشل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية شغل وسائل الاعلام الشاغل، لدرجة إن بعض الكتّاب ذهب في تشبيه وصف تقصير «الشَباك» الذي ظهر خلال الانتفاضة، بالتقصير الذي أظهره جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية «أمان» في حرب تشرين عام ١٩٧٣.

فقد راكم الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال المزيد من الخبرات على صعيد معرفة أساليب الأجهزة الأمنية، إلى جانب خروج أعداد كبيرة من «السجناء الأمنيين» من المعتقل بعد سنوات اكتسبوا خلالها خبرات كبيرة على صعيد معرفة الأساليب الأمنية الإسرائيلية وعلى صعيد مقارعتها، لا سيما وإن هؤلاء قد عانوا من «ظاهرة العصافير» التي ابتكرتها تلك الأجهزة «حيث جمعت مصلحة السجون العامة من يتساقط من السجناء الأمنيين في زنازين خاصة، واستغلتهم في استدراج غيرهم من السجناء الأمنيين الجدد، والحصول منهم على معلومات، بالإضافة إلى استغلال هذه

الظاهرة سياسيا، عندما ربطتها مع ظاهرة روابط القرى في الخارج (٧١)». وقد لعب الأسرى والمعتقلون دوراً مباشراً على صعيد بناء الأطر والبنى واللجان التي اعتمدت عليها انتفاضة عام ١٩٨٧. وكانت «اللجان الأمنية» أحد أهم هذه البنى، إذ شكّلت في كل حيّ و مدينة وقرية ومخيم لجنة أمنية، إلى جانب «ظاهرة الملثمين» الذين يتصدون لـ «العملاء» الذين صاروا ظاهرة مألوفة في واقع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. «وكان من شأن ارتفاع عدد اللجان الأمنية المنظمة أن، مكّن قدرة «القوات الضاربة» التي كانت تعالج أمر «المتعاونين». وهكذا تحققت انجازات أمنية أقلقت «الشباك» وغيره من المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بالرغم من تزايد أعداد المعتقلين لدى الجيش وأجهزة الأمن والذين وصل عددهم إلى أكثر من عشرين ألفاً في الأشهر الأولى من الانتفاضة. والحق إن قدرة القيادة الوطنية الموحدة على الصمود أمام المحاولات التي بذلتها أجهزة الأمن الإسرائيلية لاختراقها أو تعطيلها، اعتُبرت إنجازاً فريداً» (٧٢).

ولم تمضِ الأشهر الستة الأولى على الانتفاضة حتى سقطت جميع السياسات التي اعتمدتها الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعها رابين، بدءاً من سياسة «القبضة الحديدية» مروراً بـ «حملات الاعتقال والطرد وحظر التجول» وانتهاء بسياسة «تكسير العظام»، بدأت الحكومة الإسرائيلية بتغيير سياساتها الأمنية مع الانتفاضة بتطبيق برنامج صمم من أجل التأكيد على استمرار المؤسسات الإسرائيلية في مجال الحياة اليومية، إذ طلب من سكان قطاع غزة، على سبيل المثال، وخصوصاً المقيمين منهم بالمخيمات، تسليم بطاقات هوياتهم لاستبدالها ببطاقات هوية جديدة. وكان على هؤلاء أن

يسددوا ما عليهم من ضرائب مقابل تسلمهم الهوية الجديدة، والقصد من وراء هذا إتاحة الفرصة للشَباك لسبر المتقدمين للحصول على الهويات الجديدة أملاً في إعادة ترميم شبكات المخبرين والعملاء التي مزقتها الانتفاضة» (٧٣). ولما كانت الإجراءات القمعية التي اتخذها رابين لم تؤت أكلها، لجأ إلى اجراءات اقتصادية صارمة لإقناع الفلسطينيين باستحالة استمرارهم في إتباع وسائل عنيفة. «وكانت قرية قباطية في منطقة جنين، المختبر الذي جرّب فيه رابين سياسة الإكراه الاقتصادي. فقد تحدّى أهلها جهاز «الشَباك» وقاموا في وضح النهار بإعدام عميل اسرائيلي معروف. ودمروا أهم شبكة متعاونين في المنطقة. فقررت حكومة رابين أن تجعل من قباطية عبرة في سياسات العقوبات الجماعية، فجرى فرض الحصار عليها (لمدة شهر كامل) وقطعت عنها الكهرباء والماء والغاز، ومُنعت عنها المواد الطبية واعتقل معظم شبانها. وفرض رابين كذلك إجراءات مشابهة في جميع أنحاء الضفة» (٧٤). لكن هذا كله لم ينجح في اخماد الانتفاضة. ولئن عجزت حكومة رابين عن الإمساك بالمبادرة، فإن الانتفاضة من جهتها لم تستطع حسم المعركة مع الاحتلال، أو على الأقل لم تنجح في حملتها التي هدفت إلى تهميش مؤسساته وفرض مؤسساتها الشعبية، وبدأت المعركة مع قوات الاحتلال تأخذ طابع حرب الاستنزاف.

ظاهرة «العملاء» في المجتمع الفلسطيني

ربما كان أهم إنجاز حققته الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عندما تم التوقيع على اتفاق المبادئ (أوسلو) عام ١٩٩٣، انها حالت دون قيام السلطة

الفلسطينية بمعاقبة «المتعاونين مع أجهزة الأمن الإسرائيلية» وأجبرت السلطة على استيعابهم في مؤسساتها، الأمر الذي ضرب إحدى مرتكزات الأمن الفلسطيني، هذا إلى جانب الملاحق الأمنية لجميع الاتفاقات المشتقة عن الاتفاق الأم، ولا سيما الملحق الأمني باتفاق واي - ريفر الذي ينص على قيام أجهزة الأمن الفلسطينية الثمانية عشرة بمحاربة ما سمي «الإرهاب» والتنسيق الأمني مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

ولا ننسى أن تعدد الأجهزة الأمنية الفلسطينية وتداخل صلاحياتها وعدم توفر استراتيجية أمنية ، سهلت على أجهزة الأمن الإسرائيلي «إعادة انشاء البنى التحية لعملائها» (٧٥). كما إن استخدام إسرائيل لمنظومة متكاملة من التقنيات العالية ومن الوسائل التجسسية، وربطها بالعامل البشري،هو ما ظهر أثره جلياً وبشكل خطير خلال انتفاضة الأقصى.

لقد شكلت «ظاهرة العملاء» الحالة الأكثر خطورة وكانت تهدد مجمل البنى التحتية لمختلف فصائل العمل الفلسطيني المنخرطة في الفعل الانتفاضي، كما إن حجم وأعداد الكادرات والقيادات التي تمت تصفيتها خلال الانتفاضة، دلّ على خطورة «هذه الظاهرة» على المجتمع الفلسطيني برمته. ومن جانب آخر، فقد أثارت مسألة تصفية العملاء جدلا ساخنا داخل المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية منذ الانتفاضة الأولى، الأمر الذي دفع بالفصائل لإصدار ميثاق شرف تحرم فيه تصفية العملاء إلا من خلال إجراءات قانونية.

من هم العمـــلاء ؟

تعرّف «بتسليم» وهي منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية، في تقرير لها عام ١٩٩٤ ظاهرة المتعاونين، ظاهرة المتعاونين على عدة مستويات كما يلي:

عملاء المخابرات : يشير هذا التعبير إلى أولئك المتعاونين الذين تم تجنيدهم من قبل جهاز المخابرات الإسرائيلي الداخلي (أي الشَباك) بغرض تزويده بمعلومات محددة، واستخدم هؤلاء في ثلاثة مجالات رئيسية هي : تجنيد متعاونين آخرين، اختراق صفوف المنظمات الفلسطينية وتقديم المساعدات الميدانية (مثل المشاركة في الاعتقالات وكشف العمليات بشكل مسبق وأحيانا المشاركة المباشرة في تصفية نشطاء).

العصافير: وهذا النمط من العملاء يتم استخدامه من قبل جهاز المخابرات التابع لسلطة السجون الإسرائيلية، وذلك لمساعدة محققي «الشَباك» في الإيقاع بالمعتقلين الجدد واستدراجهم للحصول على معلومات منهم، إضافة إلى استخدامهم داخل السجون من أجل كشف خطط «السجناء الأمنيين» والإضرابات، لا سيما وان السجناء الأمنيين صاروا يشكلون خزان الانتفاضات الفلسطينية المتواصلة.

السماسرة: ويمثل هذا النوع من العملاء بعض الأشخاص الذين يعملون كوسطاء لبيع أراضي فلسطينية للإسرائيليين. وينظر إلى هذا النوع على من العملاء على أنهم الأسوأ، وقد صدر قرار من السلطة الفلسطينية ينص على إعدامهم.

الوسطاء: وهم الذين يوافقون على العمل لصالح أجهزة الأمن الإسرائيلية إذا حصلوا مقابل ذلك على ضمانات تكفل لهم تحقيق مصالح شخصية. وينظر إلى هذا النوع من التعاون بأنه جاء نتيجة ربط الأمن الإسرائيلي بمجالات الحياة الفلسطينية.

موظفو الحكومة ومساعدوها: وهؤلاء هم الذين ربطوا مصيرهم بالإدارة المدنية الإسرائيلية وبالحكم العسكري قبل ذلك، ومن ضمنهم العديد من المخاتير وأعضاء روابط القرى، وأفراد شرطة وموظفي الإدارة المدنية الإسرائيلية.

حالات التعاون المتعلقة بشرف العائلة (الإسقاط): وهي حالة أولئك الذين يقومون بعمل شائن مع بعض الفتيان أو الفتيات، أو تلك الفتيات اللواتي تتعرضن لذلك، بحث يتحولون جميعهم إلى موضوع ابتزاز من قبل أجهزة الأمن الإسرائيلية.

والمعروف أن كلاً من «الموساد، وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) وجهاز الأمن الداخلي (الشَباك) كانت دائماً تحاول استغلال هؤلاء المتعاونين، واستطاعت في أوج الانتفاضتين الأولى والثانية أن تسبر بعض أغوار الحركات الفلسطينية، وتقيم مواقع لها فيها، محققة اختراقات هامة أتاحت لها الحصول على معلومات قيّمة حول آليّة عملها ومواقع الضعف والقوة فيها، والعمل بالتالي على ضرب بناها التحتيّة، إضافة إلى كشف مواعيد تنفيذ بعض العمليات داخل الخط الأخضر لإحباطها» (٧٦).

ويلخص جدعون عيزرا نائب رئيس الشَباك سابقا وأحد أكبر رموز المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وأكثرهم تطرفاً، عمل الذين تستخدمهم

الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بقوله: «لدى إسرائيل شبكات من العملاء تنشر في مختلف أرجاء الضفة والقطاع، والهدف منها هو منع العمليات «الإرهابية» الفلسطينية. ويكلف أفراد هذه الشبكات بجمع المعلومات واختراق صفوف المنظمات وجميع مؤسسات المجتمع الفلسطيني، والمشاركة الميدانية في تصفية مطلوبين (مثلما جرى في حالة يحيى عياش). ومثل هذه العمليات لا يمكن أن يتم تنفيذها من دون مساعدة فعلية من أفراد هذه الشبكات، ومن غير الممكن الوصول إلى العناوين الصحيحة من دون مساعدة فعلية منهم».

وعلى أية حال فان «ظاهرة العملاء» ما زالت تشكل أكبر خطر على المجتمع الفلسطيني وأهم عقبة تواجه الانتفاضة والسلطة الفلسطينية على السواء.

خلاصة

أدّت حرب ١٩٦٧ إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وعرّضت المجتمع الفلسطيني إلى تشوهات بنيوية نتيجة للسياسات الاستراتيجية الإسرائيلية التي اعتمدت على مصادرة الأرض والمياه وإلى الاستيطان، وتدمير المؤسسات والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تشكل على المدى البعيد، خلفية لأي كيان فلسطيني مستقل، هذا إضافة الى إلحاق الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، واستغلال العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلية. وقد أثقلت كاهل المواطنين الفلسطينيين سلسلة من القوانين والأوامر والإجراءات العسكرية التي استهدفت إحكام السيطرة الأمنية والسياسية على واقع المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع.

وتأثر الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع بالتطورات التي شهدتها القضية الفلسطينية على صعيد بروز وتطوير ظاهرة الكفاح المسلح وحرب الاستنزاف العربية وتداعيات حرب تشرين وتأثيراتها المباشرة على واقع الحياة السياسية - الاجتماعية الاقتصادية الإسرائيلية،الأمر الذي ساهم في بناء معادلة تناقضية بين الأشكال السياسية - التنظيمية التي برزت في الضفة والقطاع (الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه الوطني) ومؤسسات الاحتلال المتمثلة بالحكم العسكري والإدارة المدنية وأجهزة الأمن المختلفة.

كذلك فقد تأثر النضال الوطني الفلسطيني بتفاعلات الحياة الحزبية الإسرائيلية والمتغيرات التي شهدتها المنطقة في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٢، وهي أعوام التحول الداخلي في إسرائيل، حيث تسلم الليكود

السلطة وشنّ حربه على لبنان، وما من تداعيات سياسية كان لها الأثر المباشر سواء على صعيد تبني القمة العربية قرارات فاس التي تدعو للتسوية مع إسرائيل، أو على صعيد مشروع التقاسم الوظيفي مع الأردن.

وقد دشنت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧ مرحلة جديدة وهامة من تاريخ العمل الوطني والسياسي الفلسطيني إذ «نقلت الصراع إلى أرض الصراع»، وتمكن فلسطينيو الداخل من خلالها أن يأخذوا زمام المبادرة ضمن أشكال لم يعهدها الاحتلال من قبل، جعلت «كلفة الاحتلال للمناطق الفلسطينية عالية وباهظة الثمن»، الأمر الذي دفع رابين للقول : «إن معجزة فقط تنقذنا من الانتفاضة».

وإذا كانت المتغيرات الكبرى التي داهمت العالم والمنطقة في نهاية العقد السابق قد وجدت تعبيراتها السلبية في الخلل الهائل في موازين القوى لصالح الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، ما جرى التعبير عنه بمؤتمر مدريد، حيث طرحت الولايات المتحدة رؤية لحل للصراع تستند إلى إعادة تعريفه أولا، واعتبار المناطق الفلسطينية «متنازعاً عليها» وليست «محتلة». وهذا حل ينطلق من الرؤية الكونية لواشنطن حيث تشكل اسرائيل جزءاً عضوياً فيها. وإذا كانت انتفاضة عام ١٩٨٧هي السبب الذي أثمر اتفاق أوسلو أو المعجزة التي انتظرها رابين، فان الإتفاق ذاته كان السبب لاندلاع انتفاضة الأقصى.

لقد أدى اتفاق أوسلو إلى قيام سلطة فلسطينية على بعض المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية أرادها الإسرائيليون مجرد أداة أمنية، وبالفعل فقد حصرت السياسات الإسرائيلية السلطة ضمن هذا الفهم على اعتبار أن

رابين اعتبر اتفاق أوسلو مجرد اتفاق أمني لا أكثر.

لكن انتفاضة الأقصى المندلعة في ظل وجود سلطة فلسطينية طرحت الكثير من الأسئلة الكبيرة على المجتمع الفلسطيني، من سلطة وطنيّة وفصائل معارضة، أهمها قضية البرنامج السياسي والمرجعية الوطنية وعلاقة السلطة بالمعارضة وتوفير الأمن الشخصي والجماعي للشعب الفلسطيني، وأصبحت مسألة استمرار الانتفاضة قضية ملحة بالرغم من المقاربتين الفلسطينيتين المتناقضتين حيالها، إذ الأولى، وهي مقاربة السلطة، تعتبر الإنتفاضة وسيلة لتحسين شروطها التفاوضية، بينما الثانية، وهي لغالبية القوى الوطنية والإسلامية المنخرطة في الفعل الانتفاضي، تعتبر الانتفاضة خياراً استراتيجياً.

وفيما راوحت جميع الحلول والمقترحات الإسرائيلية والأميركية ضمن المفهوم الأمني، فانها لم تصل ابداً إلى تقبّل فكرة إقامة سلام عادل ونهائي، بل، وفي أحسن الأحوال، إقامة كيان امني فلسطيني على مساحة من الضفة لا تتجاوز نسبة ٤٥٪ منها.

المراجع

١- بار زوهر، مذكرات بن غوريون، عام عوبيد، الطبعة الإنكليزية ١٩٧٤.

٢- المصدر رقم ١.

٣- المصدر رقم ١.

٤- دان شفتان، الفصل الإجباري بين إسرائيل والكيان الفلسطيني، ترجمة أحمد أبو هدبة، «الباحث» - بيروت ٢٠٠٣.

٥- المصدر رقم ٤.

٦- المصدر رقم ٤.

٧- جماعة من المؤلفين الفلسطينيين والأجانب. المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٤.

٨- سعيد جواد، النهوض الوطني الفلسطيني تحت الاحتلال، دار إبن خلدون، بيروت ١٩٨٧.

٩- ميرون بنفنستي، التطورات السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، مؤسسة الأرض للدراسات،دمشق ١٩٨٨.

١٠- انظر المصدر رقم ٧.

١١- انظر المصدر رقم ٨.

١٢- غازي السعدي، الأوضاع السياسية والاجتماعية في الضفة والقطاع، دار الجليل، عمان ١٩٨٣.

١٣- المصدر رقم ٩.

١٤- هارتس، نيسان ١٩٧٩.

١٥- انظر المصدر رقم ١٢.

١٦- ميرون بنفنستي، جروزلم بوست، ترجمة منير كنعان، مؤسسة الأرض ١٩٨٦.

١٧- ميرون بنفنستي، الإدارة المدنية، القوانين والأنظمة، مؤسسة الأرض ١٩٨٨.

١٨- عامير شابيرا، عل هامشمار، أيلول ١٩٨٧.

١٩- يهودا ليطاني، هآرتس، أيار ١٩٨٧.

٢٠- استطلاع نشرته هآرتس، ٥ نيسان ١٩٨١.

٢١- انظر المصدر رقم ٢٠.

٢٢- انظر المصدر قم ١٧.

٢٣- انظر المصدر رقم ٨.

٢٤- جفري أرونسون، سياسيو الأمر الواقع في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٩٠.

٢٥- مقابلة مع شارون، معاريف آبار ١٩٨٧.

٢٦- انظر المصدر رقم ٢٥.

٢٧- انظر المصدر رقم ١٢.

٢٨- انظر المصدر رقم ٢٤.

٢٩- انظر المصدر رقم ٢٤.

٣٠- انظر المصدر رقم ٢٤.

٣١- انظر المصدر رقم ٢٤.

٣٢- انظر المصدر رقم ٢٤.

٣٣- الاقتصاد الفلسطيني والاحتلال الإسرائيلي، عزمي الأطرش، دمشق ٢٠٠٣/١/٢٥.

٣٤- السياسة المائية الإسرائيلية، خبراء مياه إسرائيليين ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٨٦.

٣٥- انظر المصدر رقم ٣٢.

٣٦- فضل النقيب ، الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦.

٣٧- المصدر رقم ٣٢.

٣٨- وزارة العمل الفلسطينية، استراتيجية التشغيل في فلسطين، رام الله ١٩٩٩.

٣٩- عيسى عبد الحميد، سياسة الجسور المفتوحة، مركز الأبحاث الفلسطينية، بيروت ١٩٧٣.

٤٠- أحمد يوسف أبو الحسن الحسابات القومية في الضفة والقطاع، مكتب الإحصاء الفلسطيني دمشق ١٩٩٤.

٤١- عصام الزعيم، اقتصاد الضفة والقطاع في ظل الانتفاضة، وزارة الثقافة السورية ١٩٩١.

٤٢- انظر المصدر رقم٤٠.

٤٣- انظر المصدر رقم ٤٠.

٤٤- ميرون بنفنستي، اقتصاد الانتفاضة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٩.

٤٥- أحمد أبو هدبة، الاقتصاد الفلسطيني وحدود السيطرة الإسرائيلية،المستقبل الاقتصادي بيروت ١٩٩٩.

٤٦- شمعون بلاص ، الأوضاع السياسية والاجتماعية في المناطق عشية حرب الأيام الستة، يديعوت أحرنوت ١٩٧٦.

٤٧- انظر المصدر قم ٢٤.

٤٨- مجلة الرقيب، رخصة للقتل ، موقع الانترنيت الخاص بمؤسسة حقوق الإنسان الفلسطينية ٢٠٠٣/١٢/٢.

٤٩- انظر المصدر رقم ٢٤.

٥٠- انظر المصدر رقم ٢٤.

٥١- انظر المصدر رقم ٢٤.

٥٢- سماح إدريس،الحجارة المتنوعة ،مجلة الآداب، ٦, ٢٠٠٢.

٥٣- المصدر،رويرت فيتسك ،موت أوسلو،١٠/١٠/٢٠٠١ .

٥٤- المصدر زئيف شيف ،هآرتس ،٢٥, ١٢, ٢٠٠٠.

٥٥- يوسي بيلين، حمامة مجروحة،٢٥, ٦٢٠٠١

٥٦- الدستور الأردنية ،سوسيولوجيا الانتفاضة،٨, ١٢٠٠١.

٥٧- إيهود باراك، مقابلة تلفزيونية،٢٥, ١١, ٢٠٠٠.

٥٨- آريه شابيط،هارتس،٢١,٦,٢٠٠٢.

٥٩- المجد الأردنية ،٨,٣,٢٠٠١

٦٠- ألوف بن ،هارتس،٢٨,٢١,٢٠٠٣

٦١- اليكس فيشمان ،يديعوت أحرنوت ،٢٤,١٠,٢٠٠٣

٦٢- عامير ربابورت ،معاريف ،٢٦,٣,٢٢٠٠٣

٦٣- حيمي شليف .هارتس ،٢,١, ٢٠٠٤

الدفاع الوطني

البعد العربي - الإسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني: ملامح ناتو آسيوي

احسان مرتضى*

يندرج البحث في البعد العربي - الإسرائيلي في الصراع الهندي الباكستاني، ضمن البحث في الاستراتيجية الإسرائيلية الهادفة الى تطويق الشرق الوسط، والمرتبطة بشكل أو بآخر بعملية التوازن في العلاقات بين الدول في هذه المنطقة، والتي يتأثر جوهرها وأهدافها وفعاليتها بالعلاقات مع الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة، وذلك ضمن الحسابات الجيوستراتيجية التي تجريها إسرائيل بصورة متواصلة ومتجددة بهدف إحكام قبضتها، كدولة إقليمية عظمى، على مدخلات ومخرجات النظام الشرق أوسطي برمته.

ففي أعقاب التطورات الدراماتيكية التي شهدها العالم والمنطقة في السنوات الخمس عشرة الماضية بنوع خاص، استطاعت إسرائيل أن تحقق، بأسلوبها الانتهازي البارع، العديد من المكاسب الضخمة، سواء لجهة فك عزلتها السياسية وتوسيع دائرة علاقاتها الدولية مع العديد من دول أوروبا الشرقية

* باحث في الشؤون الإسرائيلية

وأفريقيا وآسيا، أو لجهة بناء قواعد جيوستراتيجية وجيواقتصادية ضخمة وبالغة الأهمية ترتكز عليها مصالحها الحيوية بعيدة المدى ودورها في لعبة التوازنات الإقليمية والدولية. وما من شك في أن الهند مثلت ضمن هذه الحسابات هدفاً رئيساً للتحركات الإسرائيلية في آسيا: أولاً بسبب مكانتها البارزة في كتلة عدم الانحياز، وثانياً بسبب طاقاتها الديموغرافية الهائلة التي تصل الى اكثر من ٨٠٠ مليون نسمة.

في هذا البحث سنحاول إلقاء الضوء على التنافس العربي الإسرائيلي على الهند، وانفتاحه بالتالي على حسابات الصراع الهندية الباكستانية، في وقت يشهد فيه العالم العربي، حالة من التراجع الخطير، على مستوى الوزن والأهمية في المجالين الإقليمي والدولي، سعياً وراء رفع سوية الاهتمام والإحساس بالمسؤولية الوطنية والقومية والحضارية.

البعد العربي

سبق للهند أن وقفت موقفاً تاريخياً واضحاً من القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي. فهي منذ نيلها الاستقلال في نيسان ١٩٤٧، وحتى قبل ذلك، انتهجت سياسة الحركة الوطنية الهندية المعادية للصهيونية. وكان المهاتما غاندي زعيم الاستقلال قد أبدى في ذلك الوقت انكاره للحركة الصهيونية وتطلعاتها لاقامة دولة يهودية في فلسطين، لأنه اعتبر ذلك طعناً بالحقوق العربية والشرعية الدولية. وكان موقفه واضحاً وحازماً من خلال خطابه التاريخي الذي ألقاه في ١٩٣٨/١١/٢٦ وقال فيه: «إن فلسطين هي ملك للعرب مثلما هي بريطانيا ملك للبريطانيين ... وأنه

من الخطأ واللاإنسانية فرض اليهود على العرب، وما يدور الآن في فلسطين لا يبرره أي قانون» (١).

لقد تطورت العلاقات الهندية- العربية عبر سنوات طويلة منذ فجر التاريخ. وقامت تلك العلاقات على التبادل الثقافي والهجرات وحركة السكان فضلاً عن التبادل التجاري. ويشير العديد من المؤلفات والمراجع التاريخية الى اتصالات واسعة قامت بين منطقة الخليج العربي واليمن ومصر من ناحية، والهند من ناحية اخرى. واستمرت تلك الصلات والعلاقات في العصر الإسلامي وفي ظل الاستعمار البريطاني الذي كانت طرق مواصلاته للهند من ابرز القضايا التي أصبحت قاسماً مشتركا لحركات التحرر الوطني في الهند والعالم العربي.

وتميزت العلاقات العربية- الهندية عبر التاريخ بعدة مميزات أساسية، من أهمها اقتراب المسافة الحضارية بين المنطقتين، فتأثر العرب بالحضارة الهندية، وتأثرت الهند بالحضارة العربية والإسلامية حيث استوعبت العديد من الآثار الإسلامية الخالدة، مثل تاج محل وقطب منار التي رفض رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون أثناء زيارته الأخيرة للهند الذهاب إليها فقط لكونها آثاراً إسلامية. ومن هذه المميزات أيضا عدم التجاور الجغرافي المباشر بين العرب والهند مما جعل العلاقات بين الطرفين خالية من المشاكل الحدودية الاقليمية. ومنذ القرن التاسع عشر وصولاً الى اليوم، قامت وحدة نضالية عربية هندية ضد الاستعمار الأوروبي ولاسيما البريطاني.

وعندما تحرك الرئيس الهندي جواهر لال نهرو في النصف الاول من القرن العشرين لتجميع الدول الآسيوية، في إطار التنسيق النضالي، صدرت

تعبيرات عن تلك المؤتمرات الآسيوية، تؤيد نضال الشعوب العربية وتطلعها نحو الحرية والاستقلال. وبرز اكثر الاتصالات تأثيراً في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما تلاقت الحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر مع نظيرتها الهندية بزعامة نهرو في إطار التجمع الافرو-آسيوي في باندونغ في نيسان ١٩٥٥. وأدى التعاون والتفاهم الفكري بين الطرفين الى بلورة سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وهي السياسة التي عبرت عن رغبة الدول حديثة الاستقلال في الحفاظ على استقلالها وحريتها وحرصها على العمل من اجل السلام الدولي، ورفض سياسة الأحلاف والتكتلات، التي كانت تهدد العالم بكارثة نووية في أواخر الخمسينات والستينات في ذروة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي. وما من شك بالتالي في أن حركة عدم الانحياز أوجدت رابطة قوية في العلاقات الهندية- العربية.

الجدير بالملاحظة في هذا السياق أن سياسة عدم الانحياز خدمت القضايا والمصالح العربية في التحرر من الاستعمار، كما أفادت الهند في العديد من المجالات. وعلى الرغم من الخلافات العربية- العربية على أرضية الصراع الأميركي السوفياتي أثناء الحرب الباردة، فإن العلاقات مع الهند لم تتأثر سلباً، بعكس العلاقات مع باكستان، التي أصبحت موضع نقد من القوى العربية الثورية، لانضمامها الى سياسة الأحلاف العسكرية ومن أبرزها حلف بغداد.

وفي ما يتعلق بقضية كشمير التي خلفها الاستعمار البريطاني كصاعق تفجير إسلامي- هندوكي، فإن العرب كان لهم ثلاثة أنواع من المواقف

السياسية المختلفة (٢):

١- موقف عربي أكثر تعاطفاً مع وجهة النظر الباكستانية، وكان ذلك هو موقف المملكة العربية السعودية والى حد ما اليمن ودول الخليج والأردن، وهو يدعو الى تنفيذ قرار الأمم المتحدة بخصوص كشمير، وهذا معناه بصورة ضمنية المطالبة بإجراء استفتاء شعبي عام.

٢- موقف عربي أكثر حياداً، وتمثل في موقف دول مثل مصر وسوريا والعراق تمشيا مع دعوة تلك الدول لاحترام سيادة الدول الأخرى، ومع مواقف عدم الانحياز والفكر العلماني الرافض لمفهوم الربط بين الدولة والدين.

٣- موقف عربي متوازن تجلى في حالتين:

أ- رداً على تدمير بعض المساجد مثل مسجد بابري عام ١٩٩٢ في ايودا ومسجد مزار شريف عام ١٩٩٥ في كشمير الهندية. وفي هذا المجال شجب بعض الدول العربية ومنها مصر والسعودية هذا التصرف، وطالب الهند بحماية المقدسات والمساجد والآثار الإسلامية، ودعا لتسوية المشاكل بين الهند وباكستان سلمياً.

ب- قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي وقد حوت تناقضات، فطالبت بتسوية المشاكل بين الهند وباكستان سلمياً بما في ذلك مشكلة كشمير وفقاً لقرارات الأمم المتحدة واتفاقية سملا. الا ان قرارات الأمم المتحدة تنص على الاستفتاء أي التدويل، أما اتفاقية سملا فترى حل المشاكل ثنائياً.

وبالنسبة لموقف الهند من الصراع العربي الإسرائيلي فانها التزمت ما يشبه الحياد، خصوصاً اثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل عام ١٩٧٨ واتفاقية الصلح المنفرد عام ١٩٧٩، وهو حياد له نزعة الاقتراب من الموقف العربي المعارض لمصر السادات، الأمر الذي أدى الى فتور العلاقات بين البلدين. وكانت دوافع الهند لاتخاذ هذا الموقف تنبع من حرصها على علاقاتها المتنامية مع الدول العربية البترولية ولاسيما العراق، سواء في مجال الحصول على البترول أو الاستثمارات أو العمالة والتجارة، فضلاً عن تأثير الاتحاد السوفياتي في مرحلة استمرارية وجود الحرب الباردة.

وفي ما يتعلق بالقضية الفلسطينية بالذات نجد انه عندما طلبت بريطانيا ادراج قضية فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة في ٢ نيسان ١٩٤٧، ومن ثم قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة من ١١ دولة من بينها الهند، لدراسة الموقف واستقصاء جميع جوانب المشكلة في فلسطين، أكد الوفد الهندي في اللجنة على موقف بلاده في أن اليهود لم يتعرضوا لأي اضطهاد في الهند عبر تاريخها، وأن مشكلة فلسطين يجب حلها بين العرب واليهود بطريقة ودية، وأن الدين ليس أساساً لبناء دولة (٣).

إلا أن السياسة الدولية المستندة الى القوة لم تستمع الى الحكمة الهندية، وفي مرحلة لاحقة أعلنت الهند أن السلام في فلسطين والشرق الأوسط يمثل أهمية حيوية للهند، نتيجة الجوار الجيوسياسي، وأن المشكلة الأساسية هي إنهاء الانتداب، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وأن فلسطين بلد ذو أغلبية عربية، وان هذا يجب ألاّ يتغير ضد مصلحة العرب، وعندما تصبح فلسطين دولة مستقلة، يمكن أن يحصل اليهود على استقلال ذاتي كبير في

المناطق التي يشكلون فيها أغلبية، وأن الهند نفسها عانت من الوعود المتضاربة للقوة الاستعمارية التي كانت تحكمها، ومن هنا فلا يمكنها إلا أن تتعاطف مع الموقف العربي.

وما من شك في أن تحليل هذا الموقف الهندي المعتدل في بداية نشأة الدولة اليهودية المستقلة يزودنا بمفاتيح هامة، ليس فقط لفهم القضية الفلسطينية، بل لفهم مشكلة الهند وعلاقاتها مع باكستان، وعلاقاتها مع العالم العربي، وفي هذا المجال يمكن الإشارة الى نقطتين بارزتين:

أ- إن موقف الهند من قضية فلسطين كما برز منذ البداية، وتطور عبر ما يقرب من نصف قرن، أي حتى إقامة علاقات ديبلوماسية مع إسرائيل عام ١٩٩٢، استند لرفض مفهوم الدين كأساس للدولة، كما استند لفلسفة الهند وتجربتها، وللتعبير عن مصالحها في العالم العربي بنظرة ثاقبة وعقلانية.

ب- إن ما عبرت عنه الهند من مقولات في الأمم المتحدة كان يمثل فلسفة حزب المؤتمر الهندي. وسياسته هي سياسة تصالحيه بين مختلف الأديان في الهند والعالم.

صحيح أن الهند وفي أعقاب جهود ووساطات عالمية كثيرة اعترفت رسمياً بإسرائيل (في ١٧/أيلول عام ١٩٥٠) إلا أنها رفضت في حينه إقامة العلاقات الديبلوماسية الكاملة معها.

ولكن منذ عام ١٩٥١ سمح لإسرائيل بتعيين ممثل تجاري لها في بومباي، وبعد فترة وجيزة تم تعيين قنصل شرف، ثم قام مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية وولترايتان بزيارة خاصة للهند في آذار ١٩٥٢ واجتمع مع جواهر

لال نهرو وزعماء آخرين، وبعد المحادثات تم الاتفاق على تشكيل بعثة ديبلوماسية هندية في اسرائيل. إلا أنه اثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ صرح مندوب الهند امام الجمعية العامة للأمم المتحدة بقوله: «إن قانون الغاب قد سلط على مصر وشعبها بدلاً من قانون السلام وقانون الشعوب كما عبر عنه ميثاق الأمم المتحدة» (٤).

وهكذا كانت الهند خلال فترات تصاعد واحتدام الصراع العربي- الاسرائيلي، تتحدث باستمرار ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، وفي كثير من الأحيان تم حظر دخول المندوبين الإسرائيليين الى المؤتمرات الدولية التي كانت تعقد في الهند.

ويعود موقف الهند السلبي من إسرائيل الى أسباب عدة أهمها: (٥)

- كون الهند دولة رائدة في كتلة دول عدم الانحياز التي تحتل الدول العربية مكاناً فيها، وانتهاج الكتلة سياسة مناهضة للإمبريالية والصهيونية.
- تحييد التهديد الباكستاني للهند عن طريق تطوير العلاقات مع الدول العربية ونصرة قضاياهم المصيرية، وذلك من خلال الاعتقاد بأن الضغوط العربية ستساعد على تليين الموقف الباكستاني.
- مصلحة الهند الحيوية تقضي بالحفاظ على ولاء السكان المسلمين، خصوصاً في مقاطعة كشمير المتنازع عليها مع باكستان، والذين يشكلون الآن نحو ١١٪ من عدد السكان.
- تأثير المسلمين المستمر على الصعيدين السياسي والحزبي في

الهند أجبر السلطات في نيودلهي على اتخاذ مواقف متشددة وموالية للعرب.

- العلاقات التجارية الهامة مع الدول العربية واحتياجات الهند الكبيرة للنفط.
- الجالية الهندية الكبيرة المنتشرة في منطقة الخليج العربي

البعد الإسرائيلي

عندما بدأ حزب المؤتمر الحاكم في الهند بالانهيار التدريجي، وبدأت تحكم البلاد حكومات ضعيفة، استطاعت إسرائيل، ونتيجة للخلافات العرقية والمذهبية، أن توجد كتلة في البرلمان الهندي من مختلف الأحزاب أطلق عليها اسم «أصدقاء إسرائيل في البرلمان». وأثارت هذه الجماعة موضوع إقامة العلاقات الديبلوماسية الكاملة مع إسرائيل. كذلك طالبت الأحزاب اليمينية المتطرفة مثل حزب «جانسنغ» المعارض و «سواتنترا» الهندوكي الذي يعتبر من أكثر الأحزاب اليمينية تطرفاً، بالاعتراف رسمياً بإسرائيل وإقامة العلاقات الكاملة معها. وقد بدأت محاولات عديدة لزيادة النشاط الاقتصادي والتجاري بين الجانبين في الستينات والسبعينات. وبلغ هذا النشاط مستويات عالية في الثمانينات في ظل حكم راجيف غاندي. واثر تطبيع العلاقات بين البلدين في مطلع التسعينات شمل التعاون المشترك مختلف المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية والزراعية، إلى السياحة والطيران، وذلك لأسباب عدة أهمها:

- الأزمة الاقتصادية الحادة التي اجتاحت الهند ودفعتها الى طرق

أبواب الولايات المتحدة. والهنود مثل الصينيين يصدقون المقولة القائلة بأن الطريق الى بورصة نيويورك يمر عبر القدس وعن طريق اللوبي الصهيوني.

- جهود باكستان النووية (تعني القنبلة الإسلامية) واعتبار من مصلحة الطرفين مواجهة هذا الخطر.
- الوضع العربي العام المتدهور والمفكك اثر انطلاق العملية السلمية في المنطقة، واثر مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ ثم اتفاق أوسلو ١٩٩٣ واتفاق وادي عربة ١٩٩٤.
- وضع الهند في القارة الآسيوية (الخلافات مع الصين وباكستان) الذي يحتم عليها أن تكون أحد رموز المعادلة الصعبة في النظام العالمي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة.
- سقوط الاتحاد السوفياتي الذي كان يشكل السند الأساسي للهند مما أحدث تغييراً أساسياً في سياستها الخارجية.
- زوال «الحياء الثوري» الذي كان يغلف السياسة الهندية أثناء قيادتها لحركة عدم الانحياز، لاسيما بعد توقيع مصر، أكبر دولة عربية، اتفاق الصلح المنفرد مع إسرائيل عام ١٩٧٩، مما جعل الهنود يندفعون لدعم علاقاتهم مع الدولة العبرية، فقامت رئيسة الوزراء أنديرا غاندي بزيارة للمعبد اليهودي (الكنيس) في بومباي حيث يوجد بضعة آلاف من اليهود الهنود، وذلك تحت غطاء علمانية الدولة، والمساواة بين الطوائف (٦).
- التوتر المتفاقم في العلاقات الهندية الباكستانية بسبب قضية

كشمير، التي تمثل في العقل السياسي الهندي القضية الجوهرية الأولى، خصوصاً وان باكستان برعت في استخدام هويتها الإسلامية ونجحت في توظيفها لخدمة أهدافها السياسية والعسكرية والقومية بل والاقتصادية في مواجهة الهند التي يعيش فيها أكثر من مائة مليون مسلم يعانون من التمييز والأوضاع المزرية، ومن هنا التقت المشاعر والتصورات نفسها بين الهند وإسرائيل لجهة العمل الموحد والمشترك لمواجهة «الأخطار» العربية والإسلامية المضخمة، فضلاً عن ان الذاكرة الهندوكية لا تنسى أبداً أن الإسلام، حسب تفسيرها، هو الذي فتت القارة الهندية الى دول ثلاث هي الهند وباكستان وبنغلادش. ولعل التفجيرات والتجارب المتتالية للدولتين قرب نهاية القرن العشرين تشكل دلالة على حدة الصراع وقوته والعوامل النفسية المحيطة به والضغوط الشعبية الداعية إليه في البلدين.

- التزام السياسة الخارجية الإسرائيلية بتثبيت مكانة إسرائيل على المسرح الدولي والمساهمة في تثبيت وضمان وجودها ودعم اقتصادها وتسليحها وتبرير سياساتها العدوانية ضد العرب والفلسطينيين، باستغلال الأحداث والتطورات المأساوية التي حصلت في الساحة العربية والفلسطينية منذ غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ وما تلاه من تداعيات ومصائب.
- السعي الإسرائيلي الدؤوب لتأجيج الصراع الديني الدائر بين الهند وباكستان حول قضية كشمير ذات الأغلبية المسلمة، بهدف نشر

أجواء متفاقمة ومتصاعدة من النزاع، يتضاءل معها الاهتمام بشؤون المنطقة العربية والصراع العربي الفلسطيني الدائر فيها، إضافة الى العديد من الأهداف الأخرى التي تسعى إليها إسرائيل لزيادة نفوذها وحضورها الجيو ستراتيجي في شرق وشمال آسيا.

- أحداث الحادي عشر من أيلول في الولايات المتحدة وما تبعها من دعم أميركي متزايد للمحور الإسرائيلي-الهندي، في ضوء تبلور استراتيجية أمريكية هجومية ضد ما يسمى «الإرهاب الإسلامي والعربي» وما تبع ذلك من احتلال أميركي لأفغانستان ودخول على هذا الخط سياسياً وعسكرياً واستخباراتياً لجهة تطويق كلٍ من ايران وباكستان وما تمثلانه من أخطار على المصالح الإسرائيلية اثر امتلاكهما قدرات صاروخية متطورة، الامر الذي استغلته إسرائيل لاقامة محطات تجسس الكتروني واستطلاع لاسلكي ورادارى من محطات أرضية قريبة من شرق ايران ومن شمال باكستان، الى جانب ما يمكن أن يشكله الوجود العسكري الإسرائيلي المباشر، تحت ستار المساعدة في بناء الجيش الأفغاني، من فرص تنفيذ عمليات تخريب بنى تحتية أو توجيه ضربات جوية عند اللزوم ضد منشآت استراتيجية حيوية في كل من ايران وباكستان (٧).

بعد زيارة لإسرائيل كتب باوغاونكار، رئيس تحرير أهم صحيفة هندية تصدر باللغة الإنكليزية «تايمز أوف إنديا» افتتاحية عبّر فيها عن الاهداف المشتركة بين تل أبيب ونيودلهي واختصرها في ما يلي:

١- ان للبلدين مصلحة مشتركة في التعاون لمواجهة الأصولية الإسلامية، وهو شعار يلقى الصدى المستحب في نفس السياسيين الهنود، خصوصاً زعماء التطرف الهندوسي الذين طالبوا دائماً بإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل. ولا يخفي هؤلاء إعجابهم بطرد إسرائيل للفلسطينيين وتحديها الشعوب العربية على رغم صغر مساحتها وقلة عدد أفرادها.

٢- ترى إسرائيل أن باستطاعتها تجنيد الهند للإسهام في مساعدة مخططاتها البعيدة المدى في احتواء المد الإسلامي الأصولي وتوجيه العالم الإسلامي نحو اعتماد سياسة معتدلة يقبل بها الغرب وترضى عنها إسرائيل (٨).

وفي افتتاحية ثانية (٥آذار ١٩٩٣) كتب بادغاونكار يقول نقلاً عن اسحق رابين، (رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق): «إن إسرائيل مستعدة للتعاون مع الهند في مجال الدفاع، وأن أكبر خطر يهدد إسرائيل والهند يتمثل في الأصولية الإسلامية، وأن حكومتي تحاول جاهدة تطويق هذا الخطر». ولم يكتف رابين بهذا القدر من التعاون بل أشار إلى أهمية دور الهند في وقف انتشار الأصولية الإسلامية التي تدعمها وتغذيها باكستان. كما طالب بضرورة تعاون الهند مع تركيا وإسرائيل بهدف دفع أسيا الوسطى نحو اعتماد الديموقراطية سبيلاً لإقامة سوق حرة ونظام سياسي علماني. وشدد رابين في حينه على أهمية وضرورة امتلاك الهند وإسرائيل السلاح النووي، وضرورة العمل لمنع باكستان وإيران والعراق ومصر وليبيا وسوريا والجزائر من امتلاكه (٩).

وعلى الرغم من ان وصول حكومة «إسلامية» إلى السلطة في تركيا ساهم في انفتاح تركي على بعض العالم العربي والإسلامي، إلا أن بوصلة الحركة التركية الإقليمية والدولية مالبثت ان انعكست ارتداداً نسبياً عن هذا التوجه الجديد، إذ انقطع التنسيق مع ايران، واجتمع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان مع شمعون بيرس زعيم حزب العمل الإسرائيلي. واتجهت الحكومة التركية للمشاركة في احتلال العراق خارج الشرعية الدولية. هذا في حين أن العلاقات العسكرية بين أنقره وتل أبيب لم تتراجع، بل قام رئيس الأركان التركي حلمي أوزكوك بزيارة لإسرائيل، ولا تزال تركيا تفضل الشركات الإسرائيلية في المناقصات العسكرية التي تجري، رغم بعض الفضائح في هذا المجال (١٠).

هذه الحركة الإسرائيلية الهندية والهندية التركية والتركية الإسرائيلية، دفعت العديد من المتابعين في أنقره للحديث عن ملامح ظهور محور تركي-هندي-إسرائيلي يستكمل المحور الهندي الإسرائيلي الجديد والمحور السابق الذي قام عام ١٩٩٦ بين تركيا وإسرائيل.

ويرى هؤلاء أن الولايات المتحدة تدفع في اتجاه بلورة مثل هذا المحور ليكون نواة ل «ناتو» آسيوي، يضع القارة الآسيوية تحت الهيمنة الأميركية، ويحقق لواشنطن السيطرة على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية الأخرى، وكذلك لمواجهة ما تسميه «التهديدات الإرهابية».

وقد لا تكون الظروف مؤاتية بعد للإعلان الرسمي عن هذا المحور المحتمل، لأن الرأي العام الهندي لا يزال يحمل حساسية معادية للأميركيين. وتحت ضغطه ترفض الهند حتى الآن إرسال قوات الى العراق

إلا في إطار الأمم المتحدة. كما أن وجود مائتي مليون مسلم في الهند يشكل عاملاً ضاغطاً آخر للابتعاد عن سياسة التطرف (١١).

إسرائيل من جهتها تكشف عن جوهر علاقتها مع الهند؛ فبالإضافة الى كون هذه الأخيرة تشكل سوقاً عسكرية لبيع إنتاجها من الأسلحة والأجهزة الإلكترونية التي كان آخرها صفقة طائرات الآواكس أو الفالكون الخاصة بالاستطلاع والتجسس، وإلى كونها سوقاً تجارية واستهلاكية ضخمة تقدر بنحو مليار نسمة، فانها -أي إسرائيل- تتجه لتسخير الهند في مواجهة دول معادية بعيدة عنها، على قاعدة تفاهم استراتيجي حول التشابه الجيو سياسي بين الطرفين المحاطين -حسب الرؤية الإسرائيلية- بدول قوية ومعادية.

وليس خافياً أن المصلحة والحسابات الأمنية تبقى القضية الأبرز التي تحكم الرغبة الإسرائيلية في تطوير علاقاتها مع الهند، حيث تشير الصحافة الإسرائيلية إلى تعاون على ثلاثة صعد في هذا المجال هي: التعاون الاستخباراتي العسكري السياسي مع الموساد، استطلاع إمكانيات جمع معلومات في المجال النووي عن باكستان ودول إسلامية أو عربية أخرى والتعاون في مجال بيع وتطوير الأسلحة والمعدات العسكرية سعياً وراء تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستقلالية لدى الطرفين على صعيد تطوير التقنيات العسكرية (١٢).

ولا تتوقف المصلحة الإسرائيلية في علاقتها مع الهند على القضايا الأمنية والعسكرية والجيو ستراتيجية، بل تتعداها إلى قضايا سياسية تخدم سياسة إسرائيل الخارجية، خصوصاً في ما يتعلق بمسألة التسوية مع الدول العربية والفلسطينيين. وفي هذا المجال يقول آمر سلاح الجو الاحتياطي ومدير معهد

الدراسات العسكرية جاسجيت سينف أنه يجب ألا يهمش دور الهند في مسيرة السلام الفلسطينية-الإسرائيلية لأن بإمكان الهند استخدام علاقاتها الجيدة مع الفلسطينيين في الوساطة ويضيف: «لقد كان من الخطأ عدم استثمار العلاقات بين الهند والفلسطينيين بصورة كافية» (١٣).

علامات فارقة وخطيرة

توقع العديد من المراقبين أن تشهد سياسة الهند الخارجية في عهد رئيس وزراء الهند آتال بيهاري، زعيم حزب بهاراتيا جاناتا القومي المتطرف، متغيرات خطيرة على ضوء الشعار الذي رفعه «أمةً واحدة وثقافة واحدة» أو شعار «القنبلة النووية الهندوسية في ترسانة الهند». وكان من المنطقي أن يثير طرح مثل هذه الشعارات الاستفزازية حفيظة باكستان التي شعرت بأنها وحدها المعنية بهذا التحدي الكبير، خصوصاً وأن برامج تطوير الصواريخ الهندية البعيدة المدى تستوعب إدخال الرؤوس النووية. وبما أن باكستان هي الجارة الوحيدة التي بقيت خلافاتها قائمة مع الهند، فإن التفجير النووي الهندي كان المؤشر لبداية نزاع إقليمي ذي مضاعفات خطيرة. ومع أن الولايات المتحدة ضغطت على باكستان لكي تمتنع عن القيام بخطوة مماثلة، إلا أن رئيس الوزراء نواز شريف لم يستطع مقاومة التيار الشعبي الجارف، فإذا به يعلن عن خمس تجارب تفجير نووية، مع تأكيده على استعداده لتوقيع معاهدة حظر التجارب النووية.

وتتهم الدول الأوروبية الإدارة الأميركية بأنها هي التي شجعت على هذا الفلتان النووي عندما أعلن الرئيس كلينتون عام ١٩٩٦ السماح لإسرائيل

بشراء أجهزة السوبر كومبيوتر التي تستخدم لتصميم أسلحة نووية وهيدروجينية، علماً بأن الرئيس الأسبق جورج بوش الأب كان رفض تصدير مثل هذا الجهاز إلى مؤسسة السلاح النووي الإسرائيلية في «ديمونا».

في المقابل اعربت مصر عن استيائها من قرار الرئيس كلينتون لانه يناقض التزام الولايات المتحدة المنصوص عليه في المادة الأولى من معاهدة الحد من انتشار السلاح النووي. وتقول تلك المادة «أن الولايات المتحدة لن تقوم في أي شكل من الأشكال بمساعدة او تشجيع أو تحريض أي دولة غير نووية على صنع أو حيازة الأسلحة النووية» (١٤). والملاحظ أن إسرائيل في نظر واشنطن تعتبر دولة غير نووية رغم أنها لم تسمح بالكشف على مفاعل ديمونا، ورغم أن سلاحها النووي ظهر بعد عقد المعاهدة الموقعة عام ١٩٦٨.

وكتبت صحيفة «جويش كرونيكل» التي تصدر في لندن في شهر أيار ١٩٩٨ أن عميل الموساد فيكتور أوستروفسكي رافق عام ١٩٨٤ وفداً من الخبراء الهنود جاء إلى إسرائيل لتبادل معلومات حول القنبلة النووية. وأشارت أيضاً إلى الاستعدادات التي قامت بها إسرائيل عام ١٩٨٨ لضرب المفاعل النووي الباكستاني، مثلما فعلت مع العراق عام ١٩٨١. إلا أن الحكومة الهندية تخوفت في حينه من النتائج السلبية التي يمكن أن يحدثها هذا العمل، خصوصاً أن الجيش الإسرائيلي طلب استخدام قاعدة عسكرية هندية كمحطة انطلاق للطائرات المغيرة، وتوقعت الهند فيما لو ساعدت هذه العملية، أن تثار باكستان وتوجه ضربتها إلى مصافي النفط والمصانع الحربية الهندية بما فيها المفاعل النووي. وذكر في حينه ان الحكومة الباكستانية وسّطت مصر لكي تحذر إسرائيل من مخاطر انعكاسات هذه الاعتداءات على الشارع الإسلامي.

وكتب المعلق الإسرائيلي «زئيف شيف» في صحيفة هآرتس محذراً رئيس الحكومة الإسرائيلية في حينه، نتنياهو، من الانخراط في مهرجان التفجيرات، قائلاً ان القنابل النووية لن تخيف المقاومة الإسلامية.

وقد حاولت إسرائيل من جهتها نفي الأنباء والمعلومات المنشورة في الصحافة العالمية عن تعاونها مع الهند في المجال النووي، وألغى رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق الجنرال في الاحتياط آمنون شاحاك زيارة رسمية كان يستعد للقيام بها الى الهند عام ١٩٩٨ خشية ان تفسر خطوته هذه كتأييد اسرائيلي لموقف الهند في موضوع التجارب النووية مما يورط إسرائيل في مواجهة مع سياسة الولايات المتحدة والصين وباكستان (١٥).

وعلى الرغم من النفي فان باكستان أجرت هي الأخرى تجاربها النووية الناجحة رداً على التجارب الهندية، متحدية التعاون السري النووي القائم بين إسرائيل والهند. وقالت باكستان: «ان التجربتين الأخيرتين من التجارب الخمس التي نفذتها الهند كانت تجارب نووية إسرائيلية» (١٦). وقال جوهر أيوب خان وزير الخارجية الباكستاني الأسبق في منتصف حزيران ١٩٩٨: ان إسرائيل زودت الهند بآلية التشغيل المتزامنة بفارق جزء من الألف من الثانية، مشيرا إلى ان هذه المنظومة الآلية موجودة فقط في حوزة أميركا وإسرائيل، ومعلوم انها وصلت الى الهند من إسرائيل. وذكرت صحيفة الأمة الباكستانية ان إسرائيل شاركت في اثنتين من التجارب النووية الخمس التي نفذتها الهند. وقالت: ان القنبلتين نقلتا الى الهند من إسرائيل على متن طائرة هركوليس قبل نحو أسبوعين من تنفيذ التجارب النووية، وفي المقابل تقدم الهند لإسرائيل الأراضي لإجراء تجاربها النووية (١٧).

ومهما يكن من أمر فالحقيقة هي ان التجارب النووية الهندية لم تظهر الى الوجود ولم يكتب لها النجاح إلا في الفترة التي تطورت فيها العلاقات الإسرائيلية الهندية بشكل ملحوظ وبلغت ذروتها في المجالين الأمني والعسكري، مما يدل على وجود البصمة الإسرائيلية الواضحة على تحول الهند الى دولة نووية عظمى.

من ناحية أخرى تجدر الإشارة الى انه في الفترة الفاصلة ما بين زيارة شمعون بيريس للهند في نيسان ١٩٩٣، التي وضعت اسس العلاقات المتينة بين البلدين في شتى المجالات، وزيارته الثانية لها في ٧ كانون الثاني ٢٠٠٢، ولاسيما في ضوء التوتر الحاد بين الهند وباكستان اثر حادثة الهجوم على البرلمان الهندي في يوم ١٣ كانون الاول ٢٠٠١، فان إسرائيل سعت لتنسيق مواقفها مع الهند ضد كل من باكستان وايران بذريعة مقاومة «الإرهاب الإسلامي». وبين هاتين الزيارتين يمكن رصد المحطات والمتغيرات التالية في العلاقات الثنائية الإسرائيلية-الهندية:

- قفز الميزان التجاري بين البلدين من ٢٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ الى ١٠٨٥,٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠.
- عقب زيارة وزير الداخلية الهندية ادفاني لإسرائيل في حزيران ٢٠٠٠ قام وزير الخارجية الهندي بزيارة الى تل أبيب في الثلاثين من الشهر نفسه، حيث اتفق مع نظيره الإسرائيلي على تأسيس لجنة وزارية مشتركة لمكافحة الإرهاب كما اتفق الجانبان على الاجتماع كل ستة اشهر لإجراء مناقشات استراتيجية مشتركة.
- في شهر آب ٢٠٠٠ قام شمعون بيريس بزيارة الهند للحصول على

دعمها في المباحثات التي كانت جارية مع الفلسطينيين تحت إشراف الرئيس الأميركي بيل كلينتون في كامب ديفيد، كما قام المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس يارون بزيارة نيودلهي في ايلول ٢٠٠٠ تحضيراً لإبرام صفقة عسكرية كبيرة من المعدات الإسرائيلية.

لقد هدفت الهند من تطوير علاقتها مع إسرائيل أيضا الى تطوير علاقتها الشاملة مع الولايات المتحدة مستفيدة من دعم اللوبي اليهودي هناك. وسعت إسرائيل من ناحيتها الى إقناع الولايات المتحدة بان تعاونها العسكري مع الهند يحقق للولايات المتحدة ثلاثة أهداف:

١- استكمال تطويق إيران من الناحية الجنوبية الشرقية تمهيداً لإخضاعها للسيطرة الأميركية او ضربها اذا اقتضى الأمر.

٢- احتواء الصين، القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة في القرن الحالي.

٣- قمع الحركات الأصولية الإسلامية الراديكالية في المنطقة.

والجدير بالذكر انه بعد مرور يوم واحد على أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ قام مستشار الأمن القومي الإسرائيلي اللواء عوزي دايان بزيارة الهند ليبحث مع نظيره الهندي ادفاني ووزير الخارجية سينغ تبعات الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة، وليفتح آفاقاً جديدة أمام ما تعتبره الهند وإسرائيل مزيداً من التعاون المشترك بينهما. وفي أواخر كانون الثاني ٢٠٠٢ حصل وزير المواصلات الهندي أثناء زيارته لإسرائيل على دعم هذه الأخيرة للهند في موقفها من «الإرهاب» الباكستاني على حدّ وصفهما. وكان شمعون بيريس

أثناء زيارته للهند عام ١٩٩٣ قد أعرب للمسؤولين الهنود عن استعداد إسرائيل للمساعدة في قمع «الأصولية الإسلامية»، كما تبنى وجهة نظر الهند بشأن كشمير باعتبارها جزءاً من الأراضي الهندية، ونصح الهند بتغيير التركيبة السكانية في كشمير ضد صالح المسلمين هناك (١٨).

وفي مجال التعاون الأمني، تمد إسرائيل الهند بمعلومات عن باكستان ونشطاء الحركة الكشميرية تجمعها من خلال أقمارها التجسسية وما تحصل عليه أيضا من الولايات المتحدة في إطار اتفاق التعاون القائم بينها وبين أميركا، مقابل وجود مخابراتي إسرائيلي في الأراضي الهندية (١٩).

تنويع الاعتماد الاستراتيجي من وجهتي النظر الإسرائيلية والهندية

يعتبر الباحث الإسرائيلي مارتين شيرمان (٢٠) ان إسرائيل منذ نهاية حرب عام ١٩٦٧ باتت معتمدة بالكامل على الولايات المتحدة كمصدر للدعم الاستراتيجي. وهذا في رأيه وضع في غاية الحرج «لأمة مستقلة» حسب قوله، ولا سيما تلك التي تعيش في ظروف جيوسياسية غير مرضية كالتي تعيشها إسرائيل. وبينما أثبتت العلاقات الودية، على نحو يفوق العادة والمألوف، بين كل من واشنطن وتل أبيب فائق نفعها وأهميتها، فإنه لا ينبغي للقيادات الإسرائيلية أن تفقد الرؤية لأحد أهم ثوابت العلاقات الدولية..حيث الحقيقة هي أن النظام الدولي العام لا يزال يعمل أساساً على نحو فردي، تعتمد فيه كل دولة على نفسها في الأساس وتسعى نحو مصالحها الخاصة من دون تنسيقها أو إلحاقها بمصالح الدول الأخرى. وبهذا فإن استمرارية

التحالفات تبقى محدودة ومشروطة تماماً بالرؤية المتبادلة للمصالح القومية المتوافقة.

ويتمثل جوهر هذه الفكرة بالملاحظة الذكية التي أبداها اللورد سالزبوري في انه، في النظام الدولي، نجد ان «الرابطة المقدسة الوحيدة التي تبقى (بين الأمم) انما هي كامنة في غياب المصالح المتضاربة» (٢١) أما إذا برزت بعض المصالح المتعارضة، فلن يكون بوسع أي شيء ان يبقي على هذه الرابطة، وتصبح كل الالتزامات المتبادلة بين الأطراف الموحدة في السابق، قليلة الأهمية.

وكان لا بد لإسرائيل أمام هذه الحقائق الأساسية في العلاقات الدولية ولعبة الأمم من ان تعي وتدرك مصير حلفاء الولايات المتحدة السابقين، مثل فيتنام الجنوبية وإيران الذين تخلت عنهم عندما وجدت الثمن الذي تدفعه لقاء استمرار دعمها لهم، باهظاً، وكذلك فان تراجع فرنسا عن دعم إسرائيل في أعقاب حرب عام ١٩٦٧ إنما يمثل تعبيراً مميزاً عن الطبيعة العابرة للصداقات بين الدول في العالم، مهما بلغت هذه الصداقات من ودّ في بداية الأمر. وكذلك «فان ذلك المقطع المزعج من العلاقات الإسرائيلية-الأميركية المتراجعة، إبان فترة إعادة التقويم التي أجرتها واشنطن لسياستها في الشرق الأوسط في عهد كيسنجر، حسب رأي شيرمان، ينبغي ألا يغيب عن الذاكرة» (٢٢) فهذا أيضا يشكل، وان بصورة أقل تطرفاً، تذكرة وشاهداً على الوهن المحتمل دخوله على التحالفات بين الدول ذات السيادة.

وثمة بالطبع، حسب رأي شيرمان، الكثير الذي يربط الولايات المتحدة

وإسرائيل سياسياً وعسكريًا ومن حيث القيم الاجتماعية والثقافية المشتركة، ولكن مع ذلك فإن الحذر السياسي والتجربة السابقة يوحيان كلاهما للقيادة الإسرائيلية أياً تكن، بألا تستخف باحتمال ألا يستمر توافق المصالح الإسرائيلية الأميركية الى ما لا نهاية. فبعض الخلاف والاختلاف في المصالح قد ينشأ بالطبع، وذلك على الأقل بسبب الخلاف السياسي بين الدولتين في جملة من المواضيع، بدءاً بنشر التكنولوجيا والسلاح وانتهاء بالعلاقات مع العالم الإسلامي. ومع ذلك فإن الشقاق والخلاف قد ينبت من ضرورات الابتعاد عن السياسة الإسرائيلية، نفسها ومثل هذه العناصر قد تتضمن ما يلي (٢٣):

أ- تغييرات في بنية السلطة المحلية الأميركية وفي النفوذ النسبي لمراكز القوى ومجموعات الضغط المؤيدة أو المناهضة لإسرائيل.

ب- إعادة ترتيب سلم الأولويات القومية بناء على وقائع عالمية جديدة (مثل تعاظم التحدي الصيني للصدارة الأميركية، أو نهوض محتمل لأهمية آسيا الوسطى كبديل للشرق الوسط كمصدر أساسي للطاقة).

ج- انبعاث محتمل لنزعة الانعزال والانشغال بالقضايا المحلية، تغذيها مشاكل التنوع العرقي المتعاظم الذي يتحدى التعريف السائد للهوية القومية الأميركية. ويمكن لهذه وسواها من التطورات أن تؤدي الى احتمال إعادة توجيه المساعي والمصالح الأميركية في اتجاهات جديدة، تؤدي إلى تهميش، أو على الأقل تقليص (على نحو بارز)، أهمية الشرق الوسط

في جدول الأعمال الاستراتيجي للولايات المتحدة. وعليه يتعين على إسرائيل ألا تهمل احتمال أن تؤدي الظروف المحلية والدولية المتغيرة إلى إعادة تعريف واشنطن لاعتباراتها داخل المنطقة وبروز موقف أميركي أكثر تعاطفاً مع الدول العربية.

على هذا الأساس تتضح الأسباب الموضوعية الملموسة التي تدفع إسرائيل للنظر بجدية في سيناريو يتقلص فيه الدعم الاستراتيجي الأميركي تقلصاً كبيراً، وبالتالي ضرورة إيجاد السبل الآيلة إلى مواجهة هذا الاحتمال. ومثل هذا التخطيط، في رأي شرمان، سيكون ضرورياً، سواء جرى التركيز على الحاجة للزيادة او الاستبدال، الجزئي او الكلي، للمصادر الراهنة للموارد الاستراتيجية الإسرائيلية. وفي محاولة استكشاف البدائل لمعالجة مثل هذا الاحتمال، يبدو واضحاً ان ثمة شرطاً لازماً هو تشخيص الدول التي يمكن ان تكون مرشحة للمساهمة في الشراكة الاستراتيجية المتطورة مع إسرائيل. وقد يتضمن هذا السياق في مراحله الأولى، الدول التي:

- تواجه تهديدات مشتركة او متشابهة، سواء من حيث طبيعة التهديد ام طبيعة الخصم.
- يظهر ان لها مصالح مشتركة، أو على الأقل غير متضاربة،مع اسرائيل.
- قد تستفيد من استغلال الفرص المشتركة.

ومن ثم فان الاستراتيجيات المشتركة المحتملة قد تُرسم، بما في ذلك استخدام المنافع المتشابهة للأطراف المشاركة مثل الخبرات التكنولوجية، والموقع الجيوستراتيجي، والقدرات المالية، والموارد البشرية وسواها.

وقد يكون من بين الدول المرشحة المحتملة لمثل هذا المشروع التعاوني الاحتياطي، دول غير إسلامية وهامة عديدة في آسيا، مثل اليابان وكوريا الجنوبية اللتين تواجهان تهديدات صاروخية محتملة من كوريا الشمالية، والتي تزود خصوم إسرائيل مثل ايران وسوريا، بالصواريخ البعيدة المدى وسواها. والتعاون التكنولوجي والمالي بين البلدان الثلاثة، قد يظهر أنه ليس اكثر من ضرورة منطقية أملتها المصالح الذاتية الواعية. والهند أيضا هي في هذا المجال إحدى الدول البارزة والأساسية التي يتعين عليها أن تواجه خصوماً يملكون الأسلحة بعيدة المدى-الباكستان والصين- والذين دخلت معهم في مواجهات عسكرية على طول حدودها المشتركة، وبالتالي يبدو هنا الأساس المنطقي السليم وراء التعاون الإسرائيلي-الهندي وبالعكس. أما باكستان، التي تنجرف رغماً عنها نحو زالأصولية الإسلاميةس، فقد كانت معادية لاسرائيل منذ زمن بعيد، فيما توفر الصين أيضا المعدات العسكرية وسواها لبعض ألد أعداء إسرائيل.

وفي المستقبل، فإن التعاون البحري الهندي الإسرائيلي المشترك قد يرتدي أهمية حيوية، ولا سيما اثر دمجه بتكنولوجيا الرقابة الفضائية الحديثة، وخصوصاً ازاء الحضور العربي المسيطر على طول معظم شواطئ البحر الأبيض المتوسط الجنوبية والشرقية، مما يجعل من هذا الأمر تهديداً متفاقم الإشكالية والتعقيد بالنسبة لإسرائيل. وفي المستقبل سيتجلى هذا التعاون في الأساس، ضمن مجال احتفاظها بقدراتها على الرد العسكري الردعي خارج إطار نطاقها الإقليمي المتزايد ما بعد أوسلو.

وضمن هذه المقاييس الحدودية كان لابد للتقارب الإسرائيلي المتزايد مع

تركيا العلمانية أن يترجم نفسه ويأخذ مداه. فإدارة أنقره تنخرط في نزاعات مع سوريا والعراق حول المياه والأراضي و «الإرهاب»، مع تهديدها من الداخل بقطاع من الإسلام السياسي النامي. وعلى هذه الخلفية يأتي التعاون التركي الإسرائيلي المتعدد الأوجه (بما في ذلك تطوير وتحسين الأسلحة والمشتريات من الأدوات المعدنية، والإنتاج والتدريب المشترك، وتبادل المعلومات الاستخبارية) ليأخذ مجراه ومكانته بالرغم من انتقادات العالم الإسلامي.

بناء على ما تقدم نستخلص أنه اذا كان للصراع والتعاون أثر محدود في الماضي حين كانت النزاعات محدودة الأثر وتقتصر على أطرافها فحسب، فالأمر في عالم اليوم بات يختلف تماماً، فنتائج الصراع والتعاون لم تعد تقتصر على أطرافها بل دائماً تتمدد دائرتها وتتسع آفاقها وذلك بوجود الكثير من المجالات التي تتطلب التعاون والتنسيق بين مجموعة ملحوظة من الدول. وهنا تبرز أهمية خاصة لظاهرة صراع القوى في ميدان العلاقات الدولية، حيث نجد أن تحقيق إسرائيل لمصالحها الحيوية وأمنها القومي إنما تعني مجموعة التدابير والاحتياجات النظرية والعملية الخاصة بحماية مجالها الإقليمي الذي لا ينحصر فقط في الرقعة الجيو سياسية المحدودة من أرض الدولة، بل يشمل الثروات الاقتصادية والأيديولوجيا السياسية والأهداف التوسعية والعلاقات الخارجية، الواجب توفيرها لتكريس السيادة الصهيونية على الأراضي المحتلة. وبالتالي نجد ان نظرية الأمن القومي الإسرائيلية، لا تضمن مسألة تعزيز القوة العسكرية او الاقتصادية فقط، بل تشمل أيضا البدائل الاحتياطية في حقل السياسة الخارجية، والتقدير الاستراتيجي

الصحيح والشامل للواقع الجيو سياسي المحيط بكيان الدولة العبرية، ومدى التناقض أو التقارب الأيديولوجي بين النخب السياسية الحاكمة في إسرائيل وبين النخب المقابلة الموجودة في الدول المجاورة او البعيدة والتي لها تأثير ونفوذ على الصراع الدائر بين الكيان الصهيوني والعرب.

ومن هنا نجد ان إسرائيل بنت نظريتها الأمنية الاستراتيجية على التقدير الدقيق والمتواصل لجوانب الثابت والمتغير في معالم القوة والضعف لدى البلدان العربية. فإسرائيل هي دولة مواجهة عسكرية دائمة مع محيطها المعادي، ولذلك انصبّ اهتمامها الأمني الأول على الناحية العسكرية، في حين شكلت سياستها الخارجية عاملا تابعا يخضع للاحتياطات والحسابات العسكرية بهدف توفير الاستعداد الدائم للمواجهة. ومن اهم العوامل التي تأخذها إسرائيل بعين الاعتبار في صراعها مع الفلسطينيين والعرب، العامل البشري والتفوق العددي لدى هؤلاء، بالإضافة إلى القاعدة الاقتصادية القومية واتساع الرقعة الجيوسياسية للعالمين العربي والإسلامي، الأمر الذي يمكن ان يعرض إسرائيل في ظروف دولية وإقليمية معينة لحرب طويلة الأمد تعجز عن تحملها بسبب محدودية إمكاناتها وقدراتها البشرية والاقتصادية التي كانت ستعاني من نقص فادح لولا المساعدات الأميركية بنوع خاص.

ومن اجل هذا كان لا بد لإسرائيل من سياسة توسيع قاعدة مصادرها الحيوية وتنويعها في مجال الاستحصال على مختلف أشكال الدعم الاستراتيجي. وما من شك في ان الهند وتركيا وأثيوبيا وسواها من دول المحيط الجغرافي التي تطوق العالم العربي هي من جملة محطات توفير مثل

هذا الدعم خصوصاً إزاء احتمال أو حقيقة حصول دولة عربية او إسلامية على أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً السلاح النووي. فعلى الرغم من ان التفجيرات النووية الباكستانية قد جاءت في إطار سباق التسلح مع الهند، وللحفاظ على التوازن العسكري الاستراتيجي في تلك المنطقة، حسبما يعترف الإسرائيليون أنفسهم، فإن هلعاً ومخاوف قوية انتابت إسرائيل من جراء هذه التفجيرات. وهذه المخاوف لا تأتي من احتمال ان تقوم باكستان بهجوم نووي على إسرائيل، بل من احتمال انتقال التقنية او السلاح النووي إلى أقطار عربية أو إسلامية أخرى تعتبرها إسرائيل في حالة صراع مباشر معها من جانب، ومن كون امتلاك دولة إسلامية للسلاح النووي يشكل إضعافاً للعامل السيكولوجي في الردع النووي الإسرائيلي القائم على نظرية «القنبلة في القبو» والذي يمثل عامل تخويف وابتزاز سياسي وعسكري ضد الأقطار العربية والإسلامية من جانب آخر.

الجدير بالذكر أيضاً في هذا السياق أن إسرائيل عملت بصورة حثيثة لاستغلال التفجيرات النووية الباكستانية لتحويل الأنظار عن التسلح النووي الإسرائيلي ولتسعير عملية التحريض والإثارة على الجمهورية الإسلامية في إيران بنوع خاص وسائر الأقطار العربية والإسلامية عموما، على الرغم من التزام إيران بالمواثيق الدولية وانضمامها الى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية.

على ضوء ما تقدم رأى المعلق الإسرائيلي زئيف شيف في صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للتدخل مستقبلاً بشكل فوري وفي المراحل الاولى من التوتر لوقف أي حرب قد تندلع في

المنطقة حتى لا تتطور إلى حرب نووية، وأنها ستقرر مشروع وقف إنتاج المواد النووية من دون المساس بمخزون الأسلحة القائم وهو المشروع المسمى «CUT OFF» والذي من المقرر أن يطال إسرائيل أيضاً.

وناقش بعض الاطراف مسألة العقوبات التي فرضت على الهند وباكستان، ورأى فيها «سلاحاً ذا حدين» وأن وقف المساعدات عن «اقتصاديات جائعة» قد يسّرع في بيع الخبرات النووية والصاروخية إلى دول أخرى.

وبصورة إجمالية، يمكن القول ان التفجيرات النووية الهندية الباكستانية أحدثت هزة قوية في الكيان الصهيوني على كل المستويات السياسية والاجتماعية، ودفعت المفكرين والمخططين الصهاينة الى إعادة النظر في سلم أولوياتهم الاستراتيجي. والإسرائيليون على هذا الصعيد يحاولون إمساك وتجميد الزمن والتاريخ في اللحظة المريحة التي يملكون فيها التفوق النوعي الحاسم، ليكون لهم القرار في المنطقة والاستمرار في سياستهم التوسعية الاستعمارية وفي دورهم الوظيفي، لكن مشكلتهم تكمن في أن التغير وعدم الجمود هما من نواميس الكون الكلية، والتاريخ والزمن لن يتوقفا بالتالي عن التحرك من اجل راحة نفس اسرائيل، ومثل هذه الحركة لن تكون إلى الأبد في صالحهم.

خلاصة واستنتاجات:

تحدث الكاتب والمفكر السياسي الإسرائيلي الدكتور افرايم سنيه في كتابه الصادر بالعبرية عام ١٩٩٦ بعنوان «إسرائيل في عام ما بعد الألفين» عما أسماه «توسيع المدى الاستراتيجي» الإسرائيلي في المحيط الجيوسياسي الجديد في مطلع القرن الواحد والعشرين. واستخلص أن القاسم المشترك بين البلدان غير العربية وغير الإسلامية المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي هي أنها «تجابه الإسلام المتطرف، وأنها تنشد صداقتنا، وأنها تواقة للتطوير الاقتصادي والتقدم، وأنه بوسعنا مساعدتها، وفي عالم ما بعد ٢٠٠٠ سنحتاج نحن أيضاً لصداقتها». وبعد أن يعدد أهمية دول مثل الهند ودول آسيا الوسطى ودول القرن الأفريقي بالنسبة لضمان وصون الأمن القومي الإسرائيلي ينتهي الى القول: «إن استشفاف المستقبل السياسي يلزمنا، على الرغم من مواردنا القليلة، بانتهاج سياسة ذات فعالية ومبادرة ازاءها. ونحن إذا بدأنا التفكير بالمصطلحات الصحيحة لمبدئنا الاستراتيجي الحقيقي، فسيسهل علينا القيام بالخطوات المطلوبة» (٢٤).

وهكذا يتضح أن السياسة الخارجية الإسرائيلية لا تألو جهداً ولا تضيع أية فرصة سانحة لتثبيت مكانة إسرائيل على المسرح الدولي، والمساهمة في ضمان وجودها ودعم اقتصادها وتسليحها، وتبرير سياستها العدوانية باستغلال ما يجري من أحداث وتطورات على الساحتين الإقليمية والدولية.

والجهود الإسرائيلية المبذولة لاقامة وتطوير العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية مع الهند إنما تهدف الى اختراق صفوف دول كتلة عدم الانحياز وشقها، وتطوير العلاقات مع الدول الآسيوية

الأخرى، كون الهند مفتاح آسيا وبوابتها. هذا إضافة الى محاولتها تأجيج الصراع الدائر بين الهند وباكستان حول مقاطعة كشمير ذات الغالبية المسلمة لنشر أجواء يتضاءل معها الاهتمام بشؤون المنطقة العربية وما يلحق بأهلها من غبن، بالإضافة الى العديد من الأهداف الأخرى التي تنسجم، في حال تحققها، مع تطلعات إسرائيل وتوجهاتها التوسعية (٢٥).

وفي الختام نقول إنه على الرغم مما حققته إسرائيل من مكاسب وإنجازات باهرة على أكثر من صعيد من جراء الصراع الهندي الباكستاني، فإن الباب ما يزال مفتوحاً أمام المصالح والمنافع العربية التي يمكن تأمينها وتوفيرها من خلال إصلاح بعض الخلل في العلاقات المشتركة مع الهند وعدم ترك الساحة هناك مفتوحة فقط للمخططات والمؤامرات الصهيونية. وعلى هذا الصعيد بوسع العرب في اقل تقدير، اعادة تفعيل النشاط في المجال الثقافي من أجل الحيلولة دون امتداد التشويه الحاصل للصورة العربية الموصومة بالارهاب الى الهند وسواها، بالإضافة الى الاستفادة من وجود أموال عربية تبحث عن مجالات الاستثمار فيتم توظيفها بما ينفع الأطراف المتعاونة في مشاريع مشتركة.

والجدير بالذكر أنه على الرغم من أن الهند ليست دولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أن فيها أكبر عدد من المسلمين في العالم بعد أندونيسيا، وهذا أيضاً يمثل رصيداً للعمل المشترك، اذا أحسن العرب والمسلمون التعامل معه بحكمة وروية، وذلك من خلال التأكيد في العلاقات العربية الهندية خاصة على احترام المسلمين وتراثهم ودورهم في حركة تحرير الهند وتطويرها ومن خلال الاستفادة من الطابع العلماني

الديمقراطي لهذه الدولة المتعددة الأديان والأعراق، وهذا يقتضي فضح الدور الصهيوني في تحريض الأصولية الهندوسية على تشويه دور المسلمين والعمل على تدمير المساجد والتحريض على الفتن، مقتدية في ذلك بالسياسة الإسرائيلية ومواقفها الشوفينية والعنصرية اللاإنسانية ضد الفلسطينيين والعرب.

والجدير بالذكر انه على الرغم من كل هذه المحاذير والاشكالات فان الهند استمرت، بشكل أو باخر، على موقفها المبدئي المتفهم للقضايا العربية حتى في وقتنا الحاضر. ففي كلمة ألقاها أمام البرلمان في كانون الأول ٢٠٠٠ قال وزير الخارجية الهندي: «إنني أنتهز هذه الفرصة لأوكد من جديد التزامنا بقيام دولة فلسطينية ذات حدود معترف بها دوليا باعتبارها حقاً شرعياً للشعب الفلسطيني يلبي طموحاته وتطلعاته، ونؤكد أيضاً تأييدنا لجميع قرارات مجلس الأمن وخاصة القرارين ٢٤٢و٣٣٨». لكنه للأسف ساوى بين المعتدي الإسرائيلي والمقاوم الفلسطيني حين قال: «ونطالب جميع الأطراف بالتوقف عن الاعمال الاستفزازية واستخدام القوة والتحريض على استعمال العنف» وهذا يشكل عاملاً آخر من عوامل التحول السلبي في الموقف الهندي في النظرة الى أعمال المقاومة الفلسطينية، وهو موقف قد يتفاقم الى الأسوأ مع استمرار نمو وتطور العلاقات الهندية الإسرائيلية وصولاً الى تبني وجهة النظر الإسرائيلية-الأميركية في النظر الى الانتفاضة الفلسطينية على أنها «إرهاب» في ضوء قناعة الهند بأن إسرائيل هي الباب الذي لا غنى عن ولوجه للوصول الى مصالحها الكبرى في أميركا والعالم، خصوصاً وأن الدول العربية لا تملك سياسة خارجية واضحة وموحدة لجهة

تهديد المصالح الهندية في المنطقة، وأهمها حصولها على النفط العربي وتجارتها الواسعة مع الأسواق العربية وتحويلات العمّال الهنود في البلدان العربية، في حال استمرار الانجراف والانحراف في سياسة الهند الخارجية لصالح الميزان الأمني والعسكري والاستراتيجي الاسرائيلي، خصوصاً لجهة تحييد تأثير القوة الباكستانية في الصراع العربي الإسرائيلي واحتمال تحييد القوة الإيرانية أيضاً في اشغالها بالخطر القادم من الهند مع استمرار إسرائيل في التحريض على كل ما يمكن أن تكون له صلة بالراديكالية الإسلامية المعادية لها (٢٦).

المراجع

١- الحياة ١٩٩٣/٧/١٥ العدد ١١١١٠، إحسان عبد المجيد، إسرائيل استغلت حاجات الهند.

٢- لمزيد من التفاصيل أنظر محمد نعمان جلال «مأزق العرب... بين الهند وباكستان» الأهرام المصرية ٢٠٠٢/٦/٥.

٣- جاسيت سنج، تعزيز السلام والتعاون في غرب آسيا، رؤية هندية في النظرة الآسيوية نحو دول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية العدد ١٩٩٧/١١/٢٤ ص١٢ وما بعدها.

٤- الحياة ١٩٩٣/٧/١٥ مصدر سابق.

٥- المصدر نفسه.

٦- الحياة ٢٠٠٠/٩/٢٦ العدد رقم ١٣٧١٢.

٧- الحياة ٢٠٠٢/١/٢٨ العدد ١٤١٩٤،حسام سويلم، إسرائيل تتسلل إلى أفغانستان.

٨- الحياة ١٩٩٨/٥/٣٠ العدد ١٢٨٧٠، سليم نصار، السباق النووي بين الهند وباكستان.

٩- الحياة ١٩٩٨/٥/٣٠ المصدر السابق.

١٠- السفير ٢٠٠٣/٩/١٩، محمد نور الدين، نحو محور هندي-تركي-إسرائيلي؟

١١- المصدر نفسه.

١٢- جيروزاليم بوست ١٩٩٨/٦/١١ ص١، دوغلاس وينس.

١٣- جيروزاليم بوست ١٩٩٩/٧/٢١ ص٤، آرييه أوسلفان.

١٤- الحياة ١٩٩٨/٥/٣٠ مصدر سابق.

١٥- يديعوت أحرنوت ١٩٩٨/٦/٣، رون بن يشاي.

١٦- هآرتس ١٩٩٨/٦/٤ ص١ آمنون برزيلاي.

١٧- معاريف ١٩٩٨/٦/١ ص٢ يوسي لاخ.

١٨- السياسة الدولية، القاهرة أكتوبر تشرين الول ٢٠٠٠ ص٢٤٢، حسام سويلم، العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل. وانظر أيضاً حسام سويلم «الشراكة الاستراتيجية بين

الهند وإسرائيل» دار نهر النيل، القاهرة ٢٠٠٠ ص١٢.

١٩- السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٣ ص٢٠٧ هشام بدوي، تطوير العلاقات الإسرائيلية الهندية.

٢٠- المصدر الاستراتيجي ١/١٢/٢٠٠٠ العدد ١٠.

٢١- المصدر السابق.

٢٢- المصدر نفسه.

٢٣- المصدر نفسه.

٢٤- انظر ملف معلومات العدد ٣٣، إسرائيل في عالم ما بعد الألفين، د. افرايم سنيه.

٢٥- انظر السياسة الدولية، القاهرة، تشرين الأول ٢٠٠١ ص٦٦، سعيد عكاشة «العلاقات العربية الهندية. . . الآمال والطموحات».

٢٦- أنظر في هذا الشأن السياسة الدولية، القاهرة، نيسان ٢٠٠٢ ص١٢٤، أحمد محمد طاهر، العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعيات ١١ أيلول وأيضاً السياسة الدولية تشرين الأول ٢٠٠١ ص٩٢ حوار مع وزير خارجية الهند ووزير دفاعها.

ترى الباحثة أن العام ٢٠٠٣ تميّز بإعادة إطلاق مسيرة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين بعد توقفها إثر فشل المفاوضات عام ٢٠٠١. فقد تصاعد الدخان الأبيض بفضل "خريطة الطريق" ثم "اتفاق جنيف" اللذان حظيا بدعم من الرباعي الدولي (الكوارتيت) الممثل بالولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وروسيا الإتحادية والأمم المتحدة. لكن تحقيق السلام كان يحتّم تنازلات اساسية من قبل فريقي النزاع، في حين ان كلاهما كان متشبثاً بمواقفه. فالصراع بينهما كان صراع وجود، وبالتالي فالتنازلات المطلوبة كانت بالنسبة لكليهما، غير منصفة.

بخصوص "خريطة الطريق": نصّت خريطة الطريق على روزنامة تنفيذية يلتزم بها الطرفان تحت اشراف الرباعي الدولي. وكان لا بد من مفاوضات صريحة وعميقة بين الجانبين للتوصل إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية، على أن يتم ذلك عبر مراحل، أولاها وضع نهاية للإرهاب والعنف وذلك حتى أيار ٢٠٠٣، وتلي المرحلة الثانية حيث ستتركز الجهود على إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تقوم على مفاهيم التسامح والحرية، ثم تلي مرحلة وضع صيغة نهاية دائمة للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

لكن الوقائع على الأرض جعلت "خريطة الطريق" تصطدم مباشرة بجدار الفشل، لا سيما برفض الإسرائيليين وضع نهاية لإقامة المستوطنات. وخلافاً لكل منطق ولروح العدالة، اتجهت الضغوطات الأميركية لتضييق الخناق على الفلسطينيين، ما دفع

بهؤلاء إلى تفضيل مشروع منظمة "حماس" المتشدد.

وطالما ان خريطة الطريق قد جرى طرحها بعد الحرب على العراق، فقد كان من الطبيعي أن تتعرض للفشل بقدر ما تعرضت له السياسة الأميركية في العراق.

بخصوص اتفاق جنيف:

ويقدم في إطاره العام على مقررات السلام التي اتفق عليها في مدريد ١٩٩١، والقائمة على مبادىء "أوسلو" واتفاقات "وايت ريفر" و"شرم الشيخ"، التي تعتبر استكمالاً لاتفاقيات "كامب دايفد" و"طابا".

يهتم الاتفاق بمعالجة مسائل: الدولة الفلسطينية، المستوطنات الإسرائيلية، وضع القدس، وضع اللاجئين، وموضوع الأمن.

ورغم الأحاديث المتفائلة فإن مستقبل الاتفاق كان يبدو مقفلاً منذ البداية. فلكي يبلغ اي اتفاق نهاياته الإيجابية، لا بد له ان يقدم العدالة لكلا طرفيه. وهذا ما لم يقدمه الإتفاق، فحتى خلال مفاوضات أوسلو أساساً، نشط الإسرائيليون في مضاعفة المستوطنات، خارقين بذلك صراحة البند الرابع من ميثاق جنيف والبنود رقم ٤٤٦ و٤٦٥ و٤٧١ من قرارات مجلس الأمن الدولي. والأخطر من ذلك ما يتعلق بقضية اللاجئين حيث نصّ الاتفاق على وضع نقطة النهاية لمختلف مطالب اللاجئين، مانحاً إسرائيل الحق في اختيار العدد الذي يطيب لها ان تقبله منهم.

الواقع ان "خريطة الطريق" تعرضت للإجهاض منذ البداية، في حين ان اتفاقية جنيف كانت مهددة بالفشل ما لم يتم تطبيقها

بسرعة. إلا أن الوقائع على الأرض، سواء التطرف الإسرائيلي الحاد والذي بلغ اعلى مستوياته مع بناء جدار او ما أسمته المجموعة الدولية "حائط العار"، او الإصرار الفلسطيني على المطالب المعلنة، هذه الوقائع لم تأتِ في صالح خطة السلام التي بدا ان رئيس الحكومة الإسرائيلية، آرييل شارون، لم يكن متحمساً لتطبيقها، خصوصاً وانه أعلن مواقف مدمرة لها بخصوص جملة الأمور الاساسية التي تشكل لب الخلاف مع الطرف الآخر.

Bibliographie

Jean Daniel, "Israël-Palestine, une lumière enfin révolutionnaire", *Le Nouvel Observateur*, no 2033, pp. 54-55 et p. 74,

Josette Alia, Henri Guirchoun, "Israël-Palestine, la paix possible", *Le Nouvel Observateur*, no 2035, pp. 28-32,

Peretz Kidron, "Sharon opts for the road map", *Middle East International*, no 701, pp.4-5

Akiva Eldar, "Dans les coulisses de l'Accord de Genève", *Ha'aretz*, 14 octobre 2003

"Israël-Palestine: l'espoir de Genève", *Le Monde Diplomatique*, décembre 2003, pp. 18-19

Dominique Vidal, "Un espoir à Genève", *Le Monde Diplomatique*, 23 octobre 2003

Dante Sanjuro, "La Feuille de route dans le mur", *Politis*, no 766

Webographie

The Geneva Accord
http://www.nad-plo.org/cigeneva.php

Elements of performance
Based road map to "promote two-state solution to the Israeli-Palestinian conflict" provided via: www.mofa.gov.ps/key_decuments/road_map3.asp

cartographie
http://www.monde-diplomatique.fr/cartes/propositionsgeneve2003

Toutefois comment envisager une paix sur laquelle les responsables ne parviennent pas à se mettre d'accord?

La paix ne se fera, et on tous d'accord, que si un Etat palestinien est mis en place, un Etat que Sharon et ses partisans ne peuvent concevoir.

Ainsi si la "Feuille de route" a échoué, l'accord de Genève via son contenu – un Etat palestinien crée au côté de l'Etat d'Israël dans les frontières d'avant 1967, Jérusalem, capitale des deux Etats, une solution au problème des réfugiés – se présente come une chance qu'il faut saisir de suite quant à entamer une paix tant espérée.

Mais on doit se positionner face à une réalité. La signature de l'accord de Genève n'a pas satisfait tout le monde. 39% des Palestiniens, selon les sondages, ont approuvé le projet d'accord; une "solide minorité" d'Israéliens seulement croient toujours qu'une paix est possible.

La réalité, c'est aussi les nombreux attentats-suicides, qui se succèdent depuis quelques semaines. L'insatisfaction règne, notamment autour des groupes extrémistes.

Je pense qu'il faut rester lucides, sans toutefois plonger dans un scpticisme, voire un pessimisme qui verrait la violence et la haine prendre de l'ampleur, d'autant plus que les "ennemis" de ce plan de paix, auquel nous tenons tous, rendent la tâche plus difficile.

L'accord en lui-même est très favorable à la fin des violences et à l'établissement de la paix entre Israéliens et Palestiniens. Sa mise en oeuvre demeure aux yeux de tous un problème qu'il faut d'emblée résoudre.

Aussi bien les Palestiniens que les Israéliens, tous deux sont conscients qu'il y a des concessions, voire des sacrifices à faire quant à résoudre le conflit. Sur le point par exemple du "partage" de Jérusalem, il faut préciser que, pour l'opinion israélienne, c'est un réel sacrifice mais il faut aussi noter que la division de Jérusalem est une réalité de fait. Ainsi, sur ce que les juifs appellent le mont du Temple, et les musulmans l'esplanade des mosquées, la gestion de ce lieu sacré pour les deux religions est aux mains du Waqf, c'est-à-dire l'administration musulmane des biens de main morte. Le Waqf pourra interdire aux visiteurs juifs l'accès au sommet du Mont du Temple ce qui bouleverse les pratiques religieuses et le respect des traditions sur ce site Article 6 Paragraphe 5b, aussi bien pour les musulmans que pour les juifs.

Bien que les Accords intérimaires d'Oslo se réfèrent au respect « des pratiques religieuses » et « des droits religieux des Juifs » sur les sites religieux, Annexe III Chapitre 1 Article 32, l' « Initiative » mentionne seulement l' « accès » Article 10. On rappellera que c'est là le point de vue du mufti de Jérusalem nommé par l'Autorité palestinienne, comme celui de tous les religieux palestiniens. Pour eux, les Juifs doivent avoir « accès » aux Lieux Saints comme les tombeaux des Patriarches, à Hébron ou le tombeau de Rachel à Bethléem. Mais il serait blasphématoire que des Juifs, ou des infidèles en général, prient dans ces lieux qui sont de véritables lieux saints de l'Islam, à savoir des mosquées.

Je dirai pour conclure que, tout comme les Palestiniens, la majorité des Israéliens semble vouloir en finir avec cette "guerre", qui dure depuis assez longtemps. Les populations ont soif de paix, de calme, et de sécurité.

Hamas se placent sous le signe du refus de l'application d'un quelconque accord.

La parole aux peuples

En comparaison avec les processus précédents, l'initiative de Genève donne davantage la parole aux peuples, israélien et palestinien. Premièrement, parce que contrairement à l'opinion établie, il y a un partenaire à qui parler malgré les milliers de morts depuis trois ans. Deuxièmement, il ne faut pas oublier l'autre initiative, l'appel au peule, la campagne de signatures dans les deux peuples et qui, à ce jour, a recueilli des milliers de signatures chez les israéliens comme chez les palestiniens. La campagne a été lancé par l'Israélien Ami Ayalon et le Palestinien Sari Nusseibey. Les autorités américaines officielles ont même encouragé cette initiative.

Ce qui est intéressant dans ces accords, c'est que, précisément, ils vont jusqu'au bout des rêves et des utopies des uns et des autres, les affrontent et établissent la part de compromis et de sacrifice que chaque partie doit faire. En effet, Israéliens et Palestiniens semblent prêts à vouloir la paix et surtout à la construire. Le journal «Ha'aretz», quotidien de centre gauche favorable à la paix, a publié un sondage sur Genève. Le résultat: 38% contre, 32% pour (1). Cependant 20% des sondés n'expriment pas d'opinion et 11% ne le connaissent pas. L'écart entre les pros et les contre n'est donc pas significatif et cela laisse donc une certaine marge de manœuvre pour les négociateurs de Genève. Sur les colonies isolées, près de 60% des sondés sont en faveur de leur évacuation.

comme les autres plans présentés depuis le début de l'intifada dans les archives de la diplomatie internationale. Les Palestiniens ont effectivement l'impression que leur voix n'est entendue que dans la mesure où elle s'accorde à la volonté du gouvernement israélien. Vue de Ramallah l'ambition des USA n'est pas de mettre un terme définitif au conflit mais plutôt d'obtenir à court terme un arrêt de l'activité terroriste. C'est pourquoi ils sont déjà convaincus que le secrétaire d'Etat Américain sera prêt à se contenter d'une simple reprise du dialogue sécuritaire entre Israël et l'Autorité palestinienne, sans pousser plus loin la recherche d'une solution. La stratégie palestinienne repose donc sur une prise de distance vis-à-vis des interlocuteurs, sans doute les dirigeants pragmatiques de l'Autorité palestinienne ont compris qu'en tenant secrètes leurs positions, ils provoquaient une incertitude dans l'opinion publique israélienne et affectaient ses espoirs de paix.

Enfin si les deux parties ont signé l'Accord de Genève, l'espoir est loin de renaître. Le chef de gouvernement israélien préfère repousser l'échéance du dialogue pour laisser Tsahal continuer d'agir directement contre les mouvements terroristes. Pour les Palestiniens, notamment les dirigeants de l'intifada d'Al Aqsa, la signature est essentiellement un signe de lutte pour la succession politique.

L'échec diplomatique des deux accords est relatif aux stratégiques adoptées aussi bien par les deux parties impliquées dans le conflit, mais aussi des puissance n'hésitent pas à appuyer inconditionnellement le conflit pour leurs propres intérêts. La stratégie militaire de Tsahal, ainsi que la stratégie suicidaire du

Ces résultats ne contredisent pas la «feuille de route», qui est aujourd'hui le seul programme réel de l'avancement au règlement, basé sur le concept de la coexistence des deux états - Israël et la Palestine - en paix et en sécurité. Mais, dans le même temps, la «feuille de route» ne stipule pas dans le détail les issues éventuelles des problèmes fondamentaux du statut définitif, tels que Jérusalem, les réfugiés, les frontières. A ce propos, nous croyons que, quand commencera la mise en pratique de la troisième étape de la «feuille de route», qui suppose le début des négociations officielles entre les parties sur les problèmes du statut définitif, «l'Accord de Genève», au même titre que la déclaration A.Ayalon-S.Nusseibeh pourront être demandés.

Les deux accords sur la paix confirment les stratégies des deux parties. On assiste à une synergie à tous les niveaux qui aboutit à une réalité. Israël mène depuis le début une stratégie de coloniation, d'expansion et surtout de confrontation à l'égard des Palestiniens. En s'attaquant à la gauche israélienne, Sharon s'attaque à l'accord de Genève et donc à la paix, sans doute par peur de voir s'écrouler le projet du Grand Israël.

Cette attaque a en fait donné le coup de pouce à une décision stratégique qui couvait chez les Palestiniens, abattre toutes leurs cartes devant un groupe d'Israéliens pas autorisés à offrir quoi que ce soit. La feuille de route comme l'accord de Genève accentue la méfiance des Palestiniens vis-à-vis des Etats-Unis. L'initiative diplomatique qui se met en place autour de la feuille de route que les Américains veulent promouvoir comme base de règlement du conflit israélo-palestinien semble déjà aux yeux de l'opinion palestinienne être un document de plus qui finira

La stratégie d'expansion est essentiellement caractéristique de la stratégie militaire, qui illustre la force et la supériorité israélienne par rapport aux Palestiniens, qui n'ont pas de moyens militaires pour mettre en place une stratégie à part le fait de lancer des pierres sur les chars israéliens.

Ces différentes concessions (retrait, fin de la violence, rééquilibrage plus ou moins nuancé des forces...) vise en fait à instaurer un Etat palestinien autonome, ayant des institutions viables, démocratiques. La feuille de route parle d'organiser des élections libres, de rédiger une constitution, d'élire un Premier Ministre, évidemment avec l'aide des Israéliens. Cet Etat palestinien devient plus palpable dans l'accord de Genève. Il est censé remplacé l'OLP. Ses frontières doivent être reconnues par Israël et la communauté internationale.

Cette dernière phase entre évidemment dans l'analyse stratégique des deux accords dans la mesure où si Israël accepte de se retirer des territories occupés, il ne veut pas parler du droit au retour des réfugiés palestiniens auquel les Palestiniens doivent renoncer, et auquel pourtant ils tiennent tant. L'accord de Genève évoque certes la questions des réfugiés, mais pas le droit au retour.

Certes, lesdits accords et déclarations ont un caractère informel, puisque à leur préparation n'ont pas participé les représentants officiels d'Israël et de l'Autorité Palestinienne. Cependant, nous croyons que le travail fait a été utile. Il a permis de démontrer la capacité des Palestiniens et des Israéliens de trouver en commun des variantes du règlement des problèmes gravissimes et de chercher une alternative raisonnable à la confrontation de force.

La feuille de route aussi bien que l'accord de Genève prévoit des mesures concernant la sécurité qui passe par le retrait israélien, et les colonies. Israël devra retirer l'ensemble de son personnel et de son matériel militaire et de sécurité de Cisjordanie et de Gaza. Une présence militaire sera maintenue dans la vallée du Jourdain. Deux stations israéliennes d'alerte avancée sous la protection de la Force multinationale seront implantées dans le nord et le centre de la Cisjordanie. Le retrait israélien devra être effectué des territoires occupés depuis le 28/09/2000. A ce retrait s'ajoute la suspension de la colonisation (cf rapport Mitchell): Israël aura la charge de réinstaller ses citoyens habitant les colonies de Cisjordanie et de Gaza hors du territoire de l'Etat palestinien. Il s'engage à conserver intactes les propriétés et infrastructures des colonies évacuées jusqu'à leur transfert sous souveraineté palestinienne.

Quant à la sécurité, la feuille de route prévoit la démilitarisation des groupes terroristes, et la restructuration de services de sécurité palestiniens, et surtout une coopération au niveau sécuritaire entre Palestiniens et Israéliens pour mettre fin aux violences. Toutefois Israël a libre cours à la violence en cas de désarment et de légitime défense. Cette dernière précision met l'accent sur une certaine supériorité militaire israélienne, déjà redoutée depuis le début, Tsahal étant la première armée régionale, au niveau de la stratégie militaire.

Ainsi si Israël entend préserver sa souveraineté et son objectif de réaliser le Grand Israël, donc de rester fidèle à sa stratégie expansionnsite, les points des deux accords sont loin de se réaliser.

Les relations diplomatiques entre Israéliens et Palestiniens après l'échec du processus de paix en 2001 (jusqu'en 2003), et entre Israël et les pays arabes depuis le déclenchement de la deuxième intifada ont pratiquement disparus.

La stratégie diplomatique israélienne est justement de n'avoir aucun contact avec les Palestiniens. C'est une stratégie qui vise, notamment depuis que Sharon est au pouvoir, à ne plus considérer l'OLP, les Palestiniens en général, comme un interlocuteur possible. Toute la politique israélienne repose au contraire sur l'anéantissement des quelques bases d'une quelconque autorité palestinienne (cf stratégie d'isolement de Arafat).

De la même manière les Palestiniens ne voient pas chez les Israéliens une oreille attentive, encore moins des paroles et des promesses vraies et sûres. On retrouve cette méfiance des Palestiniens à l'égard des Israéliens qui remet en cause toute forme de dialogue.

Notons que les relations diplomatiques s'exercent entre la communauté internationale et l'une des deux parties: les Etats-Unis avec Israël essentiellement, l'Union Européenne avec la partie palestinienne le plus souvent. Aussi n'oublions pas que la feuille de route est au départ un projet de la communauté internationale, du Quartet diplomatique en l'occurrence, principal médiateur du conflit israélo-palestinien, favorable à un plan de paix et surtout à la création d'un Etat Palestinien.

Enfin avant de déboucher à la nouveauté de ces accords – l'Etat palestinien – la stratégie militaire illustre la stratégie globale des deux "camps".

"gouvernements" qui doit disparaître, des stratégies que l'on retrouve au niveau diplomatique.

Jusqu'à présent la reconnaissance mutuelle des deux parties palestinienne et israélienne n'est inscrite que sur du papier, une reconnaissance que les dirigeants des deux parties semblent avoir oubliée.

La feuille de route prévoit sur le plan diplomatique la normalisation de la vie des Palestiniens par Israël, et entre autre le rétablissement des rapports entre les pays arabes et Israël qui existaient avant le 28 septembre 2000, c'est-à-dire avant le déclenchement de la deuxième Intifada. La signature de l'accord de Genève quant à elle suppose l'application de la notion de coopération entre les deux parties, notamment avec l'instauration d'un coopération committee israélo-palestinien, l'existence d'ambassades dans chacun des deux Etats après la mise en place d'un éventuel Etat Palestinien en 2005, qui devrait aboutir à un dialogue certain.

De cette manière les relations diplomatiques devraient être fructueuses et apaisées, une fois la paix instaurée.

Or il faut tenir compte de la stratégie diplomatique de base, c'est-à-dire avant la création d'un quelconque Etat palestinien.

Il n'a jamais existé de rapport diplomatique entre les deux parties, ni du temps de Arafat, encore moins de celui d'Abou Mazen, qui était en mauvaise posture aussi bien à l'intérieur de l'Autorité que vis-à-vis de ses interlocuteurs à l'extérieur.

Les Etats-Unis qui ont fait pression sur sa nomination n'ont pas pour autant tout misé sur sa capacité à faire avancer les négociations.

commerce sera réouverte. La feuille de route insiste donc sur l'amélioration de la situation humanitaire des Palestiniens, grâce notamment aux Israéliens qui devraient lever le couvre-feu, et permettre les mouvements de personnes d'un territoire à un autre pour développer le marché du travail. La feuille de route favorise le droit au travail des Palestiniens, et surtout la légitimation et la reconnaissance de ces derniers par la communauté israélienne.

Dans l'accord de Genève, on devra comprendre que la vie économique des Palestiniens serait plus ou moins améliorée d'emblée par la création d'un Etat palestinien, mais ceci n'est pas explicité.

Ainsi les négociations portent essentiellement sur des concessions israéliennes au profit des Palestiniens. On comprend en fait que Israël monopolise ce secteur qui fait partie de la stratégie israélienne de contenir les Palestiniens et de les priver de ce qui pourrait être leur atout.

Notons tout de même qu'Israël détient plus de 80% des ressources en eau des Territoires Occupés, l'eau étant un enjeu de taille dans le conflit.

Encore une fois Israël ne se voit pas faire des concessions aussi importantes dans le domaine économique. L'Etat Juif menace l'autonomie des Palestiniens dans ce domaine. On doit rappeler que l'adhésion d'Israël à l'OMC renforce l'atout économique de ce dernier et laisse les Palestiniens craintifs et inquiets devant le fait d'acquérir leurs "biens".

Si la paix repose sur l'application des mesures prises dans ces accords, et bien c'est chacune des stratégies des deux

comme la gardienne ou encore comme le gendarme omniprésent de la ville. Par ailleurs à travers cette division le dialogue n'est plus possible. Sans doute cela satisfait-il aussi bien les Palestiniens que les Israéliens, qui semblent avoir acquis une souveraineté sur une parcelle du territoire et qui en quelque sorte les rassure. D'ailleurs n'oublions pas le mur construit à l'initiative israélienne pour empêcher toute relation avec les Palestiniens. Ce mur accentue la volonté israélienne d'avoir une mainmise souverainiste sur Jérusalem, un mur qualifié de "mur de la honte" par les Palestiniens, encore plus méfiants à l'égard de toute concession israélienne.

Il semblerait que le culturel se limite au religieux. A part Jérusalem, le conflit en lui-même se passe entre Juifs et Musulmans. C'est justement à ce niveau qu'il faut le voir. La stratégie territoriale de colonisation est perceptible si l'on retourne dans le passé. Pour Israël, c'est le Grand Israël qu'il faut acquérir. Les Palestiniens eux, musulmans pour la plupart, c'est au nom d'Allah qu'ils réclament leur terre.

Le conflit israélo-palestinien pose par ailleurs le problème de l'inégalité économique, Israël contrôlant presque l'essentiel des Territoires palestiniens. Il concentre donc entre ses mains toute l'activité économique des deux "pays".

C'est la feuille de route qui explicite le plus les mesures à prendre. Elle prévoit le déblocage des revenus palestiniens, le transfert des fonds palestiniens dans le nouvel Etat créé. Ce dernier disposera d'un ministère de l'économie et des finances qui devra régir les dons provenant de la communauté internationale et surtout des pays arabes. La chambre du

en répondant aux premières exigences de la communauté internationale sur la nomination d'un Premier Ministre, le démarrage des réformes politiques et les déclarations de principe sur l'arrêt de la violence et le droit à l'existence de l'Etat d'Israël, considèrent donc que le plan de règlement de la feuille de route n'est en fait qu'un prétexte utilisé par les Américains, dans leur lutte contre le terrorisme.

Procédons tout d'abord à l'analyse du contenu des deux accords.

Au niveau d'abord culturel: contrairement à l'accord de Genève, la feuille de route n'insiste pas sur la question de l'identité culturelle des deux populations ; le premier plan excluant le problème de Jérusalem. L'accord secret de Genève tient quant à lui de ce point-clé: Jérusalem est considérée par les deux parties comme sacrée pour les trois religions monothéistes, la ville sera la capitale des deux Etats certes, la dimension culturelle apparaît dans le partage de la Vieille ville de Jérusalem divisée en quartiers en fonction du facteur religieux. Les quartiers chrétien, arménien et musulman comprenant l'Esplanade des Mosquées – Mont du Temple passent sous souveraineté palestinienne. Le quartier juif comprenant le Mur Occidental (Mur des Lamentations) reste sous souveraineté israélienne. Un contrôle international permet le libre-accès des fidèles des trois religions à leurs lieux de prières.

On voit d'ores et déjà certaines failles à ce niveau. "Diviser pour mieux régner", c'est ce qu'on doit comprendre en lisant cette résolution. Premièrement c'est la communauté internationale qui bénéficie de celle-ci puisqu'elle se présente

Plus violents, certains de ses ministres ont utilisé le terme de *«trahison»*... Même l'ancien ministre Ehoud Barak a tenu à participer au concert, dénonçant un document *«illusoire»* qu'il accuse de *«mettre en danger l'Etat d'Israël»*. Le refus de Sharon se justifie apparemment par les propos du journaliste américain William Pfaff, qui renvoient à toute la politique intérieure israélienne. «*Israël,* explique-t-il, *doit choisir entre trois possibilités. La première est d'accepter le principe sur lequel ce plan de Genève est fondé : se retirer des territoires occupés en 1967 (avec de modestes modifications détaillées dans le plan), de façon à vivre comme une démocratie aux côtés d'un Etat palestinien indépendant. La seconde est de maintenir le contrôle militaire des territoires, tandis que la population palestinienne actuelle, dans les huit ans, dépassera la population juive. Dans ce cas, un Israël démocratique cessera d'être un Etat juif, ou bien l'Etat juif cessera d'être démocratique, dominant (s'il le peut) une majorité arabe de plus en plus large privée de droits civiques. La troisième solution, c'est celle que le gouvernement Sharon a visiblement choisie, avec l'acquiescement de l'administration Bush. Comme le dit Tony Judt, de l'Université de New York, il s'agit pour Israël de devenir "la première démocratie moderne à conduire un nettoyage ethnique à large échelle comme projet d'Etat" et, ce faisant, de devenir un "paria international" permanent".*

A la stratégie de colonisation, de domination et d'annexion entreprise par Israël, les Palestiniens répondent par une stratégie de méfiance, en jouant le jeu aussi bien des Américains que des Israéliens. En effet les Palestiniens qui estiment avoir joué le jeu

internationales semblent catastrophiques. Cet accord n'apporte aucune véritable justice pour le peuple palestinien.

Plus grave encore est l'article 7 sur les réfugiés où il est dit que cet accord met fin définitivement et de façon permanente à toutes réclamations par les réfugiés palestiniens, et laisse à Israël le choix du nombre de réfugiés dont Israël voudrait accepter le retour chez –eux.

L'analyse stratégique des deux accords à travers les stratégies des deux parties

Après la lecture de ces textes, on peut dégager une analyse stratégique qui coïncide tout à fait avec la psychologie des deux acteurs: Israël dans son élan colonisateur ne peut renoncer à la quête de lui-même, de son "moi originel", et craint dans cette perspective la création d'un Etat palestinien égal à lui, une crainte qui justifie justement les attaques du Premier Ministre Ariel Sharon contre l'opposition travailliste favorable aux initiatives de Genève. A-t-il supposé qu'en le révélant au public, il saperait ainsi le projet en train de se faire? Ou a-t-il tout simplement sauté sur l'occasion de s'en prendre à la gauche dans l'espoir de détourner l'attention du public des véritables problèmes? En tout cas, il n'avait certainement pas prévu que son discours, prononcé lors d'une réunion électorale, se transformerait en un argument de vente pour un plan de paix israélo-palestinien. Le chef du gouvernement israélien parlait effectivement d'*« espoir illusoire » : « De quel droit, ajoutait-il, ces gens de gauche se permettent-ils de proposer des compromis qu'Israël n'a pas l'intention d'accepter et n'acceptera jamais ? »*

mots sur « l'Accord de Genève. » En somme, « L'Accord de Genève » n'examine pas la source du mal pour la déraciner, il ne fait que parler des conséquences du problème et non pas du problème à la base de ce conflit.

Les sources du problème sont d'abord l'occupation militaire où les droits des personnes et les lois internationales nécessaires au fondement d'une paix juste et durable sont bafoués et absents. Tout en mentionnant les résolutions 242 et 338, il n'y a aucun mot qui mentionne le vouloir de mettre fin à l'occupation. Par cet accord, toute lutte du peuple palestinien pour une véritable souveraineté sera considérée illégitime et illégale.

L'autre point est le droit de retour des réfugiés. Aucune reconnaissance de responsabilité d'Israël dans la catastrophe de 1947-1948 qui doit être reconnue comme premier élément du tort fait aux Palestiniens par Israël. Aucune mention de l'application dans sa totalité de la résolution 194 des Nations unies sur les réfugiés. Donc un autre compromis historique aux dépends des Palestiniens. Cette fois, ce sont les droits individuels et collectifs des réfugiés qui sont bafoués. En somme, le droit de retour est bafoué et écarté. Conséquemment, c'est la légitimation d'Israël et de ses actions sur le peuple palestinien. Particulièrement grave dans cet accord est l'article 17 qui demande au Conseil de sécurité des Nations unies et à l'Assemblée générale d'adopter cet accord, ce qui ferait annuler toutes les résolutions précédentes. Abandonner ainsi tous les droits historiques du peuple palestinien et la négation de ses droits au niveau du Droit international et des lois

ans au cours desquels le parti Travailliste et le Meretz étaient au pouvoir. Contrairement aux idées reçues alors, ce sont les travaillistes qui sont principalement responsables de la faillite du « processus de paix » dans les années 90. L'Accord de Genève vient de la même école israélienne qui a produit Oslo, dont Beilin, ex-ministre israélien de la justice à l'époque et Abed Rabo ex-ministre palestinien de l'information à l'époque des négociations d'Oslo. Pendant les négociations d'Oslo et les autres, le nombre des colonies et des colons a doublé en violation de la quatrième convention de Genève et des articles 446,465 et 471 du Conseil de sécurité des Nations unies qui demande à Israël de retirer ses colonies. La confiscation des terres palestiniennes par Israël n'a pas cessé. Ariel Sharon a continué et a intensifié systématiquement les politiques de ses prédécesseurs. Les assassinats sélectifs, la destruction des infrastructures palestiniennes, les couvres-feu, le déracinement de centaines de milliers d'oliviers et d'arbres fruitiers, de même que la construction du Mur qui grugera 10% des terres palestiniennes et empêchera de facto la création d'un état palestinien ainsi que l'anéantissement systématique de l'économie palestinienne. L'article 13 de l'accord sur l'économie est encore à écrire. Le contrôle israélien des terres, des villes et pire encore, le contrôle de l'eau et des nappes phréatiques palestiniennes et la vente aux Palestiniens de leur propre eau, sont des éléments importants négligés dans cet accord. Chez les Palestiniens, la peur d'une paix sèche est à l'horizon.

Tout cela se produit pendant que l'on négocie depuis Madrid en 1991 jusqu'à aujourd'hui pendant que j'écris ces quelques

C/ Les écueils de l'initiative de Genève

Il est bien entendu que tout travail pour atteindre une paix juste et durable au Moyen-Orient ou ailleurs dans le monde mérite une attention particulière, dans le but de parvenir à une paix juste pour les deux peuples Palestinien et Israélien. Il est malheureux que « l'Accord de Genève » ne réponde pas aux éléments les plus élémentaires (cf les Accords de Genève) qui pourront résoudre le conflit, c'est à dire permettre que la justice et les droits humains soient pleinement respectés. Le premier défaut de cet accord se trouve au paragraphe 10 qui dit que cet accord se situe dans le cadre du processus de paix initié à Madrid en octobre 1991, la déclaration de principe du 13 septembre 1993, les accords subséquents comme ceux de 1995, le mémorandum de Wye River en octobre 1998, les négociations de Sharm-El-Sheikh du 4 septembre 1999, les négociations de camp David en juillet 2000, les idées de Clinton en décembre 2000 ainsi que les négociations de Taba en janvier 2001 et la feuille de route.

Nous savons que ces négociations, Mémorandums et accords ont tous échoué à cause de la politique israélienne et de l'appui incessant des États Unis à cette politique. Les Israéliens et les Américains n'ont pas négocié de bonne foi.

Il faudrait rappeler ici aux nombreux observateurs du processus de Genève qu'ils ont fermé les yeux sur le fait que durant les années 90 en Israël ce fut essentiellement une période gouvernée par le parti travailliste et le Meretz et non pas une période gouvernée par le Likoud de Sharon et la droite ultra-nationaliste. Entre l'élection de Itzak Rabin en juin 1992 et l'élection de Sharon en février 2001 il s'est écoulé presque six

en trois ans), un accord démontre spectaculairement que la paix est possible et que les Israéliens ont un partenaire pour la négocier, contrairement aux affirmations de M. Ehoud Barak comme de M. Ariel Sharon.

En fait l'accord de Genève n'est pas aussi prometteur. Le projet a peu d'avenir. Il permettrait toutefois de retarder les échéances, de créer sur le terrain, militairement ou non, d'autres fait accomplis.

On remarquera que la stratégie déployée par Beilin et ses amis vise en premier lieu le premier ministre israélien, Ariel Sharon, et donc la droite

israélienne, notamment à l'approche des élections. Les dirigeants israéliens qui sont à l'origine du plan ont prévu la réaction de Sharon contre tout projet d'aplication du plan. Le plan de Genève, même s'il n'est pas appliqué, est une occasion pour la gauche israélienne de revenir sur la scène politique israélienne, en gagnant les élections.

Mais pour inciter les quelques israéliens à abandonner Sharon, offrir une chance de faire la paix ne sera pas suffisant. Il faudra aussi présenter un projet économique et social crédible. Il faudra surtout associer les mizrahim à la recherche de la paix.

L'échec est d'autant plus prévisble par le fait que la France refuse de participer ou encore d'approuver les principes de Genève. En ce qui concerne la position française, c'est la Feuille de Route qui reste la référence, l'objectif auquel tous, les parties et l'ensemble de la communauté internationale, il faut continuer à souscrire et à tout faire pour mettre en oeuvre.

toutes les autres confessions - mais les juifs ne seront pas autorisés à y prier. Les fouilles archéologiques ne seront pas non plus autorisées sur le site.

Réfugiés : sauf quelques dizaines de milliers autorisés à revenir en Israël, ils ne pourront exercer leur « droit au retour » - formule absente du texte de l'accord - que dans l'Etat de Palestine ou vivre dans d'autres Etats de la région. Cinq options sont offertes: 1) s'installer dans l'Etat de Palestine, 2) s'installer dans les régions d'Israël transférées à l'Etat de Plaestine dans le cadre des échanges de territoires, 3) s'installer dans un pays tiers, 4) s'installer en Israël, 5) rester dans leur pays d'accueil si son gouvernement l'accepte. Les intéressés bénéficieront dans ce cas d'une aide internationale.

Sécurité : les Palestiniens s'engageront à démanteler les infrastructures terroristes et à combattre le terrorisme comme l'incitation à la violence. L'Etat palestinien sera démilitarisé et les points de passage seront supervisés par une force internationale.

B/ Démarche du plan

Contrairement à la "Feuille de route", le plan de Genève suit une démarche inverse. L'objectif est d'emblée énoncé, à savoir le règlement pacifique du conflit israélo-palestinien, ainsi que la mise en place d'un Etat palestinien, puis sont exposées les différentes étapes nécessaire à l'obtention des résultats précédents.

Majeur, l'événement l'est par sa signification : en pleine escalade guerrière (qui a tué 2 640 Palestiniens et 846 Israéliens

d'Oslo, les accrords de Wye River, Charm el-Cheikh et poursuivi lors des négociations de Camp David et Taba.

L'accord porte sur:

L'Etat palestinien : il sera constitué aux côtés d'Israël, conformément aux frontières de 1967, avec certaines modifications. Il sera non-militarisé, mais doté d'une Force de sécurité suffisante pour remplir les tâches de surveillance des frontières, maintien de la loi et de l'ordre, renseignement et prévention du terrorisme. Cette force sera placée sous la surveillance de la Force multinationale.

Colonies : selon des négociateurs, Israël restituera 100 % de la bande de Gaza et 97,5 % de la Cisjordanie : il annexera les 2,5 % restant pour regrouper les blocs de colonies à Gush Etzion (sud de la Cisjordanie) et dans le périmètre de Jérusalem. En revanche, les colonies d'Ariel (nord), Efrat et Har Homa (sud) feront partie de l'Etat palestinien. En échange des secteurs de la Cisjordanie qui resteront sous son contrôle, Israël transfèrera à l'Etat palestinien des zones du Néguev adjacentes à la bande de Gaza.

Jérusalem : la ville sera la capitale de l'Etat d'Israël et de l'Etat palestinien. La souveraineté y sera partagée sur la base du principe proposé par le président américain William Clinton : est israélien tout ce qui est juif, est palestinien tout ce qui est arabe, musulman ou chrétien. L'Etat palestinien contrôlera donc la Vieille Ville, sauf le Quartier juif et le Mur des Lamentations. L'Esplanade des mosquées sera sous souveraineté palestinienne avec un libre accès, supervisé par une force internationale, pour

irréversible une colonisation qui n'a jamais cessé. En fait, ce n'est pas le principe du mur en soi mais son tracé qui préjuge les négociations à venir, qui est source de difficultés, de frustrations et qui, encore une fois, introduit un point d'interrogation sur une négociation qui devrait intervenir le moment venu.

Au mépris de toute logique et de toute justice, les pressions américaines n'ont jamais cessé de s'exercer sur les Palestiniens. Pris dans cet étau, ceux-ci sont de plus en plus sensibles à la propagande du Hamas. Les attentats contre des civils israéliens ont repris. Encouragé par les Israéliens et les Américains à entamer une hasardeuse guerre civile contre le Hamas, Mahmoud Abbas a préféré jeter l'éponge.

Par ailleurs la "Feuille de route" est imposée après la guerre en Irak. Son échec coïncide avec les premiers échecs de la politique étrangère américaine en Irak, une politique certes paralysée, qui enlève toute sa crédiblité à la politique israélienne, donc à tout succès de la tentative de l'accord.

A propos de l'accord de Genève

A/ Les points clés du plan

L'accord final engage les deux parties, palestinienne et israélienne à toute une nouvelle revendication. Il remplacera toutes les précédentes résolutions de l'Organisation des Nations unies (ONU).

Le cadre de l'accord est celui du processus de paix entamé à Madrid en 1991, concrétisé par la déclaration de principes

observations des membres du Quatuor. Les objectifs de la phase III sont la consolidation des réformes et la stabilisation des institutions palestiniennes, une sécurité palestinienne soutenue et efficace, et des négociations israélo-palestiniennes visant à établir un statut permanent en 2005.

B/ Démarche du texte

La "Feuille de route" suit la même démarche que les accords qui l'ont procédée. Il s'agit effectivement d'un accord qui par du contexte conflictuel, à savoir les différentes questions problématiques, avant d'émettre l'objectif principal, qui est la création d'un Etat Palestinien.

Ainsi les différentes phases visent à construire le terrain d'une soit disant coexistence entre les Palestiniens et les Israéliens, une construction qui ne semble pas tenir.

La "Feuille de route" semble se diriger directement dans le mur. L'échec de Mahmoud Abbas s'explique d'abord par le refus israélien de cesser une colonisation qui ressemble de plus en plus à une annexion. L'isolement de Mahmoud Abbas au sein de la société palestinienne et son incapacité à imposer une trêve durable au Hamas ne sont-ils pas, au contraire, le résultat du double langage d'Israël, qui poursuit la colonisation et ses raids meurtriers tout en exigeant des Palestiniens la fin des violences? Alors que, pour un temps au moins, les espoirs de solution politique au conflit israélo-palestinien s'amenuisent, le rêve d'un grand Israël empiétant sur la Palestine semble progresser. Notamment avec la construction en cours, par Israël, d'un « mur de la honte » dépeçant la Cisjordanie. Ce mur vise à rendre

liberté. Avec de tels dirigeants, ainsi que des institutions civiles réformées et des structures de sécurité, les Palestiniens bénéficieront du soutien actif du Quatuor et de l'ensemble de la communauté internationale dans l'établissement d'un Etat indépendant et viable.

Pour progresser en phase II, il faudra que le Quatuor ait déterminé, par consensus et après analyse du comportement des deux parties, que les conditions appropriées sont réunies. Visant à accélérer les efforts de normalisation de la vie des Palestiniens et à construire les institutions palestiniennes, la Phase II commence après les élections palestiniennes et s'achève en 2003 avec l'éventuelle création d'un Etat palestinien indépendant aux frontières provisoires. Ses principaux objectifs sont des résultats constants sur le plan de la sécurité globale, le maintien d'une coopération efficace en matière de sécurité, la poursuite de la normalisation de la vie des habitants et de l'établissement des institutions en Palestine, le renforcement et le maintien des objectifs énoncés en phase I, la ratification d'une Constitution palestinienne démocratique, la création officielle d'un poste de premier ministre, la consolidation des réformes politiques et la création d'un Etat palestinien doté de frontières provisoires.

[...]

Phase III

Accord sur le statut permanent et fin du conflit israélo-palestinien (2004-2005)

L'évolution en phase III se fera sur décision consensuelle du Quatuor, compte tenu des actions des deux parties et des

Israël. Les Palestiniens et les Israéliens reprennent leur coopération en matière de sécurité en se fondant sur le plan de travail Tenet afin de mettre fin à la violence, au terrorisme et à l'incitation à de tels actes en restructurant les services de sécurité palestiniens et en les rendant efficaces. Les Palestiniens entreprennent des réformes politiques générales en prévision de la création d'un Etat, notamment en élaborant une Constitution palestinienne et en organisant des élections libres et honnêtes sur la base de ces mesures. Israël prend toutes les mesures nécessaires pour aider à normaliser la vie des Palestiniens. Israël se retire des territoires palestiniens qu'il occupe depuis le 28 septembre 2000, et les deux camps reviennent au statu quo qui existait alors, au fur et à mesure du rétablissement de la sécurité et la coopération. Israël suspend toutes ses activités quant à la création de colonies de peuplement, conformément au rapport Mitchell.

[...]

Phase II

La transition (juin 2003 - décembre 2003)

Dans la seconde phase, les efforts portent sur la création d'un Etat palestinien indépendant aux frontières provisoires, doté des attributs de la souveraineté et fondé sur la nouvelle constitution. Il est une étape sur la voie d'un accord sur le statut définitif. Comme cela a déjà été souligné, cet objectif pourra être atteint lorsque les Palestiniens auront un gouvernement qui agit de façon décisive contre le terrorisme, et qui a la volonté et la capacité de pratiquer la démocratie fondée sur la tolérance et la

sécurité. Il réglera le conflit israélo-palestinien et mettra fin à l'occupation qui a commencé en 1967, en tenant compte des fondements de la conférence de Madrid, du principe de l'échange de territoires contre la paix, des résolutions 242, 338 et 1397 du Conseil de sécurité de l'ONU, des accords conclus antérieurement par les parties et de la proposition du prince héritier saoudien

Abdallah, approuvée par la Ligue arabe lors de son sommet de Beyrouth, qui prévoit l'acceptation d'Israël en tant que pays voisin vivant en paix et en sécurité, dans le contexte d'un règlement général. Cette proposition est un élément essentiel des efforts internationaux destinés à encourager une paix générale dans toutes les voies, y compris la voie israélo-syrienne et la voie israélo-libanaise.

Le Quatuor se réunira périodiquement, à un échelon élevé, en vue d'évaluer les résultats en ce qui concerne l'exécution du plan par les deux parties. Dans chaque phase, les parties sont censées exécuter leurs obligations parallèlement, à moins d'indication contraire.

Phase I

Mettre fin au terrorisme et à la violence, normaliser la vie des Palestiniens et mettre en place les institutions palestiniennes - aujourd'hui à mai 2003

Pendant la phase I, les Palestiniens entreprennent immédiatement de mettre fin de façon inconditionnelle à la violence conformément aux mesures indiquées ci-dessous ; une telle action doit s'accompagner de mesures de soutien prises par

définitif et général du conflit israélo-palestinien d'ici à 2005, comme l'a indiqué le président Bush dans son discours du 24 juin et comme l'ont approuvé l'Union européenne, la Russie et l'ONU dans les déclarations ministérielles du Quatuor le 16 juillet et le 17 septembre.

Le règlement du conflit israélo-palestinien sur la base d'une solution à deux Etats n'est réalisable que si fin est mise à la violence et au terrorisme lorsque le peuple palestinien aura des dirigeants qui agiront de façon décisive contre le terrorisme et qui seront désireux et capables d'instaurer un régime démocratique fondé sur la tolérance et la liberté, que si Israël est disposé à faire le nécessaire pour qu'un Etat palestinien démocratique soit établi, et que si les deux parties acceptent clairement l'objectif d'un règlement négocié tel qu'il est décrit ci-dessous. Le Quatuor aidera et facilitera la mise en oeuvre de ce plan, en commençant par la phase I, qui prévoit des négociations directes entre les parties. Le plan comprend un calendrier réaliste d'exécution. Toutefois, étant donné qu'il s'agit d'un plan exigeant des résultats, les progrès dépendront des efforts faits de bonne foi par les parties et de l'exécution de chacune des obligations indiquées ci-dessous. Si les parties s'acquittent de leurs obligations rapidement, il se peut que les progrès dans le cadre de chacune des phases et d'une phase à l'autre se produisent plus tôt que prévu. La non-exécution des obligations entravera le progrès.

Un règlement, négocié entre les parties, aboutira à la création d'un Etat palestinien indépendant, démocratique et viable vivant aux côtés d'Israël et des autres pays limitrophes en paix et en

ni la région d'aller de guerre en guerre. Raison de plus pour qu'elles assurent désormais la tutelle des territoires occupés, y déploient une force internationale massive assurant la sécurité des deux peuples et contribuent ainsi, avec l'accord de Genève, à la création d'un Etat palestinien réellement indépendant aux côtés d'Israël.

C'est à partir de ça qu'une synergie peut être effectuer afin de mettre en relief la stratégie déployée par Israéliens et Palestiniens via les textes de ces deux accords.

Eléments d'analyse de la "Feuille de route"

A/ Le texte

Le Quartet diplomatique (ou Quatuor) est composé de l'Organisation des Nations Unies, de l'Union européenne, des États-Unis d'Amérique et de la Fédération de Russie.

Feuille de route axée sur des résultats et destinée au règlement permanent du conflit israélo-palestinien sur la base de deux Etats.

Le présent document est une feuille de route axée sur des résultats et mue par des objectifs : elle comporte des étapes claires, un calendrier, des dates limites et des critères destinés à encourager les progrès par des mesures réciproques des deux parties dans les domaines politique, sécuritaire, économique, humanitaire et de création des institutions, sous les auspices du Quatuor (les Etats-Unis, l'Union européenne, l'Organisation des Nations unies et la Russie). La destination est le règlement

ceci afin de permettre l'application d'une revendication nouvelle: la création d'un Etat palestinien viable avec des institutions démocratiques.

La négociation prend de cette manière une autre dimension: il s'agit d'une négociation en vue d'une innovation, de la création d'une situation (un Etat souverain, voisin d'Israël), et donc de normaliser une situation anormale aux yeux de la communauté internationale.

Ainsi en adoptant la même technique que celle suivie au cours des dix dernières années (l'injection des obligations antérieures), les partisans pensent fonder leurs espoirs sur ces nouveaux accords, certes complémentaires. La paix serait possible grâce justement à la mobilisation des organisations juives et des Arabes modérés, mais surtout grâce aux moyens pacifiques relatifs à la négociation, à savoir à ce que l'on appelle les "bons offices": lorsque le Quartet international se limite à mettre les antagonismes qui existent entre Israéliens et Palestiniens en présence: c'est le cas de l'accord de Genève, qui serait appliqué sous les auspices des quatre pôles internationaux (ONU, USA, UE et Russie), donc à leur rôle de médiation: cette spécificité consiste à proposer une formule d'accord suggérée par encore une fois le Quartet international, et ici, c'est le cas de la "Feuille de route", entièrement soutenue par le quartet diplomatique, qui encourage l'application des mesures par les deux parties dans les domaines politiques, sécuritaire, économique, et humanitaire. Après tout, les Nations unies, qui ont voté, le 29 novembre 1947, le partage de la Palestine entre un Etat juif et un Etat arabe, n'ont rien fait pour empêcher leur plan d'avorter,

comme renoncer à sa propre existence. Chacune des deux parties est convaincue de cette vérité. Ni la "Feuille de route", ni l'accord de Genève ne parviendront à mettre fin à cette "paranoïa" commune.

Si les deux accords ont d'emblée pour objectif le règlement permanent du conflit israélo-palestinien sur la base de deux Etats, donc la création d'un Etat palestinien viable et la reconnaissance mutuelle des deux parties, et la fin des violences, la réalité est loin de parvenir à cette solution pacifique, elle se lit entre les lignes des deux textes en présence.

Les concessions demandées aux deux parties ne sont pas équitables, et surtout les questions fondamentales – celles des frontières, des réfugiés ainsi que le statut de Jérusalem - sur lesquelles butent les accords antérieurs, demeurent des pierres d'achoppement, soit parce qu'on n'y fait pas allusion dans les textes des accords, soit parce qu'elles sont complètement irréalistes, n'étant pas acceptées tout au long du processus de négociations entamé à Madrid en 1991, qui entre pleinement dans le cadre de cet accord.

La phase de négociations qui englobe les deux accords correspond en effet à une négociation en vue de la reconduction des accords antérieurs relatifs au processus de paix, à savoir aboutir à une solution viable, à un règlement pacifique des différends qui nécessite des concessions de la part des deux parties en présence, notamment en premier lieu la fin des violences (actions terroristes des kamikazes palestiniens, intrusion violente de Tsahal dans les territoires palestiniens, ou encore la poursuite de la colonisation dans ces derniers...), et

palestinien, avant d'analyser les différentes synergies des deux plans opposés.

Le conflit israélo-palestinien illustre depuis le début des années 90' la rivalité, la lutte d'influence, de puissance sur la région, exercée par les deux puissances actuelles: les Etats-Unis et l'Union européenne dont la contribution dans le règlement du conflit ne fait en réalité que reposer sur des intérêts nationaux, à savoir acquérir le statut de puissance à travers une politique étrangère forte.

Ainsi la préoccupation du Quartet au coeur du rétablissement de la paix au Proche-Orient met en relief leur volonté de pacifier et de démocratiser le monde, notamment après le 11 septembre 2001, où au nom des valeurs relatives à la liberté, à l'égalité et à la solidarité est menée une guerre contre le terrorisme international.

Tout porte à croire que le conflit israélo-palestinien est devenu la cible potentielle de l'Europe et des Etats-Unis pour mener à bien l'éradication du terrorisme, palestinien en l'occurrence, notamment celui qui émane de l'organisation du Hamas ainsi que du Djihad islamiste, principaux responsables des attentats-suicides, perpétrés au cours de la seconde Intifada.

A partir de là on peut envisager les motivations aussi bien des Palestiniens que des Israéliens dans le contenu de la "Feuille de route" et de l'accord de Genève, des motivations qui se replacent dans le contexte historique de la dualité entre les deux parties, à savoir nier la reconnaissance de l'autre en tant que voisin réel. Le conflit israélo-palestinien se présente avant tout comme un conflit existentiel. Reconnaître l'autre comme son égal, c'est

Il est à noter que ces plans de paix relèvent aussi bien de la volonté des deux principales parties de mettre un terme définitif au conflit israélo-palestinien, mais aussi de la Communauté internationale, notamment du Quartet, formé de l'ONU, des Etats-Unis, de l'Union Européenne et de la Fédération de Russie, dont la contribution s'inscrit dans une intention double: servir les intérêts des deux parties belligérantes, en même temps que leurs propres intérêts, à savoir se replacer comme puissance médiatrice sur la scène régionale..

Ainsi la "Feuille de route" et l'accord de Genève suivent la même procédure de la négociation diplomatique qui d'emblée engage un processus dans lequel les propositions explicites sont formellement avancées en vue d'un accord viable. La négociation diplomatique devrait se fonder ici sur le consentement des parties (prise en considération de la situation en même temps de belligérance israélo-palestinienne, mais aussi du caractère international de celle-ci, qui suppose la reconnaissance de la souveraineté de l'adversaire, et qui exclut avant tout le recours à la violence).

Aussi bien la "Feuille de route" que l'accord de Genève, tous deux entrent dans le cycle interminable des négociations.

Mais quels genres de négociations visent-ils? Quels enjeux se placent au coeur de ces dernières? Quelles sont les intentions de chacune des deux parties participant directement ou indirectement dans le projet d'accord? Dans quelle mesure les deux accords adoptent une stratégie commune? Quelles démarches poursuivent-ils?

On doit donc tenir compte de la psychologie des acteurs en présence, et du contexte de la perpétualisation du conflit israélo-

"Feuille de route et accord de Genève: quel espoir pour la paix"

Angela KAHIL*

Introduction

Comme on sait, un groupe d'hommes politiques et publics palestiniens et israéliens a travaillé pendant les deux dernières années au document positionnant la problématique du règlement définitif du conflit entre les parties. Ce groupe comprend les ex-ministres du gouvernement de l'Autorité Palestinienne et d'Israël Y.Abed Rabbo et Y.Beilin, des officiers en retraite des services spéciaux israéliens, d'éminents hommes d'opposition de gauche d'Israël et des représentants de l'opinion palestinienne.

Depuis 1991 avec la conférence de Madrid, le processus de paix israélo-palestinien est lancé en vue de trouver une solution au conflit, qui dure depuis plus d'un siècle. Après l'échec des dernières tentatives des accords de Camp David, de Taba et de Charm el Cheikh (de 2000 à 2001), les espoirs renaissent de leurs cendres en 2003 avec de nouveaux plans de paix: la "Feuille de route" de Juin dernier, et dernièrement l'accord de Genève qui demeurent toutefois fragiles.

*Chercheur

يعرض البحث العلاقات التي قامت بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي، وتواصلت بعد انهياره، مع روسيا الإتحادية التي قامت على أنقاضه.

ويعرض بطريقة تسلسلية لهذه العلاقة، من التواصل الذي أقامته الحركة الصهيونية مع الدولة السوفياتية قبل نشوء دولة إسرائيل، مروراً بالعلاقة الإسرائيلية - السوفياتية في عهود ستالين وخروتشيف وبريجينيف... حتى غورباتشوف، ثم يواصل متابعة هذه العلاقة بعد انهيار السلطان السوفياتي، أي في عهدي يلتسين وبوتين.

وباعتبار الإتحاد السوفياتي كان من الدول التي اعترفت مبكراً بدولة إسرائيل إثر قيامها في نهاية الأربعينات من القرن الماضي، فقد كان من المفترض لهذه العلاقة أن تشهد تطوراً بالغ الإيجابية.

إلا ان هذا لم يحصل في الواقع، إذ ان السوفيات، ولا سيّما بعد وصول عبد الناصر إلى سدة الحكم في مصر، والتيار الجماهيري العربي الواسع الذي جيّشه، انتبهوا إلى ان مصالحهم تفرض عليهم الإبتعاد ولو خطوة عن إسرائيل، والاقتراب بالمقابل خطوتين من العرب. ومع تكامل ملامح المعسكرين الدوليين في الخمسينات، والمؤلفين من الولايات المتحدة وحلفائها من جانب، والإتحاد السوفياتي والدول الدائرة في فلكه من الجانب الآخر، صار بعض العرب يُحسبون على السوفيات، بينما ظهرت إسرائيل في خضم العلاقة الوطيدة مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي عموماً.

وهكذا انخفضت وتيرة العلاقة السوفياتية - الإسرائيلية إلى حدودها الدنيا، إنما من دون حصول القطيعة الكاملة. وبات مختلف الفرقاء يلهثون خلف مصالحهم، بينما لم يتورط "الكبار" في خلافات "الصغار". وصارت العلاقة السوفياتية - الإسرائيلية تخضع لوزن التوافق الاميركي - السوفياتي.

والواقع أن المصالح السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط إبان الحرب الباردة، دفعت بموسكو إلى الواجهة من خلال محاولاتها الدؤوبة إقامة رأس جسر في المنطقة، وبذلها مساعدات كثيرة، عسكرية وتجهيزية بشكل أساسي. كانت الدول العربية التي تلقّتها في أمّس الحاجة إليها، في مواجهة إسرائيل التي أغدق عليها الاميركيون ومعسكرهم شتى أصناف الدعم والمساندة. وسرعان ما أصبح الإتحاد السوفياتي لاعباً أساسياً على حلبة الشرق الأوسط، وعنصراً لا يمكن إغفال وجوده وثقله في ميدان النزاع العربي - الإسرائيلي. وباستثناء فترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ حيث كانت العلاقات الاسرائيلية - السوفياتية هادئة وطيبة بفعل الهواء الدافىء الذي أثارته عملية الإعتراف السوفياتي المبكر بالدولة الناشئة، وبفعل المساعدات العسكرية السوفياتية للإسرائيليين في حرب ١٩٤٨ عن طريق تشيكوسلوفاكيا، فقد طبعت العلاقة السوفياتية - الإسرائيلية في ما بعد بطابع سلبي، كان دائماً معرضاً للتفاقم كما حصل عام ١٩٦٧ عندما أقدمت موسكو على قطع علاقاتها الديبلوماسية مع تل أبيب إثر حرب حزيران ١٩٦٧. إلا أن العداوة التي أعلنها العرب المتحالفون مع موسكو،

ضد إسرائيل، لم تدفع موسكو إلى موازاتها. لا سيّما وان الغطاء الأميركي - الإسرائيلي (في ظل توازن الرعب الأميركي - السوفياتي) كان يحول دون أي خطوة عملية في هذا الإتجاه.

وهكذا يتضح ان المصالح السوفياتية في الشرق الأوسط كانت مثابة عامل استراتيجي ترك تأثيره المباشر على العلاقة مع إسرائيل.

أما العامل الاستراتيجي الآخر في ميدان هذه العلاقة فقد تمثل بهجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل إضافة إلى الموقف السوفياتي الذي اعتبره الإسرائيليون معادياً للسامية.

وبالنسبة لموضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، فإن موضوع الهجرة من داخل الإتحاد السوفياتي كان بحد ذاته خاضعاً لمعوّق أساسي وهو القانون السوفياتي الصارم في منعه الهجرة، سواء كان لليهود أم لغير اليهود من المواطنين السوفيات.

إلا ان القبضة السوفياتية التي بلغت مرحلة الهرم بعد ضعف الإتحاد السوفياتي، لم تعد قادرة على حماية قوانينها الصارمة، خصوصاً في ظل الحاجة السوفياتية المتزايدة إلى ... القمح الأميركي. وهكذا فإن مشاكل موسكو الإقتصادية والتي كانت تبطّن مشاكل أدهى في بنية النظام والدولة السوفياتيين، اضطرت الإتحاد السوفياتي إلى اختصار الضوابط الصارمة التي يضعها على الهجرة، ولا سيّما هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. فكانت بالتالي العلاقة الأميركية - السوفياتية عاملاً بارزاً في إفساح المجال أمام هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل، وهي

الهجرة التي بلغت أوجها في عهد غورباتشيف، وأثمرت وصول عدد المهاجرين من اليهود السوفيات إلى إسرائيل إلى حوالي المليون نسمة.

لكن ما كان يحصل في تلك الآونة لم يكن يتفق تماماً ، لا مع الرغبات السوفياتية المعلنة، ولا مع المصلحة السوفياتية الوطنية، بمعنى أن تلك الهجرات اليهودية كانت تتم رغماً عن السلطات المركزية التي لا تملك منعها...

وهذا كلّه تغيّر اليوم مع تسلّم الكسندر بوتين مقاليد السلطة في ... ما آل إليه الإتحاد السوفياتي السابق، أي روسيا الإتحادية. فالعلاقة الوطيدة بين موسكو - بوتين والولايات المتحدة انعكست علاقة إيجابية وطبيعية تماماً بين روسيا الإتحادية والدولة الإسرائيلية. وبات بوسع "اليهود السوفيات" الذين استقروا في إسرائيل، أن يعملوا على تطوير تلك العلاقة، وهو ما اجتهدوا ويجتهدون في تحقيقه، بتشجيع مبرر من قبل بوتين الذي لا يكبح اندفاعه بهذا الاتجاه، إلا رغبته في عدم إثارة حفيظة "أصدقائه العرب".

Reference

1. Lenin, "The Position of the Bund in the Party, 22 October 1903", in Lenin, Collected Works, Moscow: Progress Publishers, 1977, vol. 7., pp. 100-101
2. Dominique VIDAL, "Moscou et la Palestine," La Revue D'Etudes Palestiniennes, N° 28, Summer 1998, p. 82
3. Yury POLSKY. "Russia's Policy Toward Israel," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. XVIII, N° 1, Fall 1994, p. 19.
4. Ronald W. CLARK, Lenin, A Biography, Harper & Row, New York, 1988, p. 73.
5. Walter LAQUEUR, A History of Zionism, New York, Schocken Books, 2003, pp 301-304
6. Dominique VIDAL, Op. Cit., p.83.
7. Ibid.
8. Robert FREEDMAN, "Soviet Jewry as a factor of Israeli Foreign policy," Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, Vol. IX, N° 4, Summer 1986, pp. 62-63
9. Ephraim KARSH, "Soviet-Israeli relations: a new phase?," The World Today, Vol. 41, N° 12, p. 216.
10. Robert FREEDMAN, Op. Cit.. p. 63
11. Ibid., p. 64
12. VIDAL, Op. Cit., pp. 99-100
13. Ephraim KARSH, Op. Cit., p. 215
14. This paragraph has been largely inspired from Robert Freedman's article, Op. Cit, pp. 67-83
15. Ephraim KARSH, Op. Cit. p. 215
16. Ibid.
17. Ibid., p. 216
18. Yuri POLSKY, Op. Cit., pp. 23-26
19. Yuri POLSKY, Op. Cit., p. 34
20. Ibid.
21. " Russia, Israel may make long range radar planes for India", www.clw.org/cat

RO'I Yaacov, "A New Soviet Policy Towards Israel?", *The Jerusalem Quarterly,* N° 44, Fall 1987, pp.3-17

RO'I Yaacov, "The Deteriorations of Relations," from Support to severance, *The Journal of Israeli History,* Vol. 22, N° 1, Spring 2003, pp. 20-36.

SLATER, Julia, "The USSR and Israel," Middle East International, 6 October 1989, pp17-18.

VIDAL, Dominique, "L'URSS 'sioniste'? Moscou et la Palestine, 1945-1955", *La Revue d'études palestiniennes,* N° 28, Eté 1988, pp. 81-104.

BIBLIOGRAPHY

CLARK, Ronald W., *Lenin, A Biography*, New York , Harper & Row, 1988.

DARIN-DRABKIN, Haim, "Towards Israeli-Soviet Understanding," *New Outlook,* Vol. 15, N° 3, March April 1972

FREEDMAN Robert, "Is Gorbatchev changing Soviet-Israeli relations?", *Middle East International,* 25 July 1987, pp.14-15.

FREEDMAN Robert, "Soviet Jewry as a factor of Israeli Foreign policy," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. IX, N° 4, Summer 1986, pp. 58-89.

IRWIN Zachary, "Israel and the Soviet Union: a slow thaw," *The World Today,* Vol. 45, N° 5, May 1989, pp. 74-76.

KARSH, Ephraim, "Soviet-Israeli relations: a new phase?," *The World Today,* Vol. 41, N° 12, pp. 215-217.

KATZ, Ze'ev, "Ways of improving Israel-Soviet Relations", *New Outlook,* Vol. 6, N° 9, Novemebr December 1963, pp. 7-12.

PERERA, Judith, "Tel-Aviv and Moscow: an abortive affair?," The Middle East, September 1986, pp. 11-12.

LAQUEUR, Walter, *A History of Zionism,* New York, Schocken Books, 2003,

POLSKY, Yury, "Russia's Policy Toward Israel," *Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,* Vol. XVIII, 1, Fall 1994, pp. 19-35.

I-76TD cargo aircraft. The systems were to be purchased by India.

CONLUSION

Retracing the Soviet/Russian –Israeli relations one can conclude that they have been affected by two main factors:

- The strategic factor: Soviet strategic interest in the Middle East in the cold war era made her play a major role in the Arab Israeli conflict siding with the Arabs against Israel.
- The Soviet Jews and their emigration to Israel coupled with an anti-Semitic Russian attitude. In fact anti-Semitism like any other form of racism becomes particularly rampant when society needs a scapegoat to blame the existing social and economic difficulties which was the case of the Soviet Union and is the case of Russia today. As for the Jewish emigration to Israel we have seen that they affected Soviet relations with other countries mainly the United States which severed economic ties with the Soviet Union when the latter put on restrictions on Jewish emigration. In today's relations the presence of more than one million Soviet Jews in Israel constitute a positive factor in the bilateral relations between the two countries.

The bulk of Russia's waterborne exports come from the Black Sea ports of Tuapse, Odessa and Novorossiysk. However, Turkish transit restrictions on the traffic-choked Bosporus and Dardanelles keep Russia from using supertankers for its Black Sea exports, dramatically limiting the distance Russian crude can travel economically. Israel, with a daily crude demand for 278,000 barrels, not only falls within the range that small Russian tankers can service at reasonable costs, but the Tipline option allows Russian crude to be shipped further still, since both Ashkelon and Eilat and can handle supertankers. Small Russian tankers can now dock at Ashkelon and load their crude into the Tipline, which will ship the crude south to supertankers waiting at Eilat. The crude then can proceed to any place in South or East Asia. The line is currently operates at 400,000 bpd, but easily could be expanded to its design capacity of 1.2 million bpd.

Military Cooperation

In 1995, Russia and Israel signed a Memorandum on Mutual Understanding in Military Cooperation, which envisages development of contacts and exchange of delegations between the defense ministries of the two countries.

In 1997, a Russian-Israeli contract was signed at the 42nd international aerospace show in Le Bourget to supply 50E planes to China. Yet Israel suspended the project under US pressure after the first aircraft was manufactured (21).

In June 2001 Russia and Israeli experts have coordinated a program to design an A-50 EI long-range radar system based on

In 1998 and in December of 2000 Israel launched its satellites Tehsat-2 and EROS-A1 with the help of Russian rocket launchers. The launch of Russia's space vehicle Spektr-Rentgen-Gamma with an Israeli ultraviolet telescope Tauvex has been postponed until 2003 because of financial difficulties.

A number of joint agro-industrial projects have been realized on Russian territory.

Oil Interests

In the summer of 2003, Israel has completed modifications to its primary transit pipeline, known as the Tip line, which will allow Russian crude oil to reach Asia. The line not only will enhance Israeli energy security and Russia's economic prospects, but also is a threat to Saudi Arabia. In the post September era Russia and Israel have discovered in Saudi Arabia a new rival. The latter is accused of supporting the Palestinian Intifada and the Chechens. There is also an economic dimension to the rivalry. Saudi Arabia is a key player in OPEC and endeavors to keep oil prices robust. This affects Israel which imports 99 % of its oil needs.

The line, built in 1968 originally allowed Iranian crude oil to bypass the Suez Canal. In 1979, however, with the Islamic Revolution in Iran, the Tipline largely was shut down; it has been used since only for the odd shipment from Egypt's Red Sea production areas. But when the last Intifada began in September 2000, even Egyptian transit all but dried up. With the new modifications, however, Russian crude now can flow in the opposite direction.

The sides are currently busy reconciling the drafts of a memorandum on consular issues and agreements on encouragement and protection of investments, on legal assistance and legal relations in civil and family affairs, on cooperation in research and use of space for peaceful purposes, on cooperation in the field of combating illegal financial operations, etc.

On August 13th, 1998, the sides signed an inter-ministerial Memorandum on Mutual Understanding in Cooperation in the Field of Perfecting of Professional and Language Training of Diplomatic Personnel. On March 25th, 1999, they added an intergovernmental Program of Cultural Cooperation to the 1999-2001 Agreement on Cooperation in the Field of Culture and Education.

In 2001, according to preliminary information, the volume of commercial operations between Russia and Israel reached 938.7 million dollars. Israel retains an interest in development of economic links with Russia.

In June of 1995, Moscow hosted the first session of a Joint Russian-Israeli Commission on Trade and Economic Cooperation. The second and third sessions took place in Israel and Moscow on November of 1997 and January of 2000 respectively. The issues discussed included the prospects for launching large joint economic projects in the fuel and energy complex, industrial and transport construction /including the possible construction of a subway system in Tel Aviv/, telecommunications, medicine and medical industry, aircraft industry, and space exploration.

Economic interests and technical cooperation

Other ties include bilateral agreements The following intergovernmental agreements exist between the two countries:

- on air traffic (1993);
- on trade and economic cooperation (1994);
- on scientific-and-technical cooperation (1994);
- on cooperation in the field of agriculture and associated industries (1994);
- on cooperation in the field of healthcare and medical science (1994);
- on cooperation in the field of culture and education (1994);
- on cooperation in the field of tourism (1994);
- on cooperation in the field of postal and electric communication (1995);
- on cooperation and mutual help in customs affairs (1997);
- on cooperation in the framework of combating crime (1997);
- on creation and conditions of functioning of cultural centers (1996);
- on special measures to ensure the safety of civil aviation (1997);
- Convention on Prevention of Double Taxation and Measures to Provide against Evasion of Income Taxes (1994);
- on the terms and procedure of issuing visas for owners of business and diplomatic passports (2002).

on the International arena adding that President Putin was a true friend to Israel.

Political dialogue between the two countries, including that which takes place in the framework of a bilateral Middle East Committee set up by Russia and Israel's foreign ministries, covers a wide scope of issues.

The Arab-Israeli dilemma

Russia does not support the Arab States and the PLO / Palestinian Authority any longer. On the contrary, Russia adopted a more or less even handed approach which is subject to different influences and hesitation form time to time. This change started already in Gorbatchev's period and became visible after Gorbatchev's administration followed the US in the initiative to annul the 1976 UN assembly resolution which had equated Zionism . Since that time on the Soviet and then the Russian record of voting in the UN had undergone a change. Moscow no longer automatically supported the policy of the Arab states and the PLO as it had in the recent past . The Soviet Union and later Russia were co-sponsors of the 1991 Madrid conference on the Middle East and of subsequent negotiations held between the Arabs and Israel in Washington, Moscow and other locations. By and large Moscow's stand toward Israel and on the Arab Israeli question began to resemble the US position. Russia's policy toward Israel became motivated by economic interest.

year of Christianity. Yeltsin and his delegation, which comprised Igor Ivanov and other top officials, held meetings with Israeli President Ezer Weizman and Vice Premier Yitzhak Mordechai. On January 31st-February 2nd, 2000, Levi was in Moscow attending a plenary session of the Group for Promoting Multilateral Talks in the Middle East.

A meeting between Russian President Vladimir Putin and Israeli Premier Ehud Barak, which was arranged within the framework of the Millennium Summit in New York in September of 2000 helped increase mutual understanding at the top level.

In October and November of 2000, the effort of the Russian diplomatic corps to ease tensions and overcome the crisis in Palestinian-Israeli relations resulted in Igor Ivanov's two visits to Israel.

On January 23-25th, Israeli President Moshe Katzav paid an official visit to Russia. He had an audience with Vladimir Putin and meetings with Premier Mikhail Kasyanov, speakers of both houses of the Federal Assembly Yegor Stroyev and Gennady Seleznyov, Foreign Minister Igor Ivanov, and Patriarch of Moscow and All Russia Alexis II.

On May 20-22nd, 2001, Israeli Premier Ariel Sharon was in Moscow meeting with Vladimir Putin, Premier Mikhail Kasyanov, and Foreign Minister Igor Ivanov.

On September 3-6th, 2001, Israeli Premier Ariel Sharon came to Russia to meet Russian President Vladimir Putin, Premier Mikhail Kasyanov, and Foreign Minister Igor Ivanov.

On November 3 2003, Sharon visited Russia for the third time describing Russia to be one of the most important players

authorities do not object to cooperation with Zionist organizations be it Israel, American or Zionist organizations from other countries.

The Emigration factor

Emigration of Jews to Israel and the fact that the country has a large /about 1 million people/ Russian community is an important factor of bilateral relations. This is the reason expansion of cultural ties with Israel is the most visible evidence of improvement in Russo-Israeli relations. Thus the special role of Russian speaking Israelis and Russian Jewish émigrés should be emphasized. Russian artists, actors, writers and other literary figures are most welcome in Israel.

Diplomatic relations

The two countries constantly exchange delegations, at the top level as well as at the others. In March of 1999, Israeli Premier Benjamin Netanyahu paid a working visit to Moscow. On April 22nd and 23rd, Russia's Foreign Minister visited Israel in the framework of his Middle East tour.

The Israeli government, which Ehud Barak formed in July of 1999, announced that to strengthen ties with Russia was a priority task. On August 2nd, 1999, Premier Ehud Barak visited Moscow. On December 2nd, 1999, Israel's Vice Premier and Foreign Minister Levi paid a working visit to Moscow.

On January 5-7th, 2000, Russia's first President Boris Yeltsin visited Israel in the framework of the celebration of the 2000th

The normalization process began in July 1985 with a secret meeting between the Israeli and Soviet ambassadors to France, continued in 1986 with public consular-level talks in Helsinki in August, and an extended meeting between Israeli Prime Minister Shimon Peres and Soviet Foreign Minister Edward Shevardnaze. Then in a span of several years by early 1991, the Soviet Union established consulate General in Israel and Israel did the same in the Soviet Union, and only on the eve of the Soviet Union's dissolution, full diplomatic relations between the two countries were restored in October 1991. The Soviet Union also decided to support the US-led initiative to repeal the 1976 UN General Assembly resolution equating Zionism with racism. December of the same year saw the opening of an Israeli embassy in Moscow and of a Soviet (Russian) embassy in Tel Aviv.

After the Demise of the Soviet Union

Following Yeltsin's accession to Power and the collapse of the Soviet Union, Russia's position on Israel could be summarized by the following issues:

Abandonment of ideological hostility toward Israel

Russia in contrast to the Soviet Union, abandoned its ideological hostility toward Israel and Zionism. Zionism is no longer stigmatized by Moscow as a movement whose goal is to undermine the solidarity of the working people, and distract the Jewish workers form struggle for socialism. Russian

The Gorbatchev era

As a result of Gorbatchev's ascent to power in 1985 a slow reassessment of Soviet policy toward Israel began. Although the Soviet Union reestablished diplomatic ties with Israel only shortly before its breakdown in 1991, consular ties between the two countries were set up in 1987 and cultural and economic exchanges increased quite dramatically. Although many publications in the Soviet Union criticized the stand adopted by previous governments that Israel was guilty for all problems in the Middle East and that they encouraged internal anti-Semitism (18).

It must be said that Gorbatchev's policy toward Israel was inconsistent and often contradictory. On the one hand Gorbatchev called on the Arab countries and the PLO to take a more realistic stand toward Israel, he allowed the resumption of a massive Jewish immigration from the Soviet Union to Israel. Soviet cultural contacts expanded and many famous Soviet artists, writers and musicians visited Israel. The scope and volume of Soviet-Israeli relations in this field was much more impressive than such contacts with other countries with which the Soviet Union had been maintaining diplomatic relations. On the other hand, Gorbatchev was slow in normalizing relations with Israel. Soviet officials were reluctant to visit Israel and the Soviet Union officially demanded political concessions from Israel concerning the Arab Israeli settlement before it would reestablish diplomatic ties with the Jewish state. The Soviets wanted Israel's acceptance of the PLO and direct Israeli-PLO negotiations and / or Israel's approval of and participation in an international conference with the United States and the Soviet Union as cochairmen.

To the above mentioned factors one must add that the decrease in Jewish emigration was due to the fact that the 1973 war and its aftermath made Israel appear less desirable in the eyes of Soviet Jews.

It is noteworthy to mention that while in the initial years of mass emigration (1971-1973) the vast majority of emigrating Jews went to Israel, by 1976 almost half were going elsewhere or "dropping out " in the Israeli parlance. The reasons for these dropouts are many: threat of war in the Middle East, deficiencies in the Israeli society, Israel's bureaucratic inaptitude in resettling the emigrants. To these reasons, denied by the Israelis, one must add the following: American Jewish Distribution Service (JDC) and The Hebrew Immigrant Aid Society (HIAS) were offering greater economic incentive to go to the US.

In the Middle East, the Soviet Union was excluded from the evolving Israeli-Egyptian peace process. Egyptian leader Anwar Sadat was convinced that the Soviet Union could supply arms to Egypt for another war, but it could not force Israel to make any concessions. He was convinced that the only road to regaining Egypt's lost territories led through Washington (17). Consequently, except for a short period at the Geneva Conference in 1973 and a rare moment of consensus with the United States (the Vance-Gromyko statement of October 1977), the Soviet Union was excluded from the Egyptian-Israeli peace process which led to the signing of an Egyptian-Israeli Peace Treaty in 1979 and to direct Egyptian-Israeli talks.

in the conflict with Israel and by supporting the Arab oil embargo against the United States. The Americans replied by the Stevenson Amendment which limited the US credit to the USSR to a total of 300 million and prohibited credits for the production of Soviet gas and oil. While they were willing to live with the Jackson amendment, and evidently worked out a formula for Jewish emigration, via Kissinger's mediation, these concessions were predicated on the USSR's receipt of sizable US economic credits. When faced by the rigid limitations of the Stevenson amendment in January 1975, the Soviet leaders repudiated the trade agreement they had reached with the Nixon Administration in 1972.

However the Soviet leaders did not terminate the Jewish emigration after repudiating the trade agreement. The leadership's willingness to continue emigration albeit at a reduced rate have been due to three factors:

- The new US President Gerald Ford had committed himself personally on Soviet Jewry and had given his assurances that he would personally hold the Soviet Union to account for more humane emigration policies.
- Another strategic arms limitation agreement was being negotiated
- The Soviet leaders wanted to hold a European security conference to ratify the postwar division of Europe, and they were compelled to give at least lip service to the principle of emigration for purposes of family reunification in order to get the Western Powers to sign what has become known as the Helsinki agreement.

technicians from emigrating and to secure Western funding for the expensive Western technology the USSR needed. The head tax precipitated a very strong US reaction spearheaded by Senator Henry Jackson who sought to tie the exodus of Soviet Jews to the trade benefits sought by the Soviet leadership in an agreement that was to be signed by the Nixon Administration in October 1972 but needed congressional ratification to become law. As congressional support for what became known as the Jackson amendment to the trade bill began to rise, Soviet leaders made a series of concessions exempting émigrés over the age of 55 from paying the head tax and reducing the required payment for others by the number of years a prospective emigrant had worked for the state. In addition a number of Jews were allowed to leave without paying a tax. However this did not suffice to quell the rising tide of congressional support to the Jackson amendment. The Soviet leadership permitted then 44 university Students to depart from the Soviet Union without paying the head tax. This concession did not stop the momentum of the Jackson amendment.

As the Soviet Union, the Soviet-American détente received a number of blows in the latter part of 1973. In September of that year Soviet physicist and dissident Andrei Sakharov spoke against détente unless it was accompanied by democratization in the Soviet Union. One month later came the war in which the Soviet leadership acted to enhance its own position in the Middle East and undermine the US position. It did so by organizing an air and sea lift of weaponry to Syria and Egypt, by urging all other Arab states to aid the Syrians and Egyptians

allow a massive increase in the emigration of Soviet Jews in the last three months of 1971- from about two hundred per month in the first three quarters of 1971 to three thousand per month by December.

The Soviet Jewish exodus continued through the first seven months of 1972 as US President Richard Nixon visited both Peking and Moscow. During his visit to the Soviet capital Nixon signed a strategic arms limitation agreement (SALT I) and a made a commitment to increase Soviet-American trade.

Meanwhile, in addition to the specter of Sino-American alliance, the Soviet leaders were confronted with the worst harvest since 1963. Thus they were forced to begin negotiations for a major grain purchase from the United States. In another development, the Soviets were ejected from their air and naval bases in Egypt in July 1972, an action that weakened their strategic position in the east Mediterranean. The reason was that Egyptian President Anwar Sadat had been unhappy with the lack of Soviet military support for his confrontation with Israel.

Soon after the Soviet departure from Egypt the Brezhnev regime imposed a prohibitively expensive head tax on educated Jews seeking to emigrate to Israel. This move may have been aimed to soothe Arab feelings at a time when the Soviet position in the Middle East was deteriorating. For it is clear that the increasing exodus of Soviet Jews to Israel, many of whom were of military age and possessing technical skills useful to the Israel economy, was very unpopular with the Arabs. The move may also have been an attempt to deter Jewish scientists and

border battles were to escalate into a more serious confrontation, permitted more than two thousand Soviet Jews to leave in 1969.

But the Sino-Soviet border confrontation had diminished by the Spring of 1970 and, with the US invasion of Cambodia, fear from a Sino-US alliance directed against the USSR was reduced. As more Soviet Jews applied to emigrate in 1970, Soviet leadership changed its policy by holding a series of so-called show trials in December 1970, May and June 1971. The trials appeared to be aimed both at stemming the flow of valuable scientists and engineers which the regime could not afford to lose and also at deterring other Soviet Jews from emigrating.

In the Leningrad trial, the accused were Jews having been refused exit visas to Israel. The defendants were accused of allegedly conspiring to hijack a plane. They were given the death penalty. The international outcry that greeted the death penalty and the trial itself forced the Soviet leaders to commute the sentences to long prison terms. It also had the effect of bringing the Soviet Jewish emigration question to the forefront of public attention in the United States and Western Europe, and this in turn resulted in an international conference on Soviet Jewry in Brussels in February 1971.

This form of intimidation came to an end in July 1971 which coincided with the US Secretary of State Henri Kissinger's visit to China, the first official visit to be undertaken by a US official since the communist takeover of China in 1949. With Kissinger's visit a Sino-US alliance was now a possibility. This may have been the impetus that prompted Soviet leaders to

came to power in Sudan and the pro-Western regime of Libya's King Idriss was overthrown.

Meanwhile, by quickly re-supplying Egypt and Syria with weaponry that restored their military credibility and championing Arab demands at the UN, the Soviet Union was able to restore its position in the Arab world.

Thus, by 1970, after fifteen years of determined effort the Soviet Union appeared to have achieved all its strategic goals and political aims in the region- namely replacing the west as the leading power there and diminishing the threat to Soviet security form the south (15). The west had no political stronghold in the region and its political influence was significantly reduced. In contrast, the Soviet Union had a military presence in all major Arab states (Egypt, Syria and Iraq) and had also established a permanent naval presence in the Mediterranean, symbolized by more than 40 surface ships (16).

In another development, Soviet Jews began to take independent action themselves discomfiting not only the Soviet Union but Israel itself as the latter was initially unsure how to handle this new phenomenon of Jewish activism.

Heartened by Israel's victory in June 1967, an event that restored their Jewish national pride and proved that Israel was a viable state, and convinced that liberalization in the USSR was no longer possible after the invasion of Czechoslovakia in 1968, activists among the Soviet Jews began to apply to emigrate to Israel. The Soviet regime, perhaps spurred by its border skirmishes with China in March 1969 and wishing to gain Western support or at least neutrality in case the Sino-Soviet

result of its internal problems and Israeli attacks, Moscow supplied false information to Egypt that Israel was preparing to attack Syria, Nasser, acting on this information, moved his troops into the Sinai in mid-May 1967, then ousted the United Nations Forces there and announced a blockade of the straits of Tiran to Israeli shipping. These moves, together with the adherence of Jordan to the Syrian-Egyptian alliance at the end of May, helped precipitate the Six-Day war. While the Soviet leaders seemed to have grasped the potential consequences of their actions in late May, they were ineffectual in arresting the trend of events as Israel decided to attack Egypt on June 5 and defeated all three of its Arab opponents, capturing in the process the Sinai peninsula, the West Bank, the Gaza Strip and the Golan Heights.

The Israeli victory seemed at first a significant defeat for the Soviet drive for influence in the Middle East. Indeed, Soviet military equipment and training had proved of little value and the Soviet's failure to aid Syria and Egypt while they were being defeated served to lower Soviet prestige in the Arab world. The only substantive action taken by Moscow and Its Eastern European allies was to break diplomatic relations with Israel.

Yet paradoxically, the aftermath of war was to witness major Soviet gains in the region. One of the main consequences of the war was further radicalization of the Arab world and a weakening of the US position in the area. Algeria, Egypt, Iraq and Syria all broke diplomatic relations with the United Stares because of US aid to Israel during the war, and in 1969 there was further deterioration in US position, as a left-wing regime

continuous pressure on behalf of Soviet Jewry and Moscow's continuous support of the Arab cause in the Arab-Israeli conflict. But it was the Soviet policy in the Middle East that caused the break of diplomatic relations between the Soviet Union and Israel following the June 1967 Arab-Israeli war.

Having suffered serious reverses elsewhere in the Third World and perceiving new opportunities for extending Soviet influence in the Middle East, the new Soviet leadership soon decided to make the region the primary focus of Soviet efforts in the Third World. At the time the Middle East looked particularly promising (deterioration of Egyptian-US relations, British intention to pull out from Aden and Arabian peninsula, accession to power in Syria of a left-wing government). Moscow began to adopt as of 1966 an offensive policy in the Middle East in an intention to push Western influence out of the Middle East.

However, for the Soviet strategy to be successful Israel had to exist, and Soviet strategy required the continuation of Israeli existence both for this reason and because Moscow did not wish to alienate the United States, or US Jewry, by calling for Israel's destruction. Yet, by supplying both Egypt and Syria with advanced Soviet weapons, and by supporting Arab diplomatic efforts against Israel, the Soviet leaders may have given the impression that Moscow would support Syria and Egypt should a conflict with Israel result from the growing Arab-Israeli tension.

Syria, emboldened by both Soviet military aid and by an alliance with Egypt in August 1966, stepped up its guerrilla attacks against Israel, only to be met by increasingly severe retaliation. Fearing that Syria's pro-Soviet regime might fall as a

foreign policy in 1949. Israeli Prime Minister Ben Gourion clearly stated Israel's alignment with the United States and the Western bloc (12). This was concretized by Israel's decision to side with the United States in the 1950 Korean war. Thus the 1949 general elections proved to the Soviet Union that there was no serious hope that Israel would, in the near future, become a 'people's democracy' of the sort Stalin had envisaged (13).

Meanwhile, the status of Soviet Jewry remained tenuous. Khrushchev revived the Soviet anti religious campaign closing down a number of Soviet churches and Synagogues. However the international considerations (China's changing from an ally to an enemy) and economic problems (difficulty in the implementation of the economic plan compelling the US to seek aid from the USA) led to a small amelioration of the condition of Soviet Jewry. Thus in 1961, and for the first time since Stalin obliterated Jewish cultural institutions in the USSR in the late 1940s, a national Yiddish periodical, Sovietishe Heimland, was introduced. In 1963, the Soviet government relaxed a ban on the baking of matzoh in response to protests from the West. Also in 1963, the Soviet government, in need of grains from the United States because of its poor harvest, condemned an anti-Semitic book "Judaism without embellishment" written by Trofim Kichko because "it might be interpreted in the spirit of anti-Semitism.

The Brezhnev Era (14)

When Brezhnev came to power in 1964, Soviet-Israeli relations remained cool because of two factors: Israel's

military alliance in the Middle East, this time with US support. The alliance, known as the Baghdad pact, came into being in early 1955 and soon became a target of both Soviet and Egyptian attack. The Soviets rightly saw in the Baghdad pact an attempt to link the anti-Soviet NATO and SEATO alliances (11). Nasser saw in the pact a return of British influence in the Arab world. Once again, as in the case of Soviet aid to Israel in the 1947-1949 period, there was a commonality of interest and the Soviet Union responded to a regional powers' request for diplomatic support and military aid. Nasser's acquisition of Soviet arms posed a threat to Israel and one of the main goals of Israel's participation in the October 1956 tripartite military attack (with Britain and France) against Egypt following the nationalization of the Suez Canal, was to prevent Nasser from using his Soviet arsenal against the Jewish state. However the Soviet Union, because of its preoccupation of the Hungarian problem, played a little role in the Suez crisis which ended thanks to US pressure on Britain and France.

Later the Soviet Union sought to capitalize against the Eisenhower doctrine and the growing conflict between the US and Egyptian policy in the region. But the contest for leadership in the Arab world between the new Iraqi leader General Qassim (who overthrew t pro-British Nuri Said government in July 1958) and Nasser posed a dilemma and the Soviet decision to side with Qassim led to a temporary US-Egyptian reconciliation.

To the strategic factor one must add the 1949 Israeli General elections. The Israeli communist Party won 3.5 % of the vote 22% of which came from Arab voters. This defeat showed its effects in

democracy". As such, it deserved support in the competition that was taking place between the "socialist" and "imperialist" systems (9).

However, while he was willing to aid the state of Israel, Stalin was unwilling for any manifestations of Jewish nationalism within the borders of the USSR. Stalin's destruction of Jewish culture during the 1948-1953 era and his murder of top Jewish poets and writers worsened the Israeli-Soviet ties. The Jews were accused of "economic crimes" and made scapegoats for Soviet economic difficulties in the early 50's and in 1952, 24 leading Jewish writers were murdered as Stalin sought to destroy the Jewish cultural leadership of the Soviet Union. In 1953 came the announcements of the "Doctors' Plot": Jewish doctors were accused of trying to murder Soviet military and civilian officials. Ties were broken off in February 1953, one month before the death of Stalin.

The Khrushchev Era

While diplomatic relations between Moscow and Jerusalem were restored soon after the death of Stalin and the Doctor's plot was declared to be a hoax, the Soviet Union slowly began to shift to the Arab side for considerations not unlike those which motivated Stalin's decision to aid Israel almost a decade earlier (10). By the mid-1950s Soviet interest had shifted to Egypt, whose leader, Gamal Abdul Nasser, had adopted an anti-British posture much as the Israelis had done in the late 1940s. Once again the British were seeking to establish an anti-Soviet

support Israel and recognize the state after the United States? Because of strategic and ideological considerations.

The strategic considerations focused upon Soviet desire to drive Britain out of the Middle East. In the aftermath of World War II, the Soviet Union, under Stalin's leadership, sought to consolidate its security through the acquisition, either directly or by proxy, of regions contiguous to its borders. The Middle East did not escape the Soviet efforts at control. Moscow sought to establish military bases and territory in Turkey and Iran. This policy precipitated the Truman Doctrine and the Turkish-US and Iranian-US alignments. For its part Great Britain sought to create a bloc of pro-British Arab states stretching from Egypt to Iraq both to stop Soviet penetration of the region and to enhance British position there. Although most Arab states were far from enthusiastic about the British scheme, the primary regional opponent to the British plan was the Jewish community of Palestine. Similarly opposed to the British plan was the Soviet Union which saw the British military bases of Egypt, Jordan, Palestine and Iraq as a threat against the Soviet Union itself. A coincidence of interests therefore placed the Soviet Union and the Jewish community of Palestine on the same side during the diplomatic activity at the United Nations in 1947 and the Arab-Israeli war of 1948-1949. Furthermore, an independent Jewish state would split the bloc of Muslim Arab states the British were seeking to establish while also depriving the British of the Haifa harbor and of the bases in the Negev desert (8).

In terms of ideology, the emerging state of Israel was, in Stalin's view at that time, potentially a true "people's

Left-wing Zionism had been based on the assumption that the Jewish question was insoluble in a capitalist society. The rise of Bolshevism created an entirely new situation. The new regime, internationalist in character, formally abolished all forms of discrimination against minorities and promised to change the social structure of the Jewish masses, to find productive work for them, and did not preclude some form of cultural-national autonomy. The end of anti-Semitism seemed in sight, and, if so, it must have appeared utterly pointless to leave a Socialist country for one which was as yet far form from reaching this advanced stage in its political-social development (5) .

However, the Jews were regarded by communists as the last survivors of capitalism, while anti-communists considered them to form part of the Soviet leadership . In the first half of the 1920s, 16 to 26 percent of the Party's central; committee were Jews as well as 23 to 37 % of Politburo members (7).

The Stalin era

Seeking to strike the opposition, a great number of which were Jews, Stalin used the anti-Semitism factor. Thousands of Jews were arrested and driven to the Gulag.

However, a turning point in Stalin's policy was his support for the edification of Israel. It is almost certain that, were it not for the support of the Soviet Union to the newly proclaimed state of Israel concretized by the sending of extensive military aid (via Czechoslovakia), and giving it diplomatic support as well, Israel would not have seen the day. But why did Russia

Israeli relations and Russian-Israeli relations in a chronological pattern by taking into consideration the two main issues which affected these relations: the Arab Israeli conflict and the Soviet Jewish emigration to Israel. Thus we shall discuss the relations between the Soviet Union and the Zionist movement before the foundation of the State of Israel, then we shall discuss the Soviet Israeli relations under the leaderships of Stalin, Khrushchev, Brezhnev and Gorbatchev. Finally we shall tackle the Russian-Israeli relations since the collapse of the Soviet Union.

Soviet relations with the Zionist movement

Before the Bolshevik revolution, Lenin, the founder of the Soviet State, in a letter to the Iskra, wrote that he was completely hostile to the foundation of a Jewish statehood (2). Indeed, since its inception the Bolshevik party regarded Zionism as a reactionary hostile ideology. Lenin denounced all forms and currents of Zionism, included socialist leftist elements in the movement. Lenin called Zionist ideals fairy tales. In his view, the Jews were not a nation and the solution of the Jewish question could be found in the voluntary assimilation of the Jews among the nations where they lived (3).

Although Lenin adopted a strong line against anti-Semitism, he was equally a fervid anti-Zionist describing it as a greater enemy to social democracy than anti-Semitism (4). However, while the Bolsheviks were opposed in principle to Zionism in every shape and form, the Jewish question was not one of their most urgent preoccupations, either during the civil war or the years of NEP.

THE ISRAELI-SOVIET / RUSSIAN RELATIONS.

Rudyard KAZAN*

Introduction

The idea of a Jewish 'nationality' is definitely reactionary not only when expounded by its consistent advocates (the Zionists), but likewise on the lips of those who try to combine it with the ideas of Social-Democracy (the Bundists). The idea of a Jewish nationality runs counter to the interests of the Jewish proletariat, for it fosters among them, directly or indirectly, a spirit hostile to assimilation, the spirit of the 'ghetto'.

Lenin(1)

Except for 1948-1949, Moscow was hostile towards Israel and supported the Arab countries against the Jewish state. As a result of Gorbatchev's ascent to power in 1985, a slow reassessment of the soviet policy toward Israel began and in October 1991 full diplomatic relations between the two countries were restored after their breakdown during the June 1967 Arab Israeli war. In this study we shall retrace the Soviet-

* Researcher

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consultatif

Dr. Nassim EL-KHOURY
Dr. Adnan AL-AMIN
Dr. Ilham MANSOUR
Dr. Michel NEHME
Dr. Hassan MNEIMNE
Dr. Abdallah FARHAT

Rédacteur en chef: Mahmoud Berry

- Feuille de route et accord de Genève: quel espoir pour la paix? . . . . . *Angela KAHIL* 190
- The Israeli-Soviet /Russian Relations. . *Rudyard KAZAN* 222

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE NATIONAL LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL D EFENCE LEBANESE NAT IONAL DEFENCE LEBA NESE NATIONAL DEFEN CE LEBANESE NATION AL DEFENCE LEBANES

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L DEFENCE LEBANESE NA

AL DEFENC LEBANESE TIO